الجغرافيا السياسية لمدخل خليج العقبة
وجزيرتي تيران وصنافير

د. فتحي محمد أبو عيانة
أستاذ الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

د. السيد السيد الحسيني
أستاذ الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة القاهرة

يوليو ٢٠١٦

المرفق لفاضل P. د. عبد الله ناصر الوليعي لموقع
مع تحياتي وتقديري واعتزازي
٢٠١٦/٨/٢١

الجمعية الجغرافية المصرية

الجغرافيا السياسية لمدخل خليج العقبة
وجزيرتي تيران وصنافير

د. فتحي محمد أبو عيانة
أستاذ الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

د. السيد السيد الحسيني
أستاذ الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة القاهرة

يوليو ٢٠١٦

من الإصدارات الخاصة للجمعية الجغرافية المصرية

كافة حقوق النشر محفوظة للجمعية الجغرافية المصرية
وجميع الآراء الواردة فى بحوث أعمال الجمعية تعبر عن آراء
أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر الجمعية الجغرافية

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذا الكتاب الى أية لغة أخرى، أو بإعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أى جزء منه، على أية أنظمة استرجاع بأى شكل أو بأى وسيلة، سواء اليكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية أو غيرها من الوسائل، قبل الحصول على موافقة خطية مسبقة من الجمعية الجغرافية المصرية.

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٠١٦/١٥٦٢١
الترقيم الدولى (I.S.B.N) : 978-977-5821-24-9

Copyright ® 2016 by The Message Press, Tel.: 0122 65 78 757 e-mail: gamal_elnady@yahoo.com
All rights reserved. This book is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Egyptian Geographical Society.

شكر وتقدير

يتقدم الباحثان

بالشكر والتقدير

للجمعية الجغرافية المصرية

علي ما قدمته من

خرائط وأطالس وكتب

تم الاعتماد عليها

فى هذا البحث

فهرس المحتويات

الموضـــوع	صفحة
المقدمة	١
جغرافية جزر خليج العقبة	٣
جزيرة تيران	٤
جزيرة صنافير	٦
المضايق في مدخل الخليج	٦
مضيق تيران	٧
الجزيرتان خلال مراحل التاريخ الحديث	٩
ردود الأفعال لدى الرأي العام	١٥
الخرائط التوضيحية عن جزيرتي تيران وصنافير	١٧
تيران وصنافير فى أطالس مكتبة الجمعية الجغرافية المصرية	٣٦
الخرائط الواردة فى البحث من الأطالس	٤١
بيان بالخرائط الموجودة فى الجمعية الجغرافية المصرية مرتبة ترتيباً زمنياً....	٤٣
تيران وصنافير في الكتابات السابقة	٥٢
الخلاصة	٥٨
الملاحق (وثائق وزارة الخارجية المصرية)	٦١
هوامش الدراسة	٩٣
المصادر والمراجع	٩٥

مقدمة

لعل المتأمل فيما يحدث الآن على الساحة المصرية، يدرك أن الاهتمام بحدود مصر السياسية أصبح مجالاً خصباً يتحدث فيه الجميع على اختلاف ثقافاتهم واتجاهاتهم السياسية، ولا ريب أن ذلك يعد أمراً محموداً وظاهرة صحية تعكس مدى حب المصريين لوطنهم، وتمسكهم بترابه المقدس، وإنهم عاشوا على امتداد تاريخهم الطويل محافظين عليه، مدافعين عنه، واستشهد منهم الكثير في الذود عنه، ولم يفرط رئيس مصري في تراب هذا الوطن حرباً أو سلما، ولعل في حروب مصر مع إسرائيل منذ قيامها وحتى تحرير سيناء بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣، واسترجاع طابا – بعد التحكيم الدولي سنة ١٩٨٩ خير مثال على ذلك.

وقد أثيرت قضية جزيرتي تيران وصنافير مؤخراً لتكشف أموراً عديدة في موضوع سياسي بحت ارتبط بالتطور التاريخي لحدود مصر الشرقية، وبالصراع العربي الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨، وحتى اتفاقية السلام بينها وبين مصر في مارس ١٩٧٩ والتي ترتب عليها انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء انسحاباً مرحلياً انتهى في ٢٥ إبريل ١٩٨٢.

وعلي الرغم من أن مصر أقدم دول العالم، إلا أن حدودها السياسية Boundaries الحالية حديثة النشأة فقد تكونت على ما هي عليه الآن – في ٢٦ سنة فقط فيما بين عامي ١٨٩٩ و١٩٢٥. وكانت حدود مصر قبل ذلك ترتبط بقوتها في التوسع شرقاً وجنوباً وغرباً – سواء في التاريخ المصري القديم، أو الحديث، وكانت مناطق الحدود بين مصر وجيرانها – قبل ترسيم الحدود الحديثة – هي تخوم Frontiers – أو مناطق صحراوية حاجزة في الشرق والغرب، وجنادل نهر النيل في الجنوب، وذلك إضافة إلى حماية البحر المتوسط في الشمال، والبحر الأحمر في الشرق.

وكانت أراضي مصر تتسع أو تضيق حسب الظروف السياسية، السائدة، وقوة من يحكم مصر أو ضعفه، ولعل في إمبراطوريات مصر الفرعونية قديماً، ومحمد علي وخلفائه حديثاً – خير مثال على ذلك.

وقد بدأ ترسيم الحدود الجنوبية لمصر سنة ١٨٩٩ أثناء السيطرة البريطانية على مصر والسودان، عندما حُدِّدت الحدود مع السودان متمشية مع خط عرض ٢٢° شمالاً، سنة ١٩٠٦ – عندما تحددت الحدود مع فلسطين التاريخية بين رفح ورأس طابا، وسنة ١٩٢٥مع ليبيا مع خط طول ٢٥° شرقاً. على امتداد هذه السنوات لم يكن هناك تحديد للمياه الإقليمية وما تتضمنها من جزر ساحلية. واستمر ذلك حتى سنة ١٩٥٨ عندما حددتها مصر بإثنى عشر ميلاً بحرياً، كما حددت عرض المنطقة المتاخمة بأربعة وعشرين ميلاً بحرياً من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي[١].

وزيادة في الإيضاح، يمر ترسيم الحدود السياسية بين الدول بأربع مراحل : مرحلة **تعريف الحدود** Definition، عبر اتفاقيات ومعاهدات لوصف مسار الحدود بين البلدين (علي الورق)، والمرحلة الثانية هي **تحديد الحدود** Delimitation علي الخرائط التفصيلية، والمرحلة الثالثة هي **تعيين الحدود علي الطبيعة** Demarcation وفقا للمراحل السابقة، والمرحلة الرابعة والأخيرة هي **إدارة الحدود** Administration وتعني وضع ترتيبات المراقبة والحراسة والتفتيش وتحديد معابر المرور وغيرها من إجراءات فرض السيطرة علي خط الحدود، وتطبيق القوانين والقواعد المطبقة في الدولة من حيث مرور الأفراد والبضائع وغيرها.

وتوضح الخرائط عموما، والخرائط السياسية علي وجه الخصوص خطوط الحدود السياسية بين دول العالم. وترسم الحدود السياسية البرية علي الخرائط في شكل خطوط متصلة أو متقطعة ملونة أو سوداء (ويوضح ذلك في مفتاح الخريطة)، أما تبعية الجزر للدول فيكون وفقا للون كل منها علي الخريطة (فلو ظهرت دولة ما في الخريطة باللون الأصفر مثلا تأخذ الجزر التابعة لها نفس اللون). وأحيانا ترسم حدودا سياسية بحرية فوق المسطحات المائية في بحر أو بحيرة في شكل خطوط علي غرار الحدود البرية.

وقد جاءت فكرة هذا الكتاب الذى يتناول قضية جزيرتي تيران وصنافير تلبية لرغبة الكثيرين من رجال الإعلام والشخصيات العامة والجغرافيين وغيرهم بمن فيهم أعضاء مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية، فى ضرورة الإعلان عما تكشف عنه مقتنيات الجمعية الجغرافية من خرائط وأطالس وكتب عن هذه القضية المثارة على نطاق واسع فى وسائل الإعلام المختلفة.

جغرافية جزر خليج العقبة

يبلغ طول خليج العقبة نحو ١٨٠ كيلومتراً من العقبة حتى رأس محمد، ويتراوح عرضه بين ١٤-٢٤ كيلومتراً، ويتصف بالعمق الشديد الذي يبلغ نحو ١٧٠٠ متراً في منتصفه، ونحو ٣٧٠ متراً في مضيق تيران، وعند رأس الخليج تقع جزيرة فرعون، بينما تتحكم مجموعة جزر تيران وصنافير في مدخله الذي يعرف باسم مضيق تيران. وتقع جزيرة «فرعون» عند تقاطع خط عرض ٢٨ َ ٢٩ ° شمالاً مع خط طول ٥٣ َ ٣٤ ° شرقاً، وتبعد عن ميناء العقبة بنحو ١٢ كيلومتراً بحراً، ويفصلها عن ساحل سيناء شقة مائية ضيقة لا يزيد اتساعها على ٢٥٠ متراً فقط، وهي تبدو مستطيلة الشكل تقريباً، حيث يبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب نحو ٣٠٠ متراً، بينما لا يزيد عرضها على ١٥٠ متراً في أوسع جهاتها، والمياه بينها وبين ساحل سيناء – مياه ضحلة تصلح مرسى للقوارب. ويحف بسواحل الجزيرة شعاب مرجانية ساحلية مغمورة، ويوجد بها بقايا قلعة إسلامية قديمة كان يحيط بها سور مرتفع مزود بأبراج دفاعية، وقد تعرضت القلعة لعوادي الزمن. وعندما استردتها مصر سنة ١٩٨٢، قامت بترميم أغلب أجزائها، ويرجح أنها قلعة تعود للفترة الأيوبية إبان الحروب الصليبية، كما استثمر موقعها الاستراتيجي في العصر المملوكي والعثماني للسيطرة على خطوط الملاحة البحرية المؤدية إلى رأس خليج العقبة.[٢] وقد أشار «نعوم شقير» سنة ١٩١٦ – إلى أن جزيرة فرعون «داخلة في حد سيناء» – ولم يشر بذلك على أية جزر أخرى من جزر خليج العقبة.[٣]

ويحتشد مدخل خليج العقبة بعدد كبير من الجزر الصخرية، لعل أهمها جزيرتي تيران وصنافير، وهما مثار الجدل الدائر بين عدد من المصريين حول تبعية الجزيرتين : هل هي تابعة لمصر أم للملكة العربية السعودية ؟ وفي هذا البحث، يحاول الباحثان إلقاء الضوء علي جغرافية مدخل خليج العقبة والجزر الواقعة فيه وممراته البحرية (من منظور جغرافي بحت)، مدعوما بأهم الخرائط والأطالس المتوفرة في الجمعية الجغرافية المصرية أو في خارجها، وما ورد في الكتابات المتاحة، والوثائق الرسمية والاتفاقيات والمراسلات بين البلدين الخاصة بهاتين الجزيرتين.

جزيرة تيران

تقع جزيرة تيران عند التقاء خط عرض ٥٧ َ ٢٧° شمالاً، وخط طول ٣٣ َ ٣٤° شرقاً، وتبعد عن ساحل شبه جزيرة سيناء الشرقي بنحو ستة كيلومترات، وهي تكون مع جزيرة صنافير وبعض الجزر والشعاب المرجانية شرقا، ورأس نصراني غرباً – ما يعرف بمضيق تيران الذي يتحكم في المدخل الجنوبي لخليج العقبة. وتبلغ مساحة جزيرة تيران نحو ٧١,٢٨ كيلومتراً مربعاً. وتتكون من الصخور الجرانيتية القديمة مثلها في ذلك مثل جزيرة فرعون.

ويبلغ طول سواحلها ٥١,٥ كم : الساحل الشرقي طوله نحو ٢٣ كم، وارتفاعه ٣٠ متر، ويبعد عن الساحل السعودي بنحو ٧ كم. وطول الساحل الغربي ١٢,٧٥ كم، وارتفاعه نحو ٤٠ متر، ويبعد عن ساحل سيناء نحو ٦,٥ كم. وطول الساحل الشمالي نحو ٩ كم، وارتفاعه ١٥ متر، وطول الساحل الجنوبي ٦,٧٥ كم، وارتفاعه ٥٠ متر (لمزيد من التفاصيل راجع : إبراهيم محمد علي بدوي "جزيرة تيران: دراسة جيومورفولوجية"، عام ٢٠٠١).

وتتكون الجزيرة من صخور جراتينية ورملية وجيرية قديمة العمر (ميوسينية وبلايوسينية وبليستوسينية وحديثة). هذه المنطقة الممتدة من رأس نصراني حتي رأس محمد تعرضت لغمر مياه البحر الأحمر في عصر الميوسين، وترك رواسبه في مدخل خليج العقبة. ولم يتم تكوين مدخل خليج العقبة واتصاله بالبحر الأحمر إلا بعد انفصال الساحل السعودي عن الساحل المصري في البلايوسين وأوائل البليستوسين.

ويتصف سطح جزيرة تيران بالانحدار العام نحو الشمال والشرق، وتتميز الجوانب الشمالية والشرقية للجزيرة بانحدارات متوسطة وخفيفة، بينما تبدو الجوانب الغربية والجنوبية في شكل حافات شديدة الانحدار، ويأخذ بعضها شكل حافات شبه رأسية. وفي ساحلها الشرقي يوجد خليج أدى إلى ظهور الجزء الشمالي منها على هيئة شبه جزيرة تتصل بباقي الجزيرة عن طريق برزخ ضيق. والجزيرة محاطة بالمياه التي يصل عمقها إلى أقل من مائتي متر دون مستوى سطح البحر، كما يوجد حاجز مرجاني ضحل يصل بين ساحل الجزيرة الشرقي، وساحل خليج العقبة عند "رأس

قصبة"، وتمتد على سواحل الجزيرة بعض المراسي التي كانت تستخدم كنقاط وصل بين سيناء وسواحل شبه الجزيرة العربية.(٤)

وينقسم سطح الجزيرة إلي قسمين الشمالي سهلي، ويشغل نحو ٤٠% من مساحة الجزيرة ويقدر متوسط منسوبه نحو ٥٠ متر فوق مستوي سطح البحر، وترصعه بعض التلال الصخرية يتراوح منسوبها بين ٣٦ و ٩٤ متر، وتكثر في شبه الجزيرة الشمالية الجروف البحرية والأرصفة التحاتية البحرية والشواطئ المرتفعة، والشعاب المرجانية. أما القسم الجنوبي من الجزيرة ويشغل نحو ٦٠% جبلي تكثر فيه الحافات الانكسارية والتلال الصخرية والمراوح الفيضية والصخرية، والأودية الجافة التي تلقي برواسبها في القسم السهلي الشمالي. وتمتد سلسلة من التلال الجرانيتية بمحاذاة سواحلها الغربية أعلاها جبل تيران الذي يصل ارتفاعه نحو ٥٢٦ متر، فوق مستوي سطح البحر. ويحيط بجزيرة تيران من ناحية الشرق رصيف قاري يزيد عرضه علي سبعة كيلومترات، متوسط عمقه نحو ٢٥ متر (أقصي عمق ٦٨ متر) ويمتد بين رأس قصبة (اليابس السعودي) وجزيرة صنافير من ناحية الشرق وجزيرة تيران من ناحية الغرب. ويمتد رصيف قاري شمال الجزيرة عرضه أكثر من ثلاثة كيلومترات، ولا يتعدي عمقه ٢٥ مترا (إبراهيم بدوي، جزيرة تيران، ٢٠٠١).

مما سبق يتضح أن جزيرة تيران لم تنفصل كلية عن اليابس السعودي، بينما انفصلت كتلة شبه جزيرة سيناء كلية عن الكتلة السعودية، ومن الثابت أن الكتلة السعودية قد تعرضت للإزاحة الأفقية نحو الشرق بعد انفصالها. وما زالت شبه الجزيرة العربية تواصل زحزحتها تجاه الشرق بمعدل يقدر بنحو سنتيمترين كل عام. ومن المعلوم أن خليج عدن في تحركه مع شبه الجزيرة العربية يتعرض للزحزحة عن الساحل الأفريقي، ويزداد انفتاحا (أتساعا) ضد حركة عقرب الساعة بلغ نحو ٧ درجات (Holmes, 1965, p. 1079). (راجع خريطة البحر الأحمر).

هذه المناطق الساحلية الضحلة فوق الرصيف القاري الفسيح والأرصفة البحرية العديدة حول الجزر، فضلا عن درجة الحرارة وملوحة المياه المناسبة تخلق بيئة صالحة لنمو الشعاب المرجانية، التي تأخذ أشكالا شتي من شعاب حلقية إلي حواجز مرجانية إلي كتل منعزلة. هذه الشعاب تحول دون اقتراب السفن والقوارب من خط

الساحل في كثير من قطاعاته وتعوق حركتها حول الجزر، وفيما بينها. وتعزي نشأة هذه الشعاب إلي عصر البليسوسين والهولوسين (الحديث).

ومناخيا، تخضع جزيرة تيران للنظام الصحراوي السائد في هذه المنطقة، وتعاني الجزيرة من نقص الموارد المائية التي تقتصر علي بعض الأمطار الشتوية التي تتجمع بعض مياهها في الحفر الصخرية الناتجة عن إذابة الصخور الجيرية بفعل الأمطار. وتنشط بها العواصف الرملية. والجزيرة خالية تماما من السكان، فيما عدا حامية صغيرة تابعة لحفظ السلام.

جزيرة صنافير

تقع على بُعد نحو كيلومترين ونصف الكيلومتر شرق جزيرة تيران، كما تبعد عن رأس قصبة في اليابس السعودي بنحو ١١ كيلومتراً، وتبلغ مساحتها ١٧,٨ كيلومتراً مربعاً، وطولها من الشمال للجنوب نحو ٦ كيلومترات، ومن الشرق للغرب نحو ٦,٤ كيلومتر، وتتشابه في بنائها الجيولوجي مع جزيرة تيران ذات البنية الجرانيتية الصلبة. ولا يزيد منسوب سطح الأرض بها عن مائة متر. وتماثل شقيقتها تيران في التركيب الجيولوجي (الصخري)، ويتوفر فيها عدد من التلال المتقطعة التي تنحدر منها عدة أودية تنساب شرقاً، وتوجد بعض السبخات على امتداد ساحلها الغربي، أما ساحلها الجنوبي فيوجد به خليج تأوي إليه السفن في حالات الضرورة، ويفصلها عن اليابس السعودي ممر ضحل، لا يتجاوز عمقه الخمسين متراً. لا يصلح للملاحة سوي للسفن الصغيرة الحجم. والجزيرة كشقيقتها تيران خالية تماما من السكان، وتعاني من نقص الموارد المائية.

المضايق في مدخل الخليج

قسمت الجزر مدخل خليج العقبة إلي ثلاث ممرات بحرية :

١. الممر الأول الغربي (مضيق تيران) بين ساحل سيناء وجزيرة تيران (وعمقه نحو ٢٩٠ متر.

٢. الممر الثاني (الأوسط) بين جزيرة تيران وجزيرة صنافير، وعمقه نحو ٧٣ متر.
٣. الممر الثالث (الشرقي) مضيق صنافير بين جزيرة صنافير واليابس السعودي، وعمقه نحو ٥٠ متر.

وتجدر الإشارة إلي أن الانفصال بين جزيرة تيران واليابس المصري كان كاملا، ونتج عنه نشأة مضيق تيران، خلافا لذلك لم تنفصل كلية المناطق الواقعة إلي الشرق منه (منطقة جزر تيران وصنافير وبرقان وغيرها) التي لا يزيد متوسط عمقها عن ٥٠ متر. لذا لا تعد الممرات بين هذه الجزر خاصة الممر الثاني والثالث صالحة للملاحة سوي للقوارب الصغيرة في ضوء النهار فقط، نتيجة ضحالتهما وتكدس الشعاب المرجانية فيها. ويبقي مضيق تيران المتاخم لساحل سيناء هو الممر الوحيد الآمن لمرور السفن البحرية.

مضيق تيران

يتوسط المضيق حافة غائصة من الشعاب المرجانية التي تنتظم في أربعة تجمعات تتخذ محورا عاما من الشمال الشرقي إلي الجنوب الغربي (وتسمي من الشمال إلي الجنوب : جاكسون – وود هاوس – توماس – جوردون). ويحدها خط عمق ٢٠ متر دون مستوي سطح البحر. وتقسم هذه الحافة مضيق تيران إلي ممرين شرقي وغربي :

- الممر الشرقي ويسمي جرافتون Grafton Passage وطوله من الشمال إلي الجنوب ٣,٧٥ كم، واتساعه ١,٢٥ كم، وعمقه نحو ٨٣ متر، ويفصله عن الممر الغربي حافة غائصة من الشعاب المرجانية.
- الممر الغربي ويسمي ممر انتربرايز Enterprise Passage. المتاخم لساحل سيناء، ويبلغ طوله ١١ كم، واتساعه نحو ٤,٨ كم. ويصل عمقه إلي أكثر من ٢٥٠ متر. ويقدر اتساع المجري الصالح للملاحة البحرية بنحو ٨٥٠ متر (بين الحافة المرجانية الغائسة جوردون شرقا وساحل سيناء غربا). وهو الممر الوحيد الصالح لمرور السفن علي اختلاف أحجامها بين البحر الأحمر وخليج العقبة.

ويمثل هذا المضيق عنق الزجاجة ونقطة الاختناق النموذجية التي تستطيع التحكم الكامل في حركة العبور في هذا الممر، وكانت رأس نصراني علي الساحل السيناوي شمال شرم الشيخ بنحو ٢٠ كم قاعدة للمدفعية المصرية خلال مرحلة إغلاق المضيق أمام الملاحة الإسرائيلية.

وقد اتفقت مصر والسعودية مؤخراً على إنشاء جسر علوي عبر مضيق تيران لتحقيق الربط المباشر بين الدولتين، وسيمتد هذا الجسر بين ساحل سيناء المصري ورأس قصبة علي الساحل السعودي عبر جزيرة تيران، ومضيق تيران. ولا جدال أن هذا الجسر سيؤدي إلى الربط البري المباشر والسريع بين جناحي الوطن العربي الآسيوي والإفريقي، وسيسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة الدولية وانتقال الأفراد والبضائع بين هذين الإقليمين عبر خطوط للطرق والسكك الحديدية وأنابيب للبترول والغاز الطبيعي.

ونخرج من هذه الدراسة من منظور الجيولوجيا والجغرافيا الطبيعية تبعية الجزيرتين من الناحية الجيولوجية للكتلة العربية (شبه الجزيرة العربية). كذلك يحيط بالجزر الواقعة شرق مضيق تيران وصنافير وبرقان وشوشه وغيرها من الجزر المتناثرة في هذه المنطقة تمثل جزء من الرصيف القاري السعودي Continental Shelf، وهو جزء من اليابس غمرته مياه البحر، ويبدو علي شكل سهل متدرج الانحدار يمتد بين خط الساحل من ناحية وخط عمق ١٠٠ قامة (١٨٠ متر). ولو انخفض مستوي سطح البحر الحالي بمقدار ١٠٠ متر فقط، فسوف تنضم هذه الجزر وما بينها لليابس السعودي (راجع خريطة الأدميرالية البحرية البريطانية التي توضح نقط الأعماق في مدخل الخليج).

وتكمن أهمية جزيرتي تيران وصنافير في موقعها الاستراتيجي في مدخل خليج العقبة، ربما للمراقبة، لكن هذه الجزر لم تكن يوما قاعدة عسكرية، ولم تكن ميدانا لمعارك حربية عبر سنوات الصراع العسكري مع إسرائيل. واقتصر دورها كنقطة مراقبة ومقرا لقوات دولية قليلة العدد. وذلك بسبب طبيعتها الجبلية وسواحلها الضحلة، وإحاطتها بالشعاب المرجانية الكثيفة التي تحول دون رسو السفن علي سواحلها.

الجزيرتان خلال مراحل التاريخ الحديث

(١) مرحلة ما قبل ١٩٠٦ :

رغم أن حدود مصر السياسية لم تكن معينة بدقة ووضوح قبل مطلع القرن العشرين، إلا إنه من الثابت والمعروف أن حدود مصر الشرقية في سيناء – تبدأ من رفح على ساحل البحر المتوسط إلى رأس خليج العقبة، وكانت مصر خاضعة للدولة العثمانية منذ عام ١٥١٧، وبدأ الحديث بقوة عن هذه الحدود من عهد محمد علي ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التي كان فيها الوالي محمد علي – على استعداد لأن يتخلى عن بلاد الشام مقابل أن تبقى له مصر – بحدودها التي نعرفها اليوم مضافاً إليها جزء من الساحل الغربي لخليج العقبة وبعض مواني ساحل الحجاز حيث كانت ولاية الحجاز على طريق الحج، وظلت هذه المواني والقلاع الحجازية تابعة لمصر حتى عهد الخديوي محمد توفيق – ابن الخديوي إسماعيل، غير أن تركيا طالبت مصر بهذه القلاع، فسلمت الوجه سنة ١٨٨٧، وضبا فالمويلح – وأخيراً العقبة (١٨٩١-١٨٩٢)، وفي عهده أيضاً انقطع الحج المصري البري منذ طلعة ١٨٨٤ – عن طريق سيناء، واتخذ البحر طريقاً إلى جدة.[٥] أما عباس حلمي الثاني، فقد ورث في عهده أزمة الحدود بين رفح ورأس خليج العقبة سنة ١٩٠٦.

ويرجع تفجر أزمة الحدود الشرقية لمصر إلى رغبة الدولة العثمانية في الحفاظ على خليج العقبة، وتمسكها أولاً بأن الحدود المصرية تمتد من العريش إلى السويس، وجاءت محاولة تركيا في ذلك الوقت لاقتطاع شبه جزيرة سيناء أو أجزاء منها – عن مصر – وضمها إلى بلاد الشام – لأن العثمانيين كانوا يخشون من الوجود البريطاني في سيناء تبعاً لوجوده في مصر – وكانت الجبهة الداخلية في مصر – مهيئة لخطوات عثمانية جريئة ضد الاحتلال البريطاني لمصر، وخاصة نمو الحزب الوطني وميول مصطفى كامل نحو السلطان العثماني، والجامعة الإسلامية.

وفي ظل هذه الظروف نشبت الأزمة التي عرفت بحادثة «طابا» واحتدمت في الفترة من يناير إلى مايو ١٩٠٦ عندما تدخلت بريطانيا في الأمر وتعاظم الخلاف حتى كاد يؤدي إلى حرب بين تركيا وبريطانيا، وانتهى الأمر بتعيين الحدود بأعمدة

على امتداد طول الخط بين رفح ورأس خليج العقبة، وبالتالي الاعتراف بمصرية الساحل الغربي لهذا الخليج من النقطة الواقعة غرب العقبة بنحو خمسة كيلومترات إلى مدخله في الجنوب عند رأس محمد.[٦] والشائع أن هذا الاتفاق كان لتحديد الحدود البرية فقط، وهذا قول فيه بعض من الصحة ولكن كان السبب أن الدولة العثمانية – احتفظت لنفسها بالسيادة على خليج العقبة من خلال إمارة الحجاز التي كانت تتبع الدولة العثمانية، ومن ثم لم تجر عملية تحديد الحدود البحرية لمصر، ومن ثم كانت تيران وصنافير تحت سيادة دولة أخرى لها صلة بالجانب الشرقي للخليج، هذا مع العلم بأن قانون البحر الإقليمي لم يكن موجوداً آنذاك، إنما بعض الأعراف التي لا ترقى إلى مرتبة القانون، وقد أقرت اتفاقية الحدود ١٩٠٦ – هذه الأعراف حينما أعطت للناس والمسافرين على جانبي الخليج الحق في تملك الأراضي والحصول في المياه.[٧]

(٢) المرحلة الثانية (١٩٠٦-١٩٤٨):

وهي من المراحل المهمة التي شهدت تحولات سياسية كبرى في المشرق العربي انعكست على التقسيم السياسي لهذا الإقليم فقد انتهت الدولة العثمانية في بداية الحرب العالمية الأولى، وكانت الجزيرتان تتبعان في الأصل ولاية الحجاز السابقة والتي كان يحكمها بنو هاشم وأخرهم الشريف حسين بن علي، وعقدت بريطانيا وفرنسا اتفاقاً لتقسيم الهلال الخصيب – فيما عرف باتفاقية سايكس-بيكو سنة ١٩١٦[٨]، وصدور وعد بلفور سنة ١٩١٧ بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وبعد أن أقام عبد العزيز آل سعود إمارة الرياض وأخذ يتوسع في منطقة نجد حتى ضمها كلها وفكر بعد ذلك في ضم الحجاز، وتم ذلك سنة ١٩٢٦، وأعلن بعدها قيام المملكة العربية السعودية سنة ١٩٣٢، وبالتالي أصبح ما يتبع الحجاز يتبع المملكة العربية السعودية. ومن ثم انتقلت تبعية تيران وصنافير إلى السيادة السعودية.

وعلى ذلك – فإنه على امتداد هذه الفترة الزمنية الطويلة التي قاربت على اثنتين وأربعين سنة، لم يرد ذكر للجزيرتين في الأحداث السياسية التي شهدتها مصر رغم حصولها على الاستقلال الجزئي سنة ١٩٢٢، وقيام الدولة السعودية سنة ١٩٣٢، ولم تظهران في الأحداث إلا بعد قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨.

(٣) المرحلة الثالثة (١٩٤٨-١٩٧٩):

وهذه المرحلة هي مرحلة الصراع العربي الإسرائيلي المسلح التي برز فيها وضع الجزيرتين في ضوء متطلبات هذا الصراع، ففي سنة ١٩٤٨، أنهت بريطانيا انتدابها على فلسطين وأعلن قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو من ذات السنة، ودخلت الجيوش العربية من مصر، وسوريا، والعراق، وإمارة شرق الأردن في حرب ضد إسرائيل - وحققت انتصارات في البداية، حتى تدخلت القوى الدولية الكبرى وفرضت هدنة بين إسرائيل والدول العربية (عرفت باتفاقية رودس الشهيرة وقد وقعتها مصر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ - وكانت تنص كأية اتفاقية للهدنة على إبقاء الحال على ما هو عليه، وتكونت على إثرها الضفة الغربية، ثم قطاع غزة). ولكن بعد أقل من شهر استولت إسرائيل على أم الرشراش (الأردنية) وغيرت اسمها إلى إيلات لكي يكون لها منفذ على خليج العقبة، وهنا خشى الملك عبد العزيز آل سعود أن تكون خطوة إسرائيل القادمة الاستيلاء على تيران وصنافير ولم يكن لديه القوة الكافية لمواجهة إسرائيل، وقام بالاتفاق مع الملك فاروق - وذلك بعد وساطة الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك - بالتنازل عن الجزيرتين واعتبارهما مصريتين - أي ضمن الحدود المصرية.[٩]

وقد كانت سيطرة مصر على جزيرتي تيران وصنافير لاعتبارات عسكرية في المقام الأول، ولخدمة المجهود الحربي المصري طوال فترة الصراع المسلح بين مصر وإسرائيل. والتي استغرقت ما يربو قليلاً على ثلاثين عاماً.

وفي تلك المرحلة تتحدد علاقة مصر بهاتين الجزيرتين في ضوء الحقائق التاريخية التالية:

١. كانت جزيرتا تيران وصنافير تتبعان المملكة العربية السعودية حتى عام ١٩٤٩ - عندما وافقت الحكومة السعودية على وضعها تحت تصرف مصر، وذلك عقب مساعٍ حميدة قام بها الأمين العام لجامعة الدول العربية.[١٠]
٢. أصدرت المملكة العربية السعودية مرسوماً في سنة ١٩٤٩ بخصوص البحر الإقليمي جاء في مادته الخامسة ما يلي: «يقع البحر الساحلي للمملكة العربية

السعودية فيما يلي المياه الداخلية للمملكة، ويمتد في اتجاه البحر إلى مسافة ستة أميال بحرية».

ولما كانت المسافة التي تفصل شاطئ المملكة السعودية عن الشاطئ المصري في خليج العقبة هي سبعة أميال بحرية فإن القاعدة التي تقرر إنه «في حالة الدول المتقابلة أو المتجاورة لا يكون لأي منهم – إذا لم يوجد اتفاق يقضي بعكس ذلك أن يمد بحره الإقليمي فيما وراء خط الوسط الذي تقع كل نقاطه على أبعاد متساوية من النقاط القريبة من خطوط الأساس التي يتم ابتداء منها قياس عرض البحر الإقليمي لكل من الدولتين.[١١]

٣. المذكرة المصرية في عام ١٩٥٠ بشأن جزيرتي تيران وصنافير : أرسلت الحكومة المصرية في ٢٨، ٣٠ يناير ١٩٥٠ مذكرة إلى السفارتين الأمريكية والبريطانية بالقاهرة – مذكرة بشأن هاتين الجزيرتين جاء فيها ما يلي:

أ- نظراً للاتجاهات الأخيرة من جانب إسرائيل التي تدل على تهديدها الجزيرتين تيران وصنافير في البحر الأحمر عند مدخل خليج العقبة، فإن الحكومة المصرية – بالاتفاق التام مع حكومة المملكة العربية السعودية – قد أمرت باحتلال هاتين الجزيرتين، وقد تم ذلك فعلاً.

ب- وقد اتخذت مصر هذا الإجراء لمجرد تعزيز حقها، وكذلك أي حق محتمل للملكة السعودية فيما يتعلق بهاتين الجزيرتين التي يتحدد مركزهما الجغرافي على بعد ٣ أميال بحرية على الأقل في الشاطئ المصري في سيناء، و٤ أميال تقريباً من الجانب المواجه للسعودية. وقد تم ذلك لقطع خط الرجعة على أي محاولة للاعتداء على حقوق مصر.

ج- أن هذا الاحتلال ليس مغزاه الرغبة في عرقلة مرور السفن البرئ في الممر البحري الذي يفصل بين هاتين الجزيرتين عن الساحل المصري لسيناء. وإنه لمن البديهي أن الملاحة في هذا الممر المائي – وهو الوحيد الصالح للملاحة – ستظل حرة كما كان عليه الحال في الماضي نظراً لأن ذلك يتفق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها والتقاليد العربية.[١٢]

٤. سلمت حكومة المملكة العربية السعودية مذكرة دورية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٢ إبريل ١٩٥٧ جاء فيها أن «المضايق والمياه المحيطة بجزيرتي تيران وصنافير تعتبر خاضعة للمملكة العربية السعودية».[١٣]

وخلاصة القول أن سيطرة مصر على الجزيرتين قد تم بعد الاتفاق مع المملكة العربية السعودية سنة ١٩٥٠، أي بعد انتهاء حرب ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل وذلك لتفتيش السفن التي تحمل الأسلحة والذخائر القادمة إلى تل أبيب وبعد احتلال إسرائيل لقرية أم الرشراش التي تطل على مياه خليج العقبة.[١٤]

(٤) المرحلة الرابعة (ما بعد ١٩٧٩):

وهي المرحلة التي أعقبت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٩، والتي مازالت مستمرة حتى الوقت الحاضر، وقد شهدت في بدايتها مطالبة المملكة العربية السعودية باسترجاع هاتين الجزيرتين بعد انتفاء الغرض الذي من اجله سلمتهما لمصر. وقد تمثل ذلك فيما يلي:

١. الرسائل المتبادلة بين الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، والدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري، والمذكرة المرفوعة منه إلى مجلس الوزراء المصري في ٤ مارس ١٩٩٠، وما ترتب عليها من صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٠، ومذكرة مصر قدمت إلى الأمم المتحدة في ٢ مايو ١٩٩٠ (انظر ملاحق البحث).
٢. تكرر طلب السعودية كثيراً بعد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٩، وكان الطلب عن ترسيم الحدود البحرية بين السعودية ومصر، ذلك لأنه في ديسمبر ١٩٨٢ أنهت الأمم المتحدة ما عرف باتفاقية قانون البحار التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر ١٩٩٤ بعد أن صدقت عليها ٦٠ دولة كانت مصر والسعودية من بينها، ونتيجة لهذه الاتفاقية التي وضعت أسساً وقواعد لتحديد الحدود البحرية بين الدول – جرت اتفاقيات عديدة حول الحدود البحرية بين الدول بما فيها مصر – التي قامت مؤخراً بتعيين حدودها البحرية مع قبرص، وتقوم في الوقت الحاضر بتعيين حدودها مع اليونان.

٣. في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك – بدأ فريق من المهندسين والفنيين من الجانبين المصري والسعودي ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وانتهوا إلى وقوع الجزيرتين في الجانب السعودي، وبالتالي أصبح حق السعودية في الجزيرتين مستنداً إلى التاريخ، وإلى خطوط ترسيم الحدود الذي تم إعداد اتفاق بها بين البلدين للموافقة عليه، ولكن عدم شرح هذه الحقائق في حينها – أثار الأزمة.[١٥]

٤. أصدرت الحكومة المصرية مؤخراً بياناً يوضح تاريخ الجزيرتين – اللتين – كانتا تحت الإدارة المصرية منذ سنة ١٩٥٠ – بموافقة سعودية – إلى أن احتلتها إسرائيل سنة ١٩٥٦ – وانسحابها سنة ١٩٥٧ بعد وضع قوات دولية لضمان حرية الملاحة في خليج العقبة الذي كانت مصر تمنع إسرائيل من المرور فيه، واتخذت إسرائيل من طلب عبد الناصر سحب هذه القوات ذريعة لشن عدوان ١٩٦٧ الذي أدى إلى احتلال الجزيرتين مجدداً. وبعد انتصار مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣ – وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في ١٩٧٩ – دخلت الجزيرتان في المنطقة [ج] التي لا يوجد بها قوات مصرية. باستثناء قوة شرطة ذات التسليح الخفيف.

وقد أشار بيان الحكومة المصرية إلى حقيقة التنازع على السيادة على الجزيرتين طول الثمانينات من القرن الماضي إلى أن صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٠ بتحديد نقاط الأساس لقياس حدود المياه الإقليمية، والمنطقة الخالصة لمصر والذي بموجبه خرجت تيران وصنافير منها، وطوال هذه المدة المتبقية جرت مفاوضات لتسليمهما إلى السعودية، وشكلت لجنة سنة ٢٠١٠ لتعيين الحدود انتهت إلى الاتفاق الذي تم في ٨ إبريل سنة ٢٠١٦.

ردود الأفعال لدى الرأي العام

جاء إعلان الاتفاق بين مصر والسعودية على تحديد الحدود البحرية بين البلدين وما يترتب عليه من استعادة السعودية لجزيرتي تيران وصنافير – مفاجأة غير متوقعة للرأي العام المصري، وظهور اختلاف بين مؤيد لذلك ومعارض له، وحجة المؤيدين لمصرية الجزيرتين أنه من الثابت في وجدان المصريين المعاصرين ووعيهم أن هاتين الجزيرتين مصريتان، وسالت من أجلهما دماء المصريين في حروبهم مع إسرائيل في السنوات ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣، وتم ذلك طوال هذه المواجهات – والجزيرتان تحت السيادة المصرية، أما ما يقال من أن السعودية تركت الجزيرتين في عهدة مصر سنة ١٩٤٩ – لأنها لم تكن قادرة على حمايتها – فهو قول غير مقنع – وهل أصبحت السعودية الآن بالقوة التي تدافع بها عن هاتين الجزيرتين في مواجهة أي اعتداء عليها؟، كذلك فإن القول بوجود خطابات متبادلة بين مسئولين في الدولتين لا يعطي مبرراً لإعادتهما للسعودية، ولا يضفي سيادة عليهما – حيث دافعت مصر عن الجزيرتين طوال فترة الصراع المصري الإسرائيلي قرابة ثلث قرن مما يعطي لمصر الحق في الاحتفاظ بهما.

أما الرأي الآخر في هذا المجال – فهو الذي يرى أن الوثائق – ما خفي منها وما ظهر – هي الأساس في حسم ملكية الجزيرتين ابتداءً من رسالة الملك عبد العزيز آل سعود إلى ملك مصر والسودان في سنة ١٩٤٩ – وما كان عليه رد الحكومة المصرية آنذاك يعد أمراً ضرورياً وحاسماً في تحديد أيلولة الجزيرتين وملكيتهما بعد ذلك (راجع : كتاب صدر مؤخرا – للكاتب الصحفي مصطفي بكري عن دار الأسبوع للصحافة والطباعة والنشر، بعنوان "تيران وصنافير– الحقيقة الكاملة" – مايو ٢٠١٦).

ومن واقع المتاح من الخرائط التفصيلية والخطابات المتبادلة بين مصر والسعودية منذ ١٩٤٩ – فإن السعودية بصفتها مالكة للجزيرتين – أعطت السيطرة عليهما لمصر، بل إن لجان الخبراء والفنيين لتحديد الحدود البحرية بين البلدين انتهت

إلى وقوع الجزيرتين في الرصيف القاري والمياه الإقليمية للسعودية، والمملكة العربية السعودية في ذلك – ملتزمة – بما تضمنته عنهما معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٩ – سواء عدم وجود قوات سعودية عليهما، أو حق الملاحة الحرة عبر مضيق تيران، أو وجود قوات دولية بهما.

وغني عن القول أن استمرار تجاهلنا لما تفرضه المعاهدات الدولية والإقليمية على الدولة من التزامات، والتعامل معها، في كل مرة تثار كأنها اكتشاف جديد يستوجب إبداء الرأي والنقد. وهذا ما عبر عنه البعض من اندهاشه من إطلاع مصر إسرائيل على التسوية الجارية للجزيرتين، رغم أنه أمر مفروغ منه لأنهما جزء من الترتيبات الأمنية التي تضمنتها اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في ١٩٧٩، والملاحق والبروتوكولات المرتبطة بها، والتي تنص وتضمن حرية الملاحة في خليج العقبة، ودون ذلك يصبح الأمر وكأنه إعلان حرب مثلما حدث سنة ١٩٦٧ بإغلاق مضيق تيران. ولهذا السبب توجد على الجزيرتين قوات حفظ سلام دولية وقوة شرطة مصرية ذات تسليح خفيف، ولأن السعودية ستصبح ضمنياً طرفاً ثالثاً في هذه الاتفاقات بعد استلامهما، فقد سارع وزير خارجيتها بالتصريح بالتزام بلاده بما التزمت به مصر في هذه الاتفاقية.[١٦]

وسنعرض فيما يلي بعض البيانات المكملة لموضوع جزيرتي نيران وصنافير:

١. بعض الخرائط التوضيحية عن جزيرتي تيران وصنافير، الواردة في البحثين.
٢. بيان بالخرائط والأطالس (بالجمعية الجغرافية المصرية)، ووضع جزيرتي تيران وصنافير فيها، مرتبة ترتيبا زمنيا، مع التعليق علي كل منها.
٣. تيران وصنافير في الكتابات السابقة.
٤. الخلاصة.
٥. الملاحق (الوثائق المعلنة من وزارة الخارجية المتعلقة بجزيرتي تيران وصنافير).

الخرائط التوضيحية

عن جزيرتي تيران وصنافير

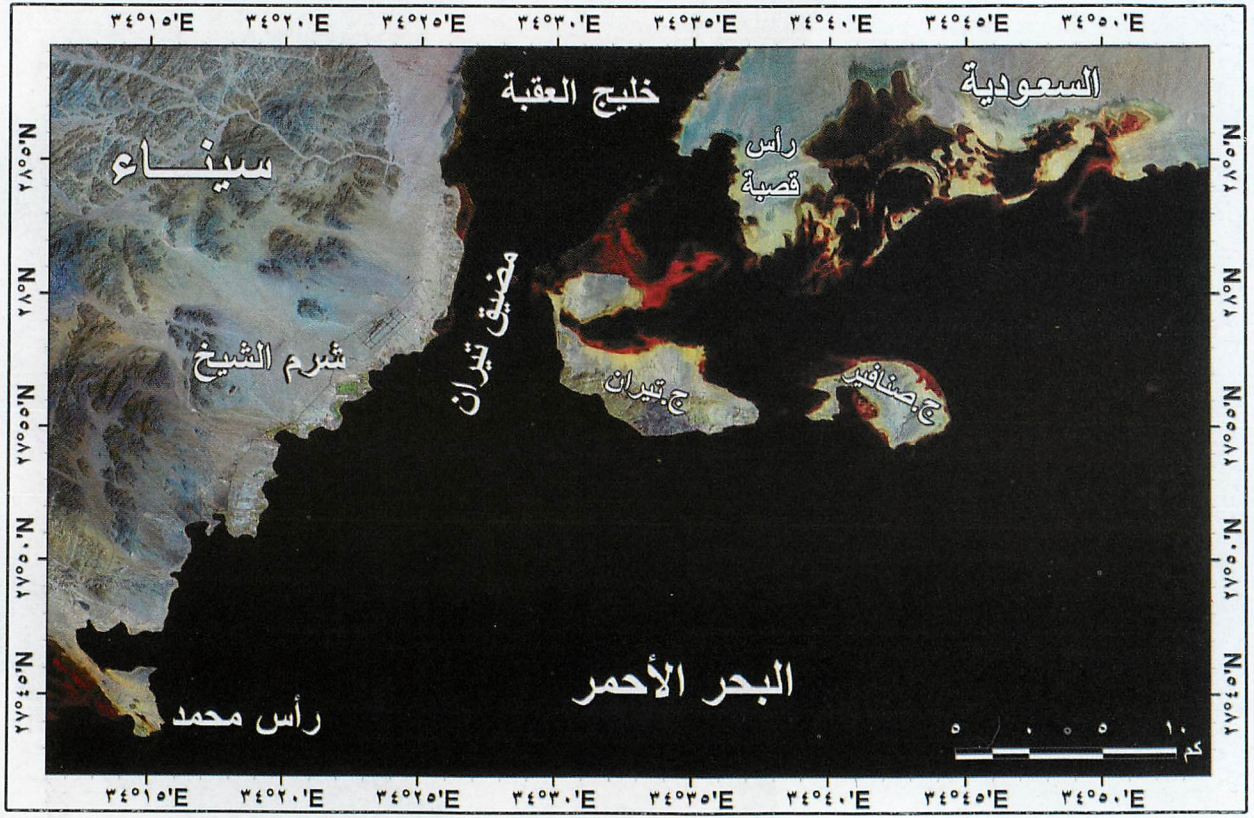

خريطة (١) : مرئية فضائية توضح وجود ونمو الشعاب المرجانية فى الأطراف الشمالية والشمالية الشرقية من جزيرة تيران، واقترابها من الساحل السعودى.

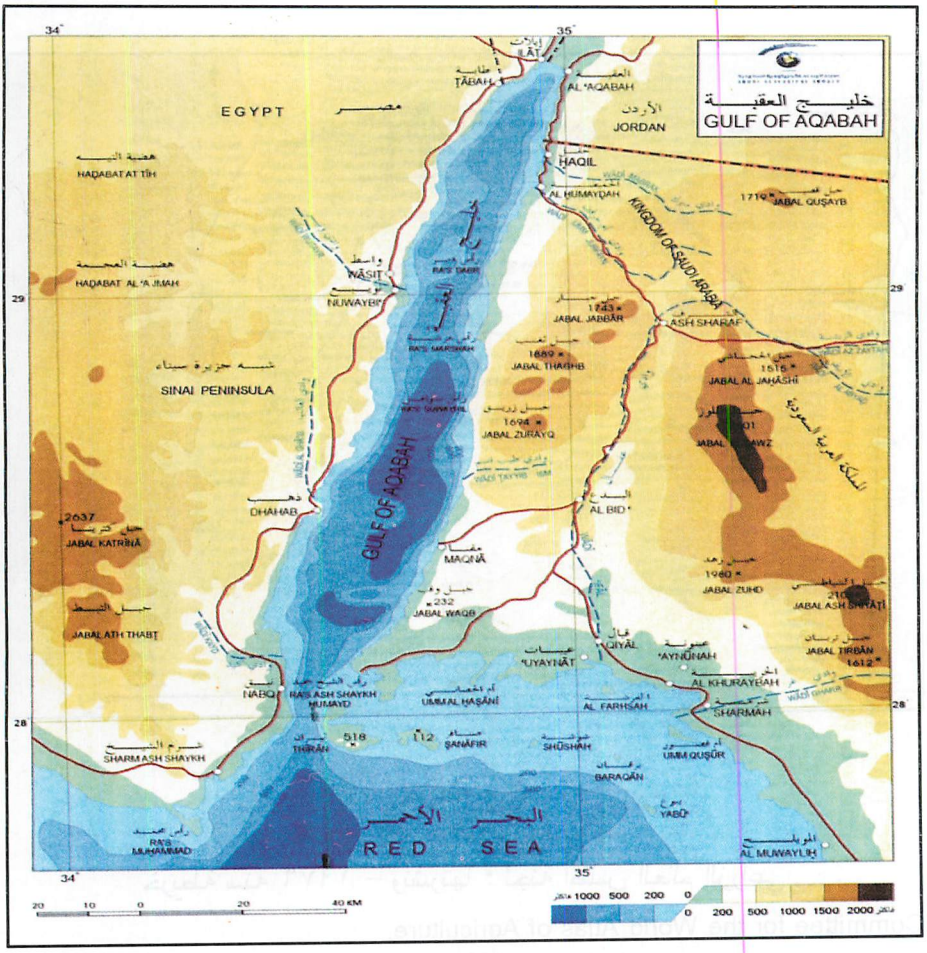

خريطة (٢) : خليج العقبة.

يلاحظ أن جزيرتي تيران وصنافير تقعان في الرصيف القاري للسعودية والذي يحده خط أعماق ٢٠٠ متر تحت سطح البحر

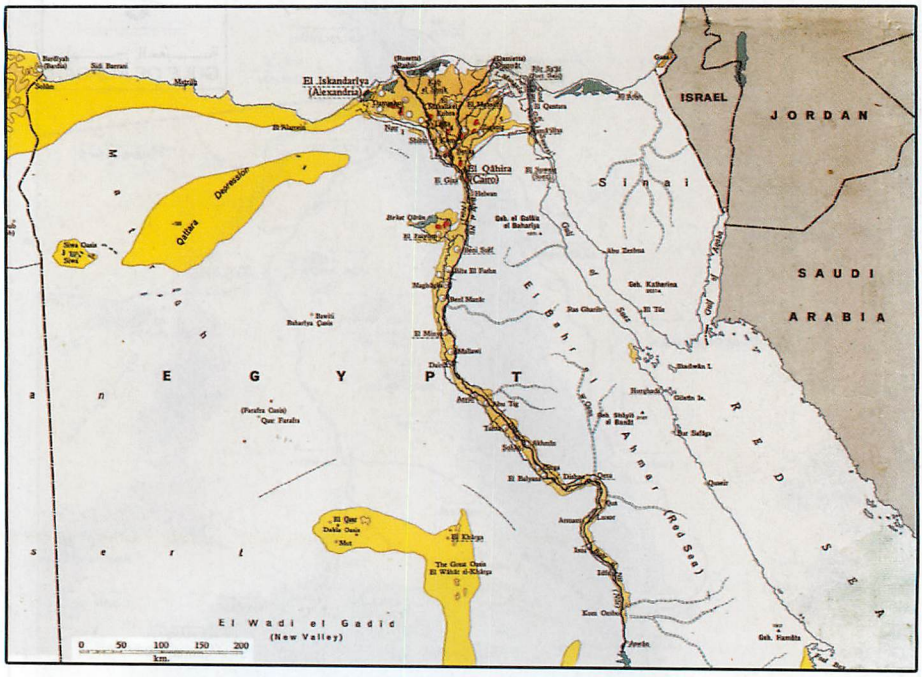

خريطة (٣)

خريطة سنة ١٩٧٦ – ونشرتها : لجنة أطلس العالم الزراعي

Committee for the World Atlas of Agriculture,

مقياس ١: ٥,٠٠٠,٠٠٠ – وقد طبعت في إيطاليا بواسطة:

IstitutoGeograpficode Agostini– 5.p.A. Novara, 1976.

وهي أول خريطة – متاحة باللغة الإنجليزية تضع حدّاً سياسياً واضحاً لا لبس فيه في مضيق تيران جاعلة الجزيرتين: تيران وصنافير ضمن الأراضي السعودية.

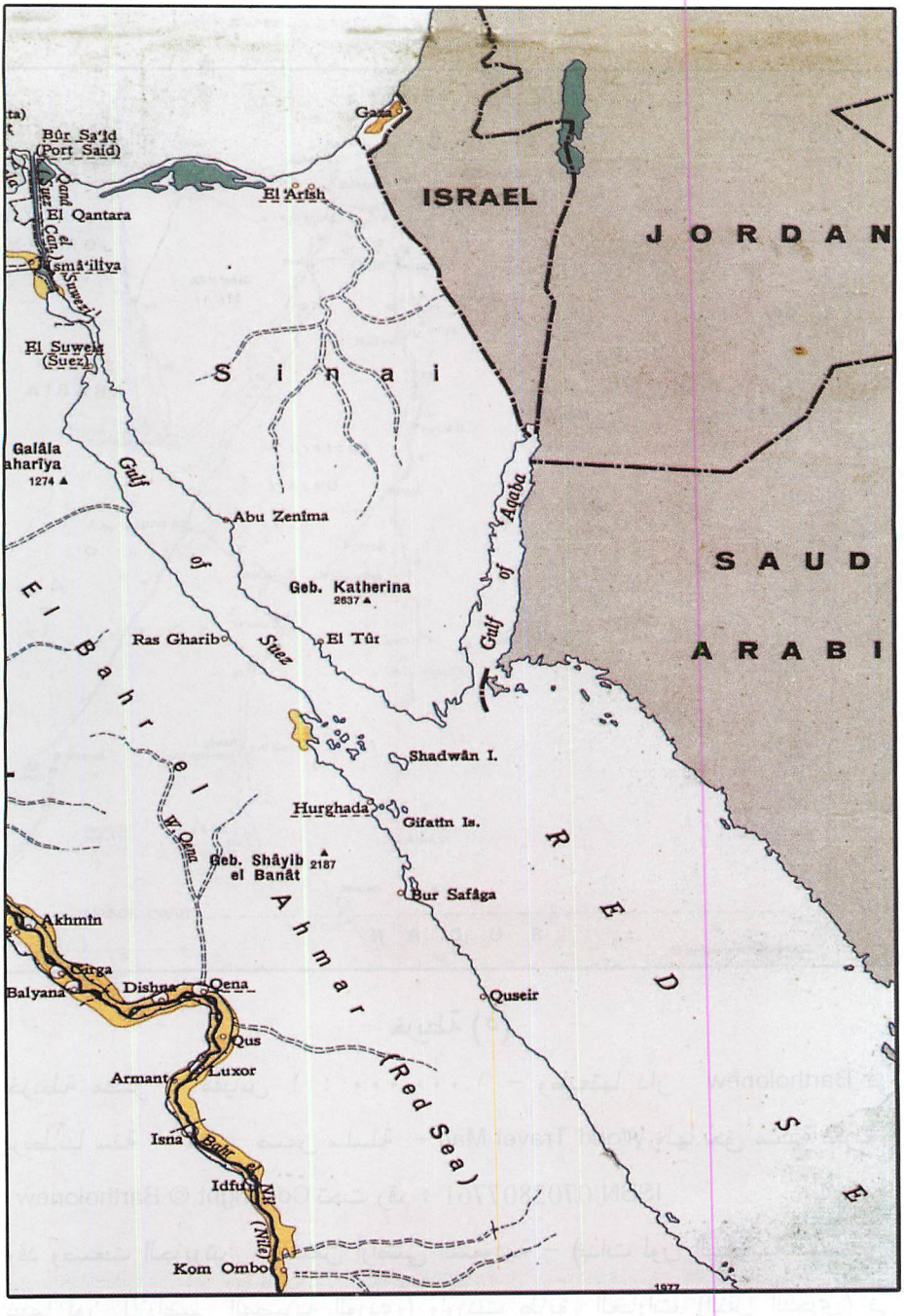

خريطة (٤) : خريطة توضح الحد السياسي الدولي يضم جزيرتي تيران وصنافير للملكة العربية السعودية.

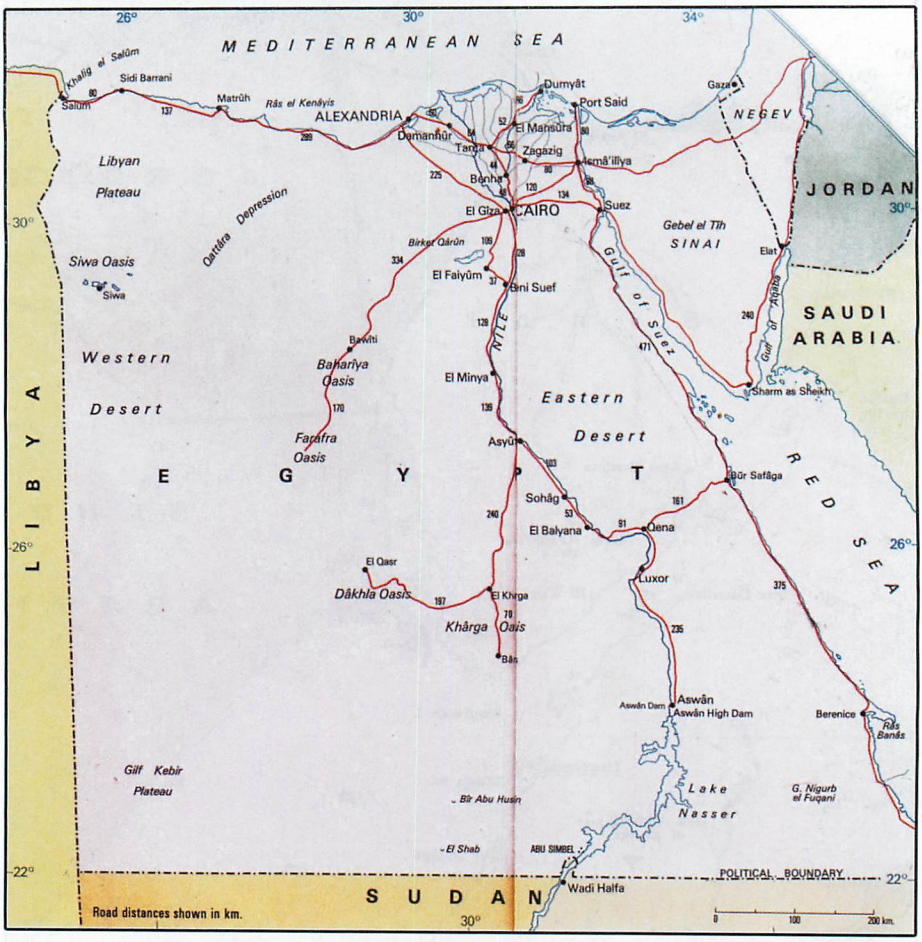

خريطة (٥)

خريطة مصر – مقياس ١ : ١,٠٠٠,٠٠٠ – وطبعتها دار Bartholonew فى بريطانيا سنة ١٩٩١ – ضمن سلسلة World Travel Map – ولها حق ملكية فكرية Copyright © Bartholonew تحت رقم : ISBN 0702807761

وقد وضعت الجزيرتين – ضمن أراضى السعودية – (بذات لون السعودية الأخضر، بينما لون الأراضى المصرية الوردى) وأوردت طريق العبارات (النقل البحرى) فى خليج العقبة يمر فى منتصف تيران.

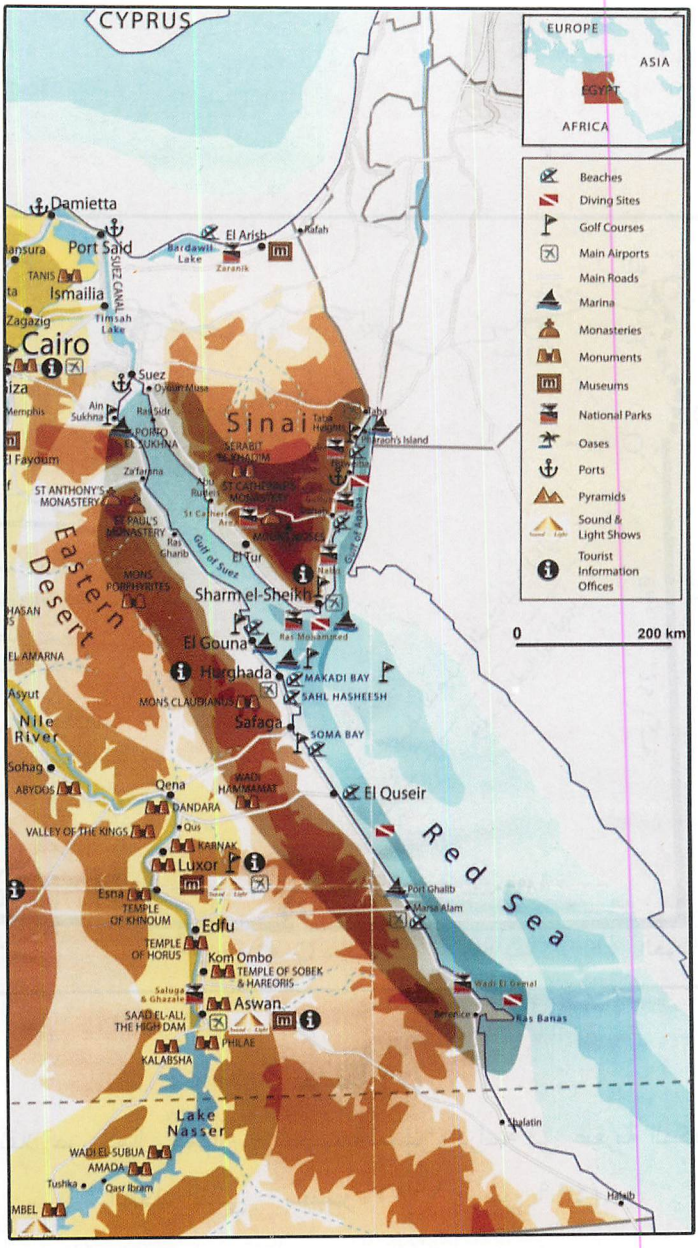

خريطة (٦) : خريطة مصر باللغة الإنجليزية Egypt: Map and Guide

نشرتها الهيئة العامة للسياحة www. Egypt travel التابعة لوزارة السياحة – ولم تشر إلى الجزيرتين عند الحديث عن شرم الشيخ والمناطق السياحية بها – بل لم ترسمها أصلاً في الخريطة – ذات المقياس الخطي المناسب.

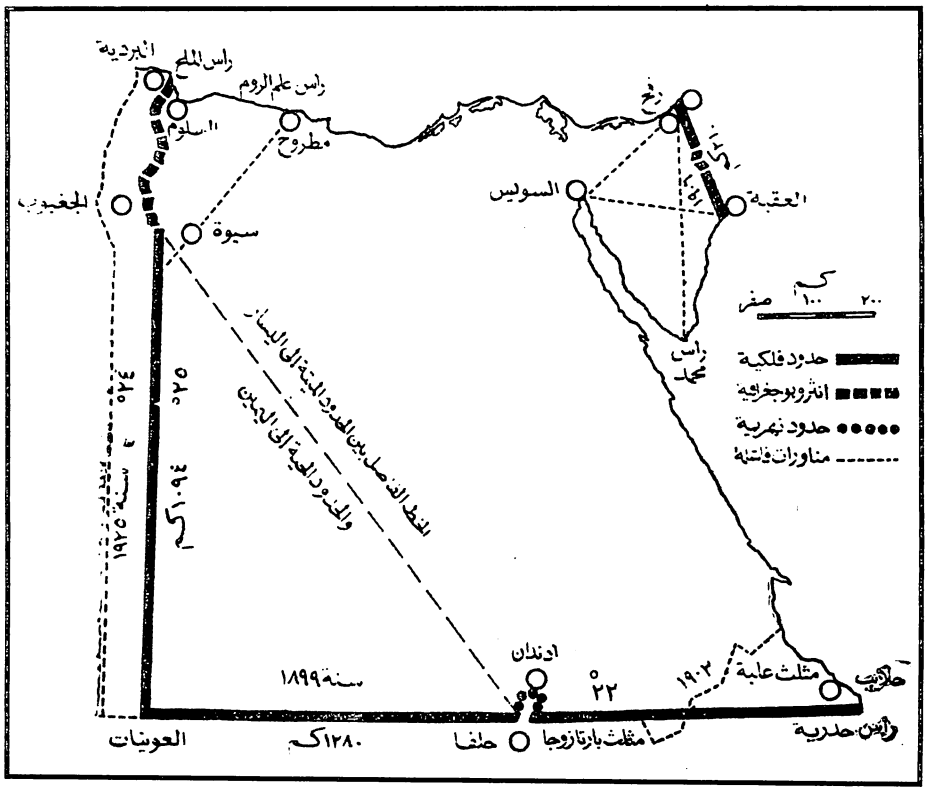

خريطة (٧)

(نقلاً عن جمال حمدان – شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، المجلد الثاني – سبتمبر ١٩٨١ – ص ٤٩٩).

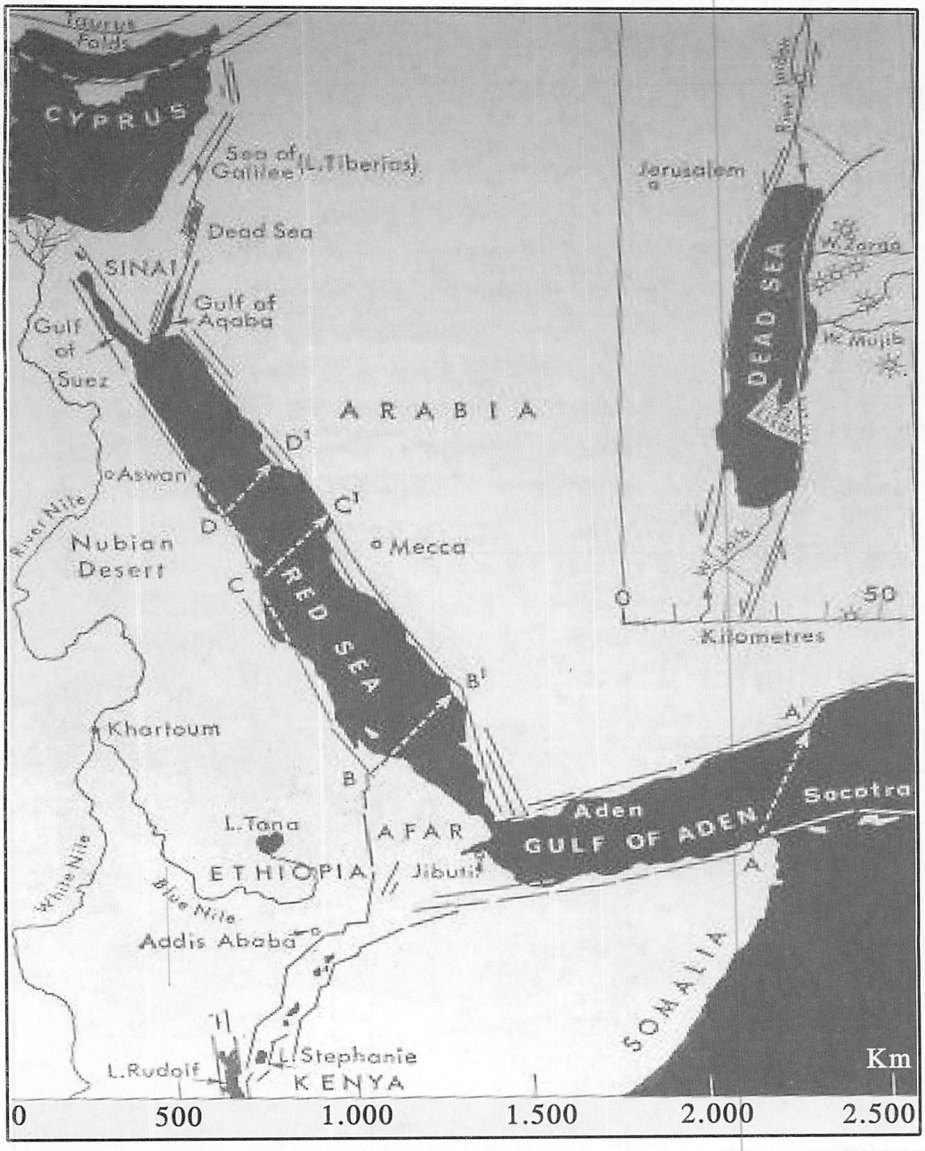

خريطة (٨) : أخدود البحر الأحمر وخليج عدن

لاحظ زحزحة شبه الجزيرة العربية نحو الشرق – كما تشير الأسهم

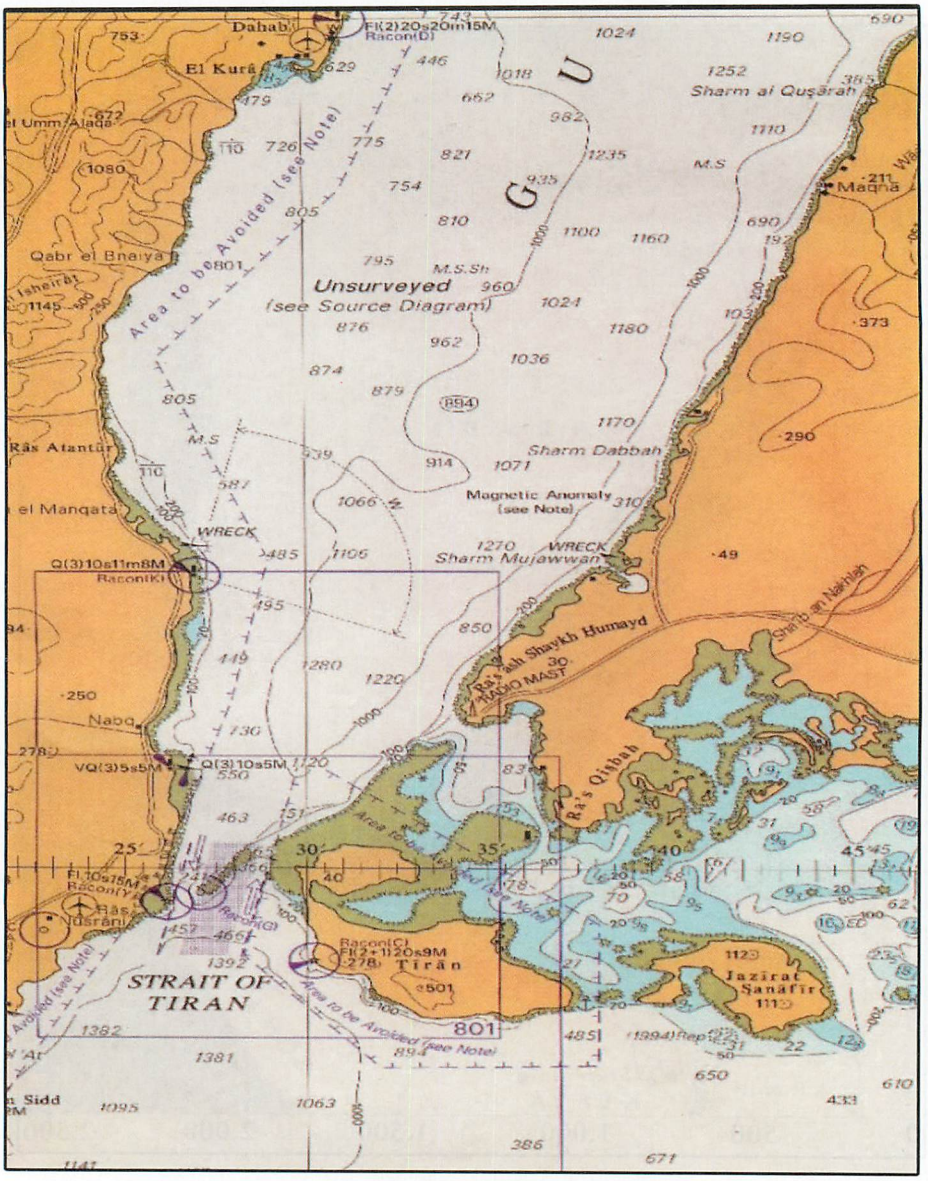

خريطة (٩) : خريطة تبين أعماق ومناسيب المياه حول جزيرتي تيران وصنافير ويلاحظ الرصيف القاري في منطقة الجزر (الأعماق بالقامة – ١,٨ متر).

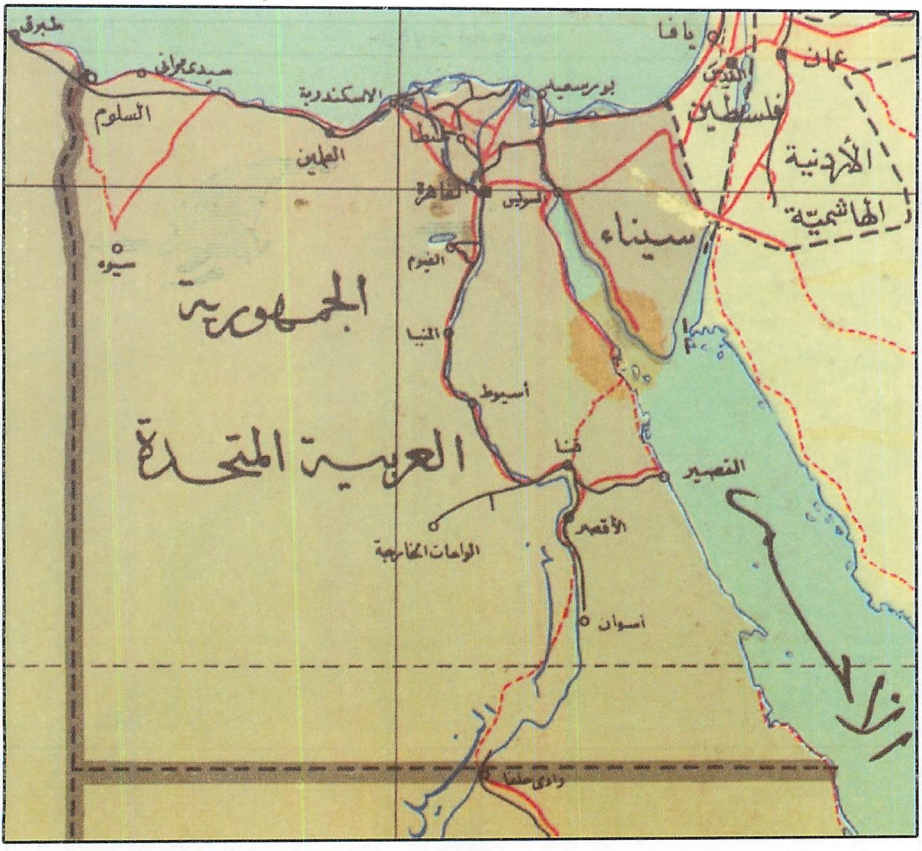

خريطة (١٠) : جزء من خريطة بعنوان " أفريقيا "، خريطة سياسية : بمقياس رسم ١ : ١٢,٥٠٠,٠٠٠- أصدرتها هيئة المساحة العسكرية في عام ١٩٦٣ تبين الحدود السياسية الدولية لمصر وتضم جزيرتا تيران وصنافير للملكة العربية السعودية.

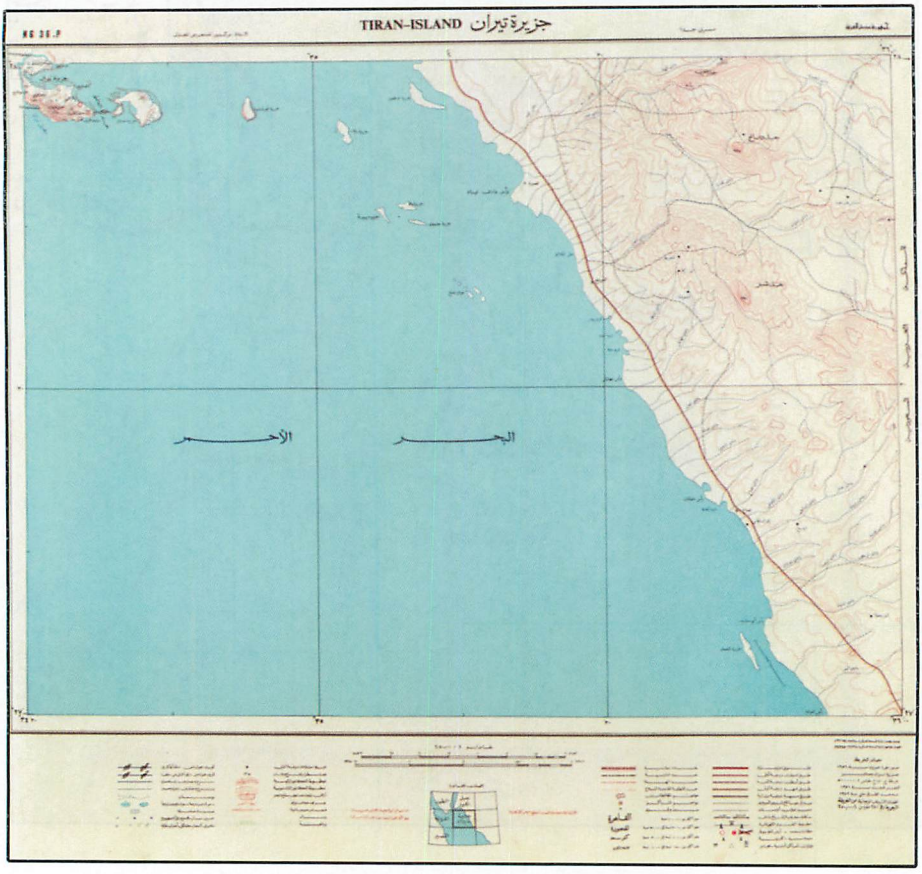

خريطة (١١) : خريطة بعنوان جزيرة تيران أصدرتها المساحة العسكرية المصرية في عام ١٩٧٣ وأعادت طباعتها عام ١٩٨٢ وهي خريطة طبوغرافية وقد ورد بها خطوط الكنتور الخاصة بجزيرة تيران والمطار والوديان على الجزيرة وأسماء المواقع والمراسى على شواطئ الجزيرة .

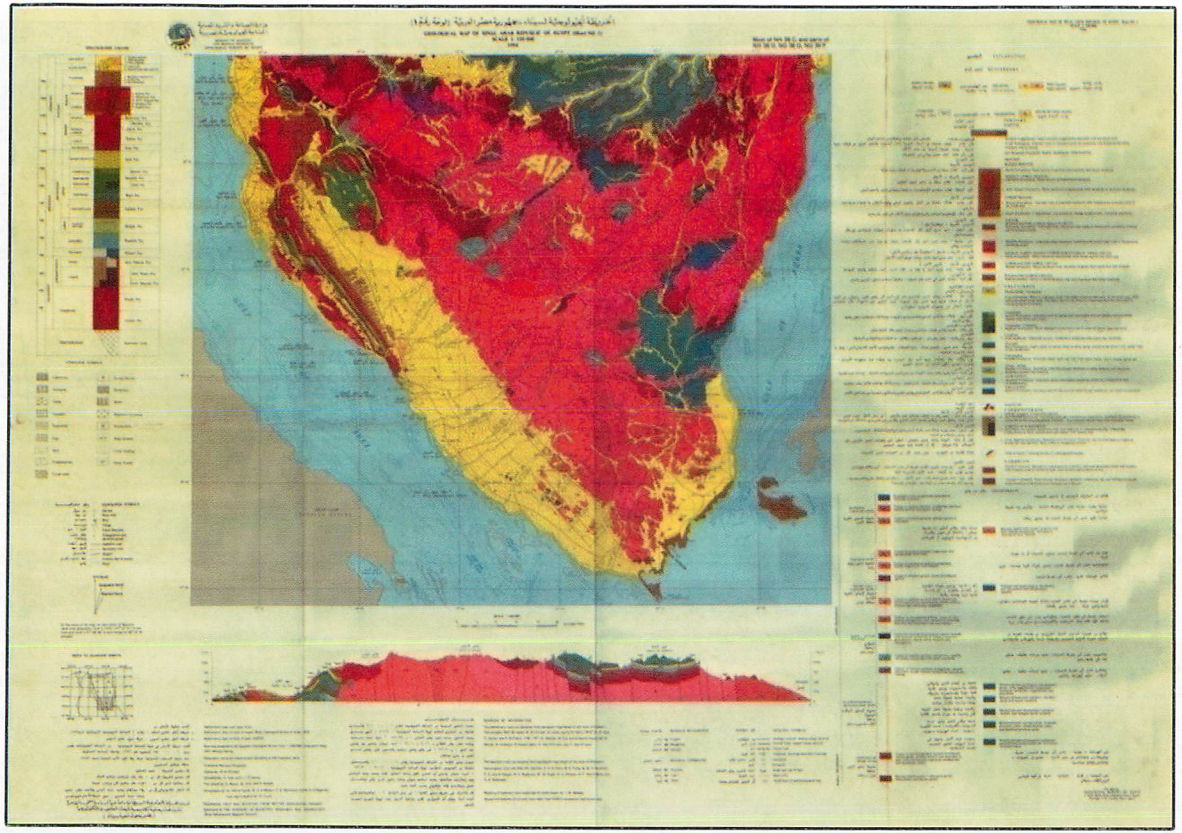

خريطة (١٢) : خريطة جيولوجية بعنوان : الخريطة الجيولوجية لسيناء لوحة رقم ١ بمقياس رسم ١ :٢٥٠,٠٠٠ أصدرتها المساحة الجيولوجية المصرية بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية في عام ١٩٩٤. وقد تم بها تصنيف جيولوجى لجزيرة تيران بالتفصيل .

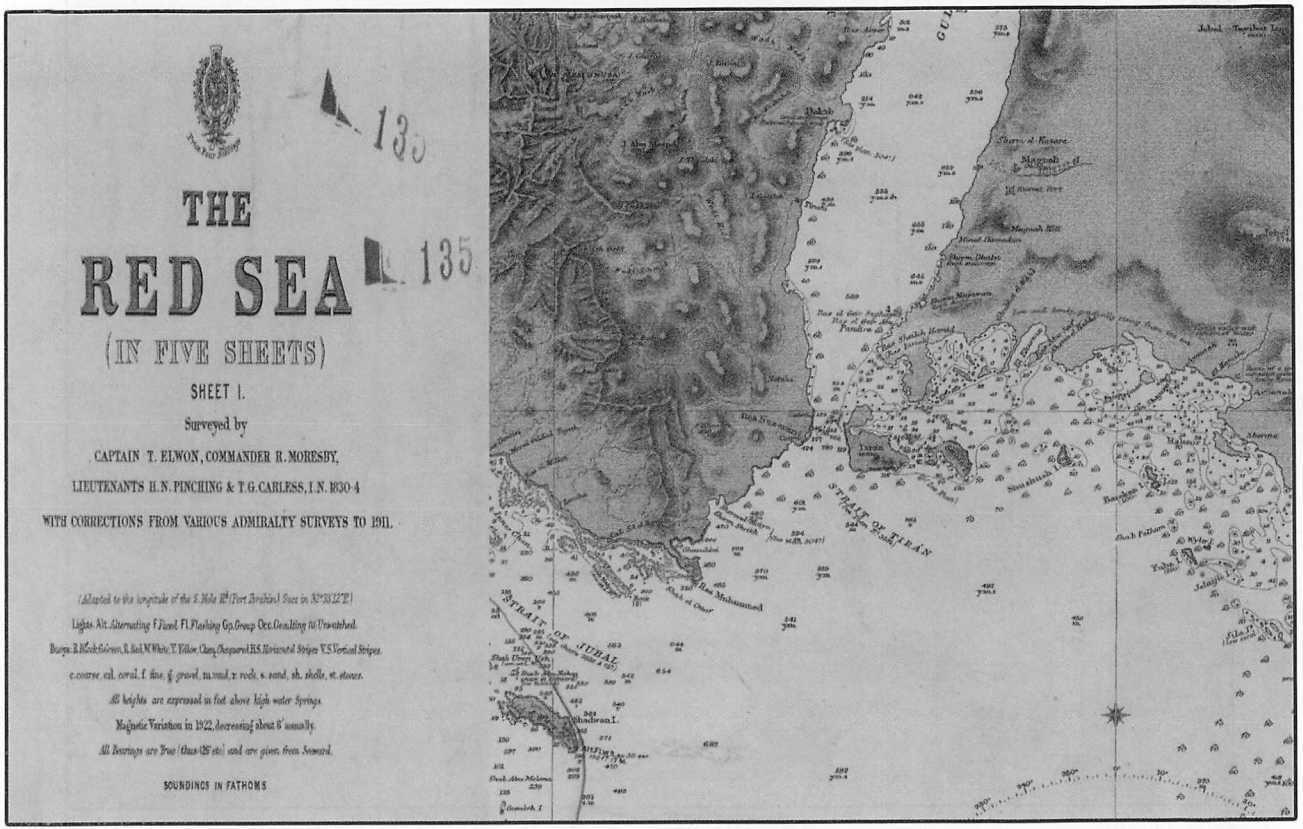

خريطة (١٣) : خريطة بعنوان the red sea صادرة عن الأدميرالية البحرية البريطانية في عام ١٨٧٣ وأعيد طباعتها في عام ١٩٢٧، وهي توضح مناسيب وأعماق البحر حول جزيرتي تيران وصنافير.

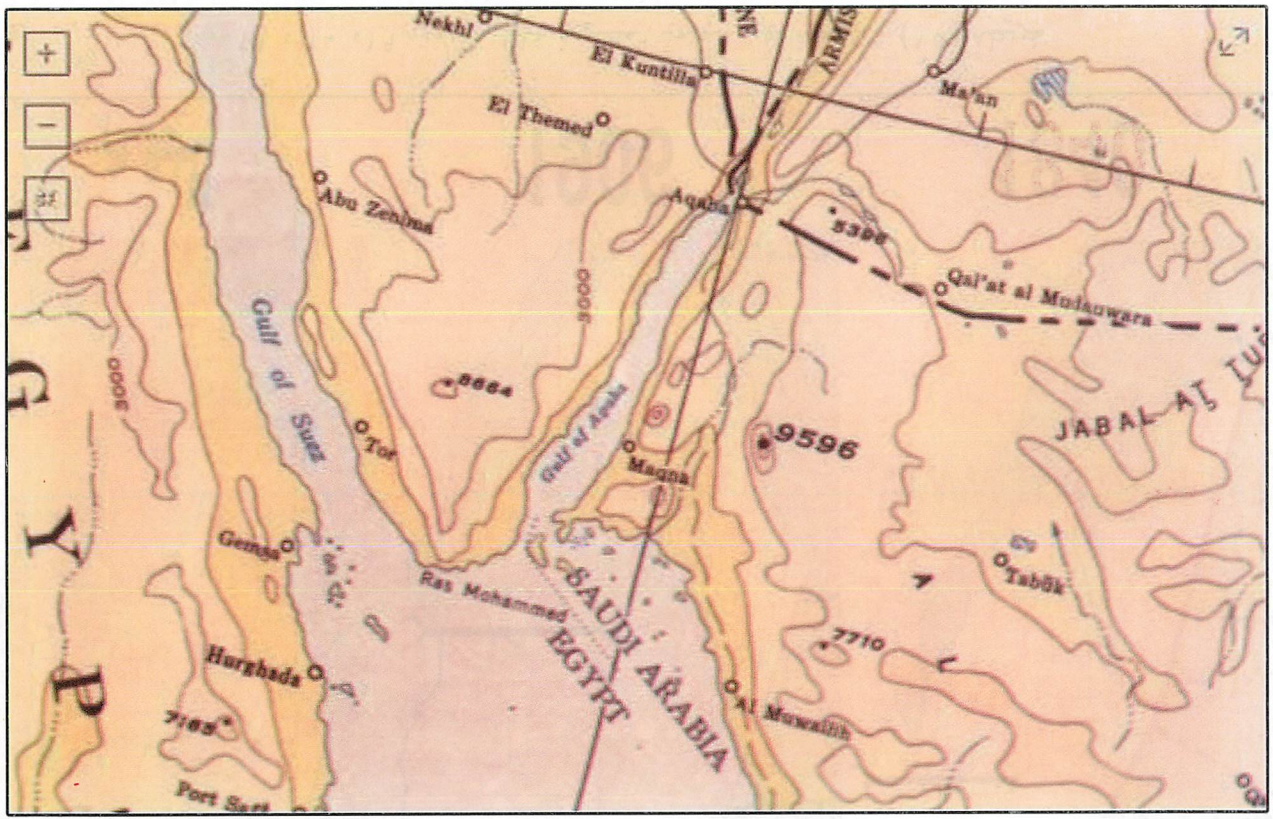

خريطة (١٤) : خريطة لعام ١٩٥٥ وبها خط فاصل للحدود المصرية / السعودية حيث تقع الجزيرتان في الجانب السعودي.

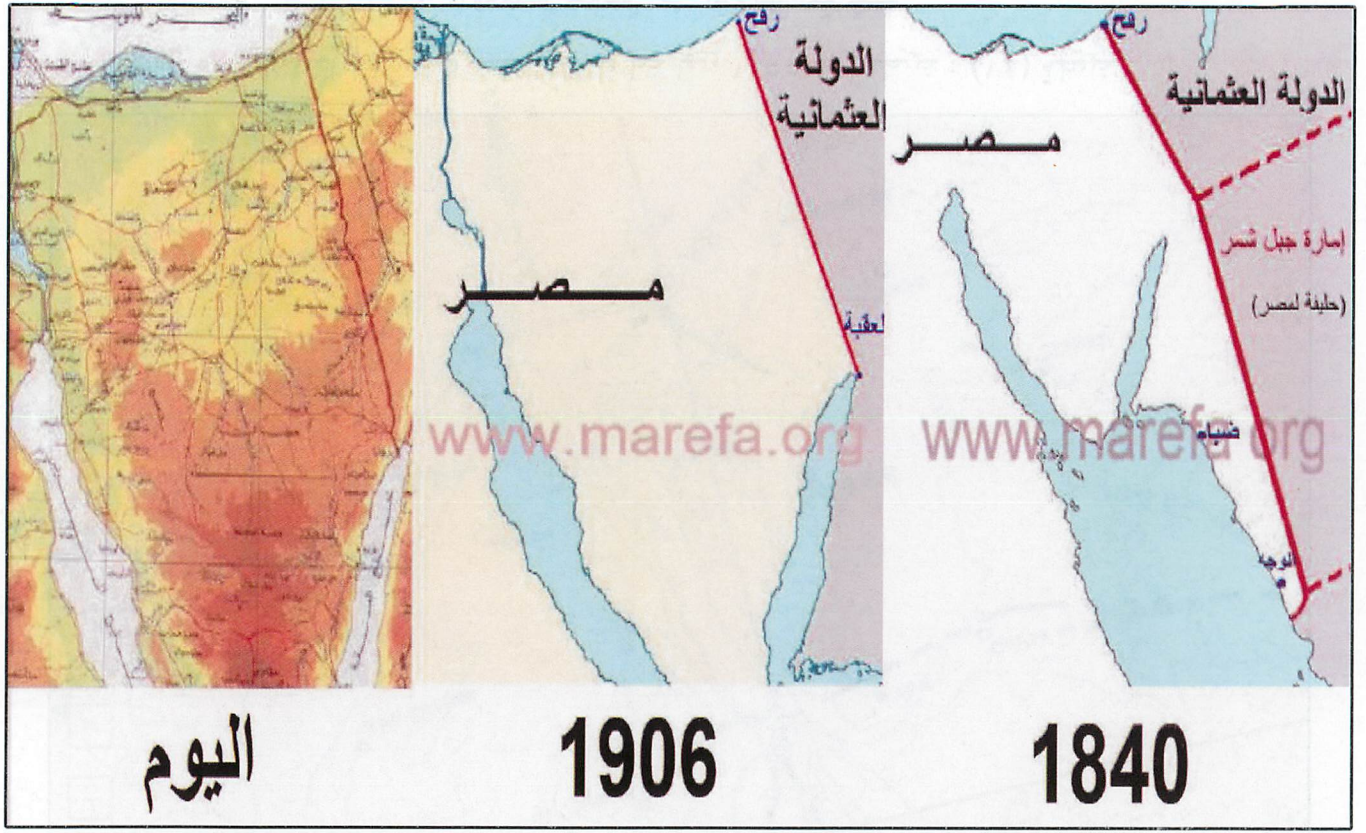

خريطة (١٥) : خريطة تبين الحدود المصرية خلال القرون ١٩، ٢٠ ، ٢١.

خريطة (١٦) : نقاط الأساس السعودية بخليج العقبة ومدخل الخليج.

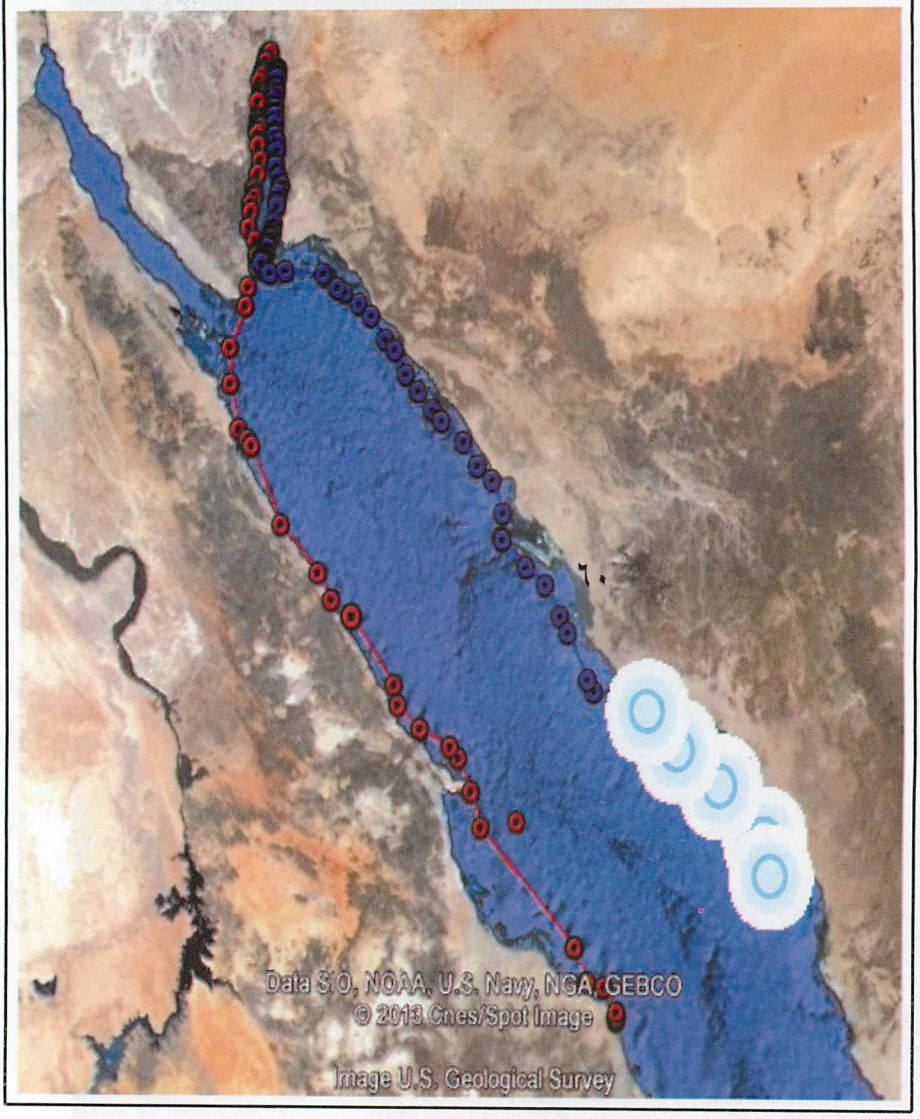

خريطة (١٧) : نقاط الأساس بالبحر الأحمر وخليج العقبة لمصر والسعودية.

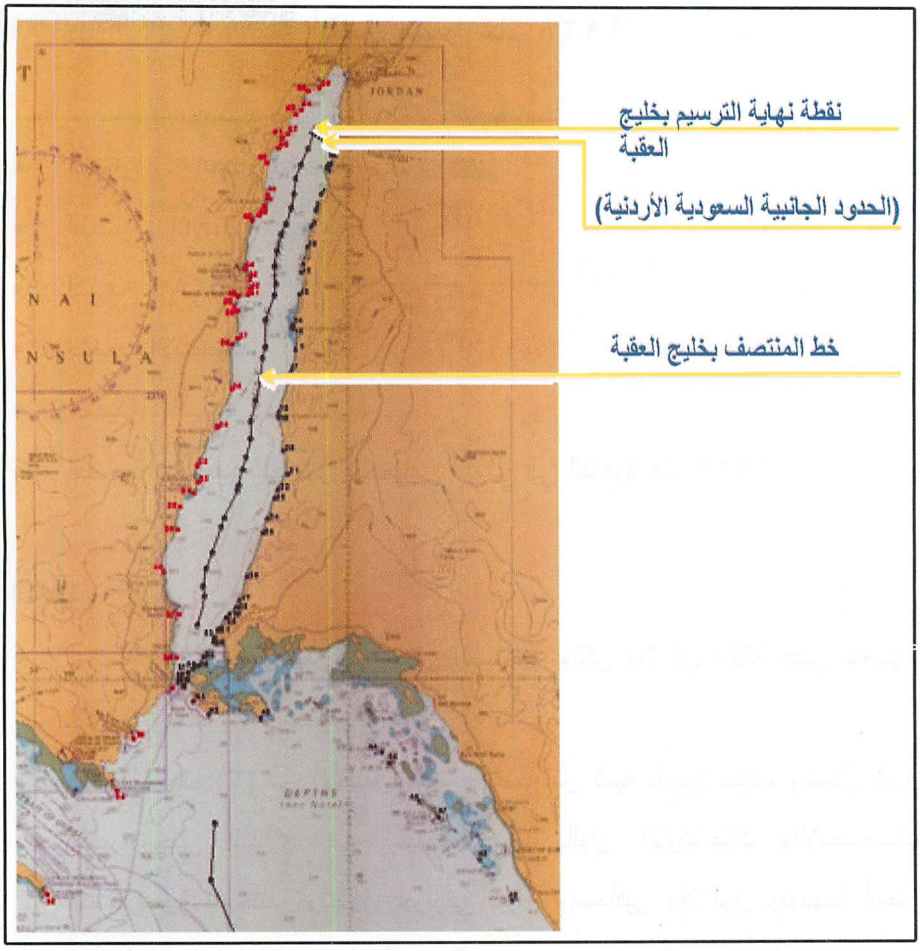

خريطة (١٨) : نقاط الأساس السعودية والمصرية بالبحر الأحمر وخليج العقبة.

تيران وصنافير في أطالس مكتبة الجمعية الجغرافية المصرية

أطلس مصر عام ١٩٢٨

- العنوان : Atlas of Egypt
- الناشر : Survey of Egypt
- التاريخ : ١٩٢٨
- اللغة : الإنجليزية
- المدينة : الجيزة
- المناسبة : انعقاد المؤتمر الجغرافي الدولي في القاهرة عام ١٩٢٥.

التعليق

- يوضح هذا الأطلس جزيرتي تيران وصنافير ولكن بلا أي دلالة على تبعيتهما لأي من مصر أو السعودية.
- الخريطة رقم (٣) في الأطلس توضح تضاريس شبه جزيرة سيناء وشمال شرق مصر حتى البداري في أسيوط جنوباً بألوان الإرتفاعات والإنخفاضات التضاريسية المختلفة وتُظهر جزيرتي تيران وصنافير بلا لون ولونهما أبيض مثل لون السعودية، علماً بأن هناك بعض الجزر المصرية الموجودة على الساحل الغربي للبحر الأحمر تأخذ نفس لون مصر مثل جزيرتي شدوان وجوبال الموضح عليهما خطوط الكنتور مثل باقي الأراضي المصرية، على الرغم من أن هاتين الجزيرتين اصغر مساحة من جزيرة تيران.
- الخريطة الجيولوجية العامة لمصر رقم (٦) تأخذ شبه جزيرة سيناء ومصر الألوان المختلفة التي توضح التكوينات الجيولوجية وتظهر الجزيرتين بلا أي

لون مثل باقي مصر، على الرغم من أن بعض الجزر على الساحل الغربي للبحر الأحمر موضح عليهم التكوينات الجيولوجية بالألوان مثل باقي مصر.

- وكذلك الخريطة الجيولوجية رقم (٨) ينطبق عليها نفس الوصف.
- الخريطة الاقتصادية العامة لمصر رقم (٢٣) تظهر الجزيرتين بلون أبيض مثل السعودية ولا تأخذ لون شبه جزيرة سيناء ومصر (بيج فاتح)، على الرغم من أن جزر الساحل الغربي للبحر الأحمر تأخذ نفس لون مصر وسيناء ولكن بدرجة خفيفة جداً.
- الخرائط المناخية في الأطلس فتظهر الجزيرتين بلا أي لون.

أطلس العالم

- العنوان : Collins Atlas of The World
- التاريخ : ١٩٨٤
- اللغة : الإنجليزية

التعليق

- توجد خريطة توضح الشام وسيناء وشمال شرق مصر، وتوضح هذه الخريطة خط الحدود السياسية الدولية باللون الأحمر يفصل جزيرتي تيران وصنافير ويضمهما للسعودية.

أطلس سيناء

- العنوان : Sinai Peninsula : Land Sat Imagery Interpretation Maps 1: 250.000
- الناشر : هيئة الاستشعار عن بعد

- التاريخ : ١٩٨٠
- اللغة : الإنجليزية
- المدينة : القاهرة

التعليق

- خريطة رقم (٦) بعنوان Sinai Reconnaissance Soil Map تظهر الجزيرتان بلا لون ولا تأخذ لون سيناء.
- خريطة رقم (٥) بعنوان Water Potential Map of Sinai لا تظهر الجزيرتين على هذه الخريطة نهائياً بالرغم من ظهور جزر الساحل الغربي للبحر الأحمر.
- خريطة أخرى في الأطلس لا تظهر الجزيرتين نهائياً بالرغم من ظهور جزر الساحل الغربي للبحر الأحمر.

أطلس القطر المصري

- العنوان : أطلس ابتدائي للقطر المصري
- الناشر : مصلحة عموم المساحة بمصر
- التاريخ : ١٩٢٢
- اللغة : العربية
- المدينة : القاهرة
- طبع على نفقة وزارة المعارف العمومية.

التعليق

- تظهر الجزيرتان بلا أي لون على عكس خرائط مصر والسعودية في الأطلس التي تأخذ ألوان متعددة تمثل التضاريس المختلفة كما تأخذ بعضها ألوان للتهشير.

الأطلس الجيولوجي لسيناء

- العنوان : الأطلس الجيولوجي لسيناء.
- الناشر : المساحة الجيولوجية المصرية وهيئة اليونسكو.
- التاريخ : ٢٠٠٤
- اللغة : الإنجليزية والعربية.
- المدينة : القاهرة.

التعليق

- تظهر الجزيرتان في لوحة تأخذ ترقيم NG36P، وبعنوان Jazirat Tirane والجزيرتان هنا تأخذ نفس ألوان التكوينات الجيولوجية لسيناء، فهي ممسوحة مع مصر.

الأطلس الجيومورفولجي لسيناء

- العنوان : The Geomorphological Atlas of Egypt "The Sinai Peninsula"
- الناشر : المساحة الجيولوجية المصرية وهيئة اليونسكو
- التاريخ : ٢٠٠٤.
- اللغة : الإنجليزية
- المدينة : القاهرة

التعليق

- تظهر الجزيرتان في لوحة تأخذ ترقيم NG36P بعنوان Tiran Island، والجزيرتان هنا تأخذ نفس ألوان التكوينات الجيولوجية لسيناء، فهي ممسوحة مع مصر.

أطلس مصر الفضائي

- العنوان : أطلس فضائي جمهورية مصر العربية
- الناشر : أكاديمية البحث العلمي وهيئة الاستشعار من بعد
- التاريخ : ١٩٩٠
- اللغة : الإنجليزية والعربية
- المدينة : القاهرة

التعليق

- توجد لوحة بعنوان جزيرة تيران تضم الجزيرتين باعتبارهما تابعين لمصر.

أطلس الحملة الفرنسية

- العنوان : Carte De L'Egypte
- الناشر : الحكومة الفرنسية
- التاريخ : ١٨٢٨
- اللغة : الفرنسية
- المدينة : باريس

التعليق

تظهر الجزيرتان ولكن دون توضيح تبعيتهما لأي دولة.

أطلس مصر عام ١٩٢٨

خريطة (١٩) : خريطة مصر التضاريسية توضح تضاريس سيناء وشمال الصحراء الشرقية وجزر الساحل المصري للبحر الأحمر بينما تيران وصنافير بلا دلالة

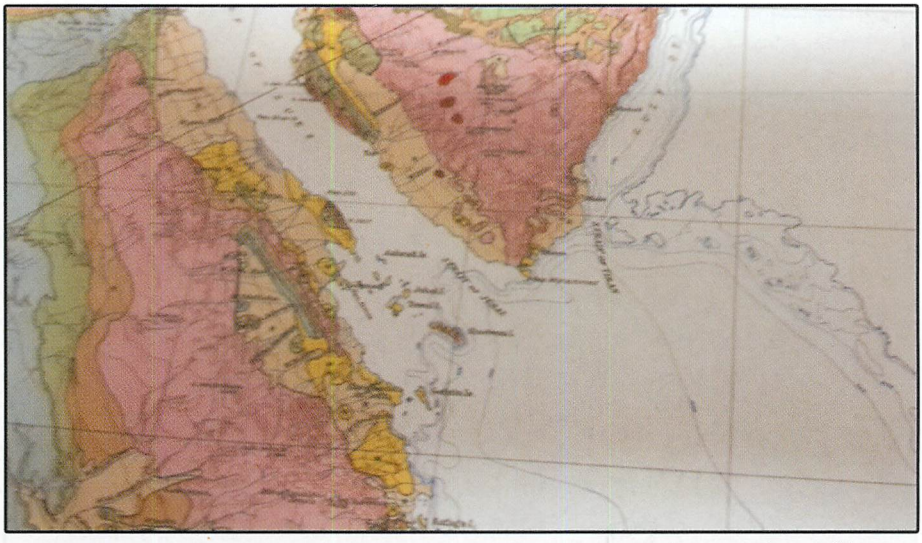

خريطة (٢٠) : خريطة مصر الجيولوجية توضح جيولوجية سيناء وشمال الصحراء الشرقية وجزر الساحل المصري للبحر الأحمر بينما تيران وصنافير بلا دلالة.

أطلس العالم

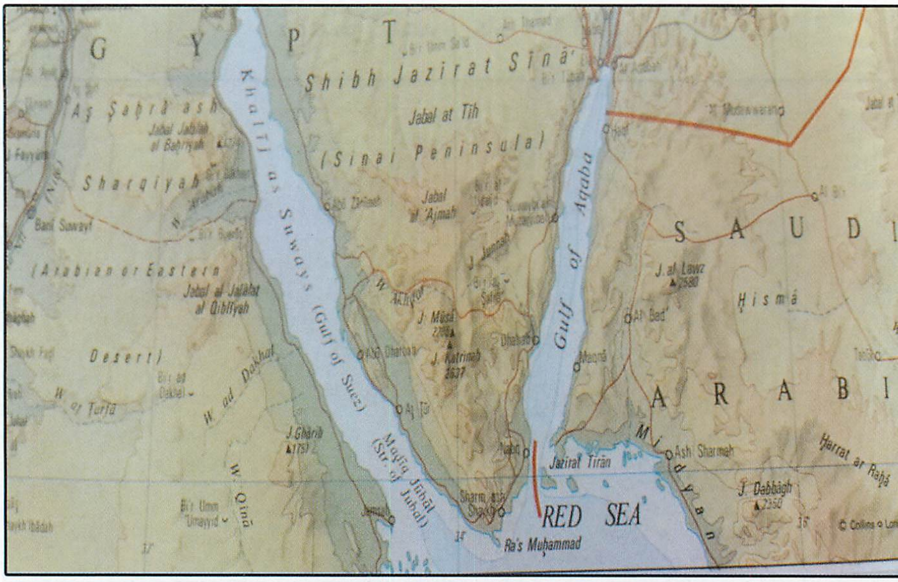

خريطة (٢١) : الخريطة خط الحدود السياسية الدولية باللون الأحمر يفصل جزيرتي تيران وصنافير ويضمهما للسعودية.

أطلس سيناء

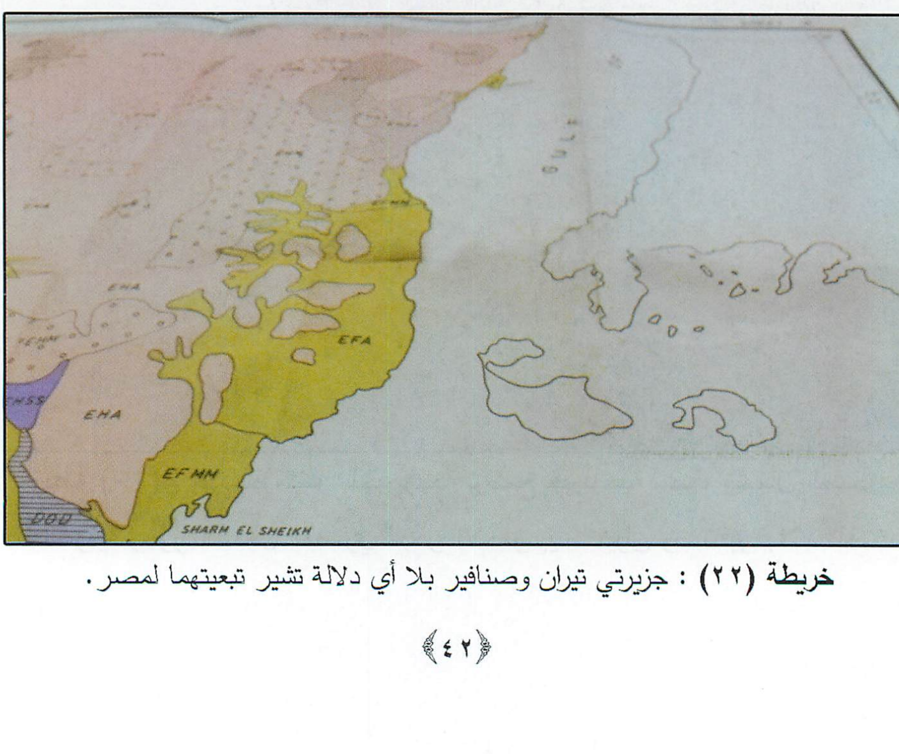

خريطة (٢٢) : جزيرتي تيران وصنافير بلا أي دلالة تشير تبعيتهما لمصر.

بيان بالخرائط الموجودة
في الجمعية الجغرافية المصرية
مرتبة ترتيباً زمنياً

(١) الخرائط الصادرة قبل عام ١٨٠٥ أي قبل حكم محمد علي باشا.

عنوان الخريطة	الناشر	مقياس الرسم	التاريخ	الموضوع	اللغة	ملاحظات
L'Afrique			1785	سياسية مستعمرات	فرنسي	توضح حدود مصر الشرقية من السويس إلى العريش
Carte Von Agypten			1800	سياسية	ألماني	توضح حدود مصر من شرق رفح حتى السويس

(٢) خرائط صادرة من عام ١٨٠٥-١٨٦٢ من عهد محمد علي وإبراهيم باشا وانتهاءاً بعهد سعيد باشا.

عنوان الخريطة	الناشر	مقياس الرسم	التاريخ	الموضوع	اللغة	ملاحظات
A new map of Egypt	Johan Cary Engrever	---	1805	تاريخية	إنجليزي	وردت الخرائط بأسماء رومانية في خليج العقبة والجزر فى مواضع مرحلة عن موضعها كما وردت أخطاء برسم خليج العقبة وحدود سيناء ولم يوضح تبعيتها لأي من الدولتين.
Egypt	J. Arrowsmith	---	1832	سياسية	إنجليزي	حدود مصر الشرقية من السويس الى العريش والجزر بلون بلاد العرب أورنج
Africa			1845	سياسية استعمارية	ألماني	حدود مصر تظهر من العريش إلى السويس

(٣) خرائط صادرة من عام ١٨٦٣-١٨٧٩ عهد الخديوي إسماعيل.

عنوان الخريطة	الناشر	المقياس	التاريخ	الموضوع	اللغة	ملاحظات
Peninsula de la region du sinai			١٨٦٤	جيولوجية	فرنسي	تصنيف جيولوجي للجزيرتين
Africa		1 : 20 000 000	1871	حدود سياسية استعمارية	ألماني	حدود مصر الشرقية من السويس إلى العريش
Les Soudan	خريطة الخديوى إسماعيل	1 : 8 000 000	1878	سياسية	فرنسي	الحجاز وخليج العقبة ضمن الحدود المصرية
Afrika	Gotha	1 : 25 000 000	1879	سياسية	ألماني	حدود مصر حتى غزة ومضاف عليها ميناء العقبة

(٤) خرائط صادرة من عام ١٨٨٠-١٩١٤ عهد الخديوي توفيق والخديوي عباس حلمي الثاني.

عنوان الخريطة	الناشر	مقياس الرسم	التاريخ	الموضوع	اللغة	ملاحظات
Africa (٤ لوحات)		1: 8 000 000	1884	سياسي طبيعي	إيطالي	حدود مصر حتى الحجاز
Africa		1 : 8 000 000	1888	سياسية	ألماني	حدود مصر شرق العريش حتى الحجاز مع خروج منطقة نخل من وسط سيناء لتدخل ضمن الحدود التركية
L'Afrique			1891	سياسية مستعمرات	فرنسي	مستعمرات لم ترد الجزر بأي لون
Afrique		1: 15 000 000	1897	سياسية وخطوط ملاحة دولية	فرنسي	حدود الدولة التركية ومسارات الملاحة الرئيسة عبر البحر الأحمر وخليج السويس فقط
خريطة أفريقيا مكونة من أربع أجزاء	فون هارد النمساوى	1: 8 000 000	1899	العالم	عربي	تمت بأمر من الخديوى عباس حلمى للتدريس عليها للمدارس المصرية وحدود مصر الشرقية تضم ميناء العقبة ثم تتجه شرقا ثم تتجه شمالا الى شرق العريش
Map of Egypt	Topographical section general staff		1905	طبيعية	إنجليزي	ورد بها جزر تيران وصنافير مصنفة مع مصر ويظهر بها تهشير الارتفاعات فى الجزء الجنوبى

(٥) خرائط صادرة من عام ١٩١٥-١٩٣٢ عهد السلطان حسين كامل والملك فؤاد.

عنوان الخريطة	الناشر	مقياس الرسم	التاريخ	الموضوع	اللغة	ملاحظات
خريطة تاريخية للمساكن الإسلامية	محمد أمين بك واصف مصلحة عموم المساحة بمصر		1915	تاريخية	عربي	لم يرد فيها الجزيرتين على الإطلاق
Map of the Nile basin		1: 7 500 000	1915	حوض نهر النيل والسودان المصري	إنجليزي	حدود مصر والسودان المصري ومكتوب أسماء الجزر المصرية بما فيها الجزيرتين
Asia Minore Arabia	وزارة المستعمرات	1 : 6 000 000	1917	إقليمية	إنجليزي	وردت بها جزر تيران وصنافير باللون الاورنج مع حدود السعودية
The Red Sea	الأدميرالية البحرية		1927	بحرية وأعماق	إنجليزي	ورد فيها مناسيب الأعماق حول مضيق تيران وخطوط كنتور لجزيرتى تيران وصنافير
North Eastern Desert and Southern Sinai		1: 500.000	1929	تضاريسية	إنجليزي	ورد بها تيران وصنافير نيشير ومناسيب
Carta Del Baino Del Nilo	المساحة المصرية	1: 4.5.000	1929	فتوحات محمد على فى السودان	إنجليزي	جاءت الجزيرتين بالخريطة

(٦) خرائط صادرة من عام ١٩٣٣-١٩٥٠ بقية عهد الملك فؤاد والملك فاروق.

عنوان الخريطة	الناشر	مقياس الرسم	التاريخ	الموضوع	اللغة	ملاحظات
South Sinai Sheet (6)	المساحة المصرية	1: 5 000 000	1937	تضاريسية	إنجليزي	تهشير لونى لجزيرة تيران فضلا عن نقط مناسيب الجزيرة
South Sinai Sheet		1: 5 000 000	1943	تضاريسية وطبوغرافية	عربي - إنجليزي	تهشير لونى لجزيرة تيران فضلا عن نقط مناسيب الجزيرة
مكاتب البريد المصرى فى تركيا والبحر الأحمر والسودان قبل سنة ١٨٩٦	المساحة المصرية	1: 6 000 000	1947	توزيع مكاتب البريد	عربي - إنجليزي	حدود مصر حتى الحجاز في عهد إسماعيل

(٧) خرائط صادرة بعد عام ١٩٥٠ من عهد الرئيس جمال عبد الناصر وحتى الرئيس مبارك.

عنوان الخريطة	الناشر	مقياس الرسم	التاريخ	الموضوع	اللغة	ملاحظات
خريطة بلاد العرب والمملكة العربية السعودية	إدارة الرسوم والنماذج الصناعية بالقاهرة	1: 4 000 000	1955	طبيعية	عربي	جاءت جزر تيران باللون الأخضر كما ورد بحدود المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية المتحدة	المساحة المصرية	1: 2 000 000	1958	تضاريسة وكنتور	عربي	خطوط اعماق وجزيرتي تيران وصنافير
أفريقيا : خريطة سياسية	المساحة العسكرية المصرية	1: 12 500 000	1963	سياسية	عربي	حدود سياسية في مضيق تيران
جزيرة تيران	إدارة المساحة العسكرية المصرية	1: 100 000	1970	طبوغرافية	عربي	ورد بها خطوط كنتور جزيرتي تيران وصنافير فضلا عن نقط المناسيب والاودية الجافة ومواضع المراسي والمسبحات
Geological Map of Egypt	المساحة الجيولوجية المصرية	1:2000.000	1971	جيولوجية	إنجليزي	تم بها تصنيف تيران وصنافير جيولوجيا
جزيرة تيران	المساحة العسكرية	1: 250 000	1973 وأعيد طبعها 1982	طبوغرافية	عربي	ورد بها خطوط الكنتور الخاصة بجزيرة تيران والمطار والمباني على الجزيرة وأسماء المواقع والمراسي على شواطئ الجزيرة
Geological Map of The Qena Quadrangle, Egypt	المساحة الجيولوجية المصرية مع وزارة الصناعة	1: 500 000	1978	جيولوجية	إنجليزي	بها جزيرة تيران ملونه ومصنفه جيولوجيا

تابع (٧) خرائط صادرة بعد عام ١٩٥٠ من عهد الرئيس جمال عبد الناصر وحتى الرئيس مبارك.

عنوان الخريطة	الناشر	مقياس الرسم	التاريخ	الموضوع	اللغة	ملاحظات
Geological Map of Egypt		1:2.000.000	1981	جيولوجية	إنجليزي	بها جزيرة تيران ملونه ومصنفه جيولوجيا
Metallogenic Map of The Qena	المساحة الجيولوجية المصرية	1: 500 000	1984	تعدين وجيولوجيا	إنجليزي	بها جزيرة تيران ملونه ومصنفه جيولوجيا
شبه جزيرة سيناء	المساحة العسكرية المصرية رسمت عام ١٩٨٢	1: 500 000	1989	طبوغرافية	عربي	ورد بها خطوط الكنتور لجزيرة تيران وموقع المطار بها
الخريطة الجيولوجية لسيناء لوحة رقم ١	المساحة الجيولوجية المصرية بالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية ودعم فنى من المساحة الجيولوجية البريطانية (بحوث تنمية سيناء)	1: 250 000	1994	طبوغرافية	عربي – إنجليزي	تم بها تصنيف جيولوجى لجزيرة تيران بالتفصيل
Metallogenic Map of Arab Republic of Egypt	المساحة الجيولوجية المصرية	1: 000 000	1998	تعدين وجيولوجيا	إنجليزي	بها جزيرة تيران ملونه ومصنفه جيولوجيا

(٨) خرائط بدون عنوان

عنوان الخريطة	الناشر	مقياس الرسم	التاريخ	الموضوع	اللغة	ملاحظات
توزيع الخامات المعدنية في جمهورية مصر العربية	المساحة الجيولوجية المصرية	1: 2 000 000	---	معدنية توزيعات	عربي	ورد بالجزيرة تصنيف للمعادن ضمن حدود مصر
بدون عنوان وادي النيل ومصر والسودان	---	1: 8 000 000	---	تاريخية حدود	---	حدود مصر حتى الحجاز (في عصر الخديوي إسماعيل)
Egypte	Armand Colin – Paris	1: 3 750 000	---	سياسية حدود	فرنسي	لم ترد الجزر بلون حدود مصر

تيران وصنافير في الكتابات السابقة

تم الاعتماد على عدد من المراجع العلمية التي تناولت جغرافية مصر عامة وجغرافية شبه جزيرة سيناء وأشارت إلى حدود مصر الشرقية، وهي حسب ترتيبها الزمني:

(١) نعوم بك شقير – تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها – القاهرة – ١٩١٦ – الطبعة الثانية – محققة – إشراف أ.د. أحمد زكريا الشلق – وتحقيق د. صبري أحمد العدل – مطبعة دار الكتاب والوثائق القومية بالقاهرة – ٢٠٠٥.

وهذا الكتاب كان أحد المصادر الهامة التي اعتمد عليها المفاوض المصري أثناء نظر قضية طابا أمام محكمة العدل الدولية، وقد أشار إلى ذلك صراحة يوسف أبو الحجاج – أستاذ الجغرافيا بجامعة عين شمس وعضو الوفد المصري المفاوض في هذه القضية، وعرض فيها الخرائط ونص اتفاقية ١٩٠٦ بين تركيا وبريطانيا – التي حددت حدود مصر الشرقية بين رفح في الشمال الغربي، ورأس طابا على الساحل الغربي لخليج العقبة في الجنوب الشرقي. ولم يشر إلى حدود بحرية في خليج العقبة. وكان نعوم شقير سوري الجنسية يعمل في وزارة الحربية المصرية – وعُيِّن أميناً (سكرتير) في اللجنة المصرية لتعيين الحدود الشرقية مع اللجنة العثمانية، وتحدث باستفاضة عن هذه الحدود وترسيمها في كتابه المذكور.

وعندما تحدث نعوم شقير عن (خليج العقبة وجزره وموانيه) ذكر أن (خليج العقبة الذي يحد سيناء الجنوبية من الشرق – يبلغ طوله من رأس محمد إلى قلعة العقبة نحو مائة ميل – وعرضه من سبعة أميال إلى أربعة عشر ميلاً، وفيه ثلاث جزر: «جزيرة تيران» عند قاعدته تجاه رأس محمد – بينهما مضيق خرج لمرور المراكب. وجزيرة «سنافير» (ذكر في الهامش أنها تكتب أحياناً صنافر، وصنافير). شرقيها وكلتاهما قفر بلقع، وجزيرة فرعون على رأس الخليج على ثمانية أميال من مدينة العقبة بحراً، وهي جزيرة صغيرة محيطها نحو ألف متر مؤلفة من أكمتين صغيرتين

بينهما فرجة ضيقة، وبينها وبين بر سيناء نحو ٢٥٠ متراً، وهي داخلة في حدود سيناء، (ص ١٦).

وأما «رأس محمد» فهو تل صغير في رأس مثلث سيناء – علوه نحو ١٢٠ متراً وعلى نحو ٢٠ ميلاً منه شمالاً – رأس النصراني – وأشهر موانى هذا الخليج على شاطئ سيناء:

ميناء «الشرم» – (شرم الشيخ الحالي) بين رأس محمد ورأس النصراني على نحو ثمانية أميال من الأول، واثنى عشر ميلاً من الثاني، وميناء النبك (النبق حالياً) – على نحو عشرين ميلاً من ميناء الشرم وهو أقرب فرضه (أي مرفأ صغير) إلى بر الحجاز، وتجاهه في ذلك البر ميناء الشيخ حُميد – بينهما سبعة أميال أو حواليها، ينتابه الآن (١٩١٦) تجار الإبل والغنم وأكثرهم من عرب الحويطات المصريين فيأتون بالإبل والغنم من بر الحجاز إلى النبك ثم يخترقون برية سيناء إلى السويس. (ص١٧).

(٢) عباس مصطفى عمار – المدخل الشرقي لمصر: أهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبر للموجات البشرية – القاهرة – ١٩٤٦.

وهذا الكتاب رغم حديثه المفصل عن الطرق والدروب في سيناء، إلا أنه لم يذكر تيران وصنافير على الإطلاق، وعندما تحدث عن الطرق التجارية في جنوب سيناء ذكر بأن: الطريق الثالث: درب النبك كان يقطع سيناء الجنوبية من جنوبها الشرقي عند «النبك» على خليج العقبة، إلى شمالها الغربي عند السويس، كان يتخذه تجار الحجاز طريقاً لإبلهم وغنمهم إلى أسواق مصر – يعبرون خليج العقبة من ميناء (الشيخ حمد) في الحجاز فيصلون (النبك) في حوالي ساعة ونصف – ومنها يستفيدون من وادي الكيد .. وغيره من الأودية .. ثم يصلون إلى السويس بالطريق الساحلي المعروف (وقد ذكر المؤلف: عباس عمار في هامش الصفحة (٨٧) بالإشارة إلى ما سبق أنه (استفاد في ذلك من كتاب نعيم بك شقير عن سيناء ص٢٦٧ – الذي نقله عن أحد تجار الإبل من عرب الحويطات.

وعندما تحدث المؤلف – عباس عمار عن الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء (ملحق ١، ص ١٩٧) لم يأت على ذكر تيران وصنافير بل ذكر ما اعترى حدود مصر الشرقية من محاولات عثمانية لتغييرها حتى تم الاتفاق عليها في اتفاقية ١٩٠٦ التي تمت بين الدولة العثمانية ومصر.

(٣) موسوعة سيناء – التي نشرها المجلس الأعلى للعلوم بالقاهرة – سنة ١٩٦٠، واشترك في تأليفها عدد كبير من المتخصصين في التاريخ والجغرافيا والآثار والجيولوجيا والمياه والبترول والنقل.

وقد جاء في هذه الموسوعة أن «خليج العقبة يبلغ طوله ١٨٠ كم من العقبة إلى مدخل الخليج عند جزيرة تيران، ويضيق هذا الخليج عند مدخله، وتحرسه عدة جزر صخرية صغيرة أهمها جزيرة تيران، وتشرف على الخليج عند مدخله صخرة «شرم الشيخ»، جنوبي شبه الجزيرة من ناحية، والساحل العربي من ناحية أخرى، ولا يزيد عرض ممر تيران عن خمسة كيلومترات ولذلك يعتبر هذا الممر مياهاً إقليمية للجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية (ص ٣٩).

وورد في هذه الموسوعة أنه (كانت فرمانات تعيين محمد علي وخلفائه تنص على وضع العقبة وقلاع شمال الحجاز داخل حكم مصر، ثم عادت تركيا وأرادت أن تبعد بريطانيا عن خليج العقبة، وأرادت أن تعيد النظر في الحدود الشرقية بحيث تدخل خليج العقبة بأكمله في أرض الحجاز والشام، ولكن هذه المحاولات لم تنجح ورسمت الحدود الشرقية بين رفح – والعقبة (طابا).

غير أن عدم الدقة في رسم الحدود في منطقة العقبة، وسيطرة بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى على فلسطين، وشرق الأردن، والعراق، وحالة الخلاف والتوتر بين المملكة السعودية الناشئة حينذاك وبريطانيا، هذا إلى عدم اكتراث العرب بطبيعتهم برسم الحدود الدولية الوهمية في فيافي الصحراء، كل هذا جعلهم لا يفطنون إلى الحدود التي رسمتها بريطانيا بين فلسطين ومصر، وبين فلسطين وشرق الأردن، فجاءت على هذا الوضع الغريب (ص ٤٠).

(٤) جمال حمدان- شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان – المجلدان الأول (١٩٨٠) والثاني – (سبتمبر ١٩٨١)، عالم الكتب، القاهرة.

رغم أن (حمدان) تناول بالدراسة التفصيلية شبه جزيرة سيناء (طبيعيا) في فصل مستقل استغرق الفصل العاشر في الجزء الأول من موسوعة عن مصر الطبيعية (من ص٥٢٩-٦١٢). إلا أنه لم يشر إلى تيران وصنافير على أنهما ضمن الأراضي المصرية، بل جاءت خرائط هذا الفصل – المظللة وتركت الجزيرتين دون تظليل متمشية في ذلك مع الكتلة الآسيوية المجاورة (شكل ٥٢، ص ٥٤٢ من الجزء الأول) وانتهى إلى أن سيناء ليست آسيوية بل إفريقية وقال:

«الواقع أن سيناء امتداد أو تصغير لصحراء مصر الشرقية – أكثر مما هي امتداد أو تصغير للجزيرة العربية، وهي أقرب في الجيولوجيا والطبوغرافيا والمناخ والمائية والنبات إلى الأولى منها إلى الثانية، فلا هي جزء لا يتجزأ أو يتجزأ من قارة آسيا، ولا هي من بلاد العرب الحجرية – أي العرب البتراء أو شبه القارة العربية في شيء».

خذ الجيولوجيا أولاً أن خليج العقبة استمرار لانكسار أخدود البحر الميت ... إنما يمعن لا في فصل سيناء عن مصر ولكن في فصل سيناء بل ومصر جميعاً عن شبه الجزيرة العربية وعن الشام كليهما ... وذلك بحسبان أن خليج العقبة بعمقه الخندقي العظيم، وليس خليج السويس الرصيفي الضحل، هو المسار الشرياني هنا للأخدود الإفريقي العظيم ...) (حمدان، جـ١، ص ٥٥١).

واستطرد (حمدان) في ذلك – حتى حسم بقوله : «هل نحن أخيراً بحاجة إلى أن نضيف أن السويس خليج مصري كله، بينا أن العقبة نصف مصري – نصف سعودي أساساً؟) (ص ٦٢١)».

أما في الجزء الثاني من موسوعة حمدان فقد تحدث عن جغرافية الحدود ولم يشر من قريب أو من بعيد إلى الجزر، بل تحدث عن الحدود البرية ومجموعها ٢٥٨٤ كم، والحدود البحرية ومجموعها ٢٤٠٠ كم، وأورد وأن الحدود البحرية الشرقية (أي التي

تتمشى مع ساحل البحر الأحمر وخليج العقبة – طولها ١٤٥٠ كم) وأورد خريطة رقم ١٥ – في الجزء الثاني – ص ٤٩٩ خالية من الجزيرتين.

(٥) قاسم الدويكات (أردني الجنسية) – مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي – الطبعة الثانية – رقم الإيداع في المكتبة الوطنية (٢٠٢٨/٨/٠٠٢) – رقم الإجازة المسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر ١٩٢١/ ٢٠٠٢) – إربد – ٢٠٠٥ – ص ص ١٩٨-٢٠٠.

تناول المؤلف ما أطلق عليه: إشكالية الحدود الدولية البحرية بين السعودية ومصر حول جزر تيران وصنافير – وذكر بالنص:

«وتعود ملكية جزيرتي صنافير وتيران للسعودية التي تنازلت عن السيطرة عليهما لمصر إثر الإعلان عن قيام دولة (إسرائيل) على أرض فلسطين عام ١٩٤٨. وقد تم وضع هذه الجزر تحت تصرف وإدارة مصر بموجب اتفاق عقد بينهما عام ١٩٤٩، مباشرة بعد احتلال (إسرائيل) لقرية أم الرشراش الأردنية على رأس خليج العقبة، وأقامت على أرضها ميناء إيلات. وقد أرسلت الحكومة المصرية مذكرة للسفارتين الأمريكية والبريطانية في القاهرة وتعلمها باتفاقها مع الحكومة السعودية على السيطرة المصرية على الجزر[١٧] (ص ١٩٨).

وقد سيطرت (إسرائيل) على الممرات مثلما سيطرت على كامل صحراء سيناء والتلال المشرفة على الممرات فيها إثر حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧. غير أن اتفاقيات كامب دافيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٨٢ – أعادت لمصر صحراء سيناء مثلما أعادت إليها السيطرة على الممرات، والجزر المشرفة عليها (ص ١٩٩).

وقد أدى انسحاب (إسرائيل) من الجزر والإعلان عن حالة السلام بين مصر وإسرائيل إلى مطالبة السعودية بجزر تيران وصنافير التي منحت مصر حق السيطرة عليها عام ١٩٤٩. غير أن مصر لم تظهر أية رغبة في إعادة هاتين الجزيرتين للسيادة السعودية الأمر الذي هدد بنشوب نزاع سياسي بين الدولتين. ونظراً لرغبة السعودية في تجاوز الخلافات مع مصر، خاصة مع نشوب أزمة الخليج الأولى

والحرب العراقية – الإيرانية، التي استمرت بين عامي ١٩٨٠- ١٩٨٨، ثم أزمة الخليج الثانية في عام ١٩٩٠ وما بعدها، والانتفاضة الفلسطينية، وأخيراً الحرب على أفغانستان. كل هذه الظروف جعلت السعودية تحجم عن إثارة أزمة جزر تيران وصنافير مع مصر.

ومن الجدير بالذكر أن الجمعية المصرية للقانون الدولي قد أقرت بملكية السعودية لهذه الجزر، وبأن مصر تتولى إدارتهما المؤقتة، وقد قامت حكومة المملكة السعودية بتسليم مذكرة للأمم المتحدة في نيسان (إبريل) من عام ١٩٥٧ تؤكد فيها على ملكية السعودية للجزر، والمياه الإقليمية المحيطة بهما.[١٨]

الخلاصـــة

١- لم تظهر جزيرتا تيران وصنافير في الأدبيات الجغرافية السياسية قبل قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨، كما أن الخرائط المتاحة في هذه المرحلة التاريخية لم تدخلها ضمن حدود مصر – ولعل السبب في ذلك أن الحدود البحرية للدول آنذاك كانت تجعل الجزر الشاطئية امتداداً لسيطرة الدولة عليها حتى إذا لم تكن هناك اتفاقيات تنظم ذلك، ولعل أبرز مرجع في ذلك ما ورد في كتاب «نعوم شقير»– عن شبه جزيرة سيناء وحدود مصر الشرقية فيها والذي انتهى فيه إلى أن حدود مصر كانت تبدأ من رفح إلى رأس طابا – ثم مع الساحل الغربي لخليج العقبة حتى رأس محمد وأدخل جزيرة فرعون ضمن الأراضي المصرية – ولم يشر إلى تيران وصنافير التي استمرت كما كانت قبل ذلك ضمن أراضي الحجاز، ولما قامت السعودية سنة ١٩٣٢. أصبحت بالتبعية خاضعة لسيادتها.

٢- من الناحية الجيولوجية تعد الجزيرتان تيران وصنافير جزءا من الكتلة العربية السعودية (كتلة شبه الجزيرة العربية)، ومن الناحية التضاريسية (الجيومورفولوجية) تمثل الجزر الواقعة شرق مضيق تيران رصيفا بحريا سعوديا، أي أنه جزء من اليابس السعودي غمرته مياه البحر.

٣- الجزيرتان خاليتان تماما من السكان بسبب وعورة سطحهما (جبلي وهضبي)، ووقوعهما ضمن المناخ الصحراوي شديد الجفاف، وفقرهما الشديد في الموارد المائية والاقتصادية. لذا ظلت الجزيرتان لعقود طويلة خارج دائرة الاهتمام، ثم برزت أهميتهما الاستراتيجية بعد قيام دولة إسرائيل واحتلالها أم الرشراش (إيلات) علي رأس خليج العقبة، وضرورة التحكم في مدخل خليج العقبة منذ بدء الصراع العربي الإسرائيلي.

٤- أما مرحلة سيطرة مصر على هاتين الجزيرتين فقد بدأت في سنة ١٩٤٩، بالاتفاق مع السعودية على ذلك، وسواء كانت السعودية عاجزة عن الدفاع عنهما – أو أن مصر استخدمتهما في الصراع العسكري مع إسرائيل، فقد

احتلتهما إسرائيل مرتين الأولى بعد عدوانها على مصر واستيلائها على سيناء سنة ١٩٥٦، ثم انسحابها منها بعد ذلك، والثانية عندما أغلق جمال عبد الناصر مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية سنة ١٩٦٧ مما كان سبباً وذريعة أمام إسرائيل لعدوانها سنة ١٩٦٧ واحتلت شبه جزيرة سيناء بما فيها الجزيرتين مرة أخرى.

٥- وبعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣ – وانسحاب إسرائيل من سيناء وفق اتفاقية السلام مع مصر سنة ١٩٧٩ – أي بعد انقضاء نحو ٣١ سنة من السيطرة المصرية – طالبت بها السعودية لانتهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ولم يعد للجزيرتين أهمية استراتيجية عسكرية لمصر كما كانت في فترة الصراع المصري الإسرائيلي. وتدل الوثائق المتاحة أن السعودية لم تطلب هاتين الجزيرتين إلا بعد أن تحقق السلام بين مصر وإسرائيل حسبما ورد في اتفاقية السلام لسنة ١٩٧٩.

٦- وعلى ذلك فلا مجال للتنازع على السيادة على الجزيرتين بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣، وصدور القرار الجمهوري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٠ بتحديد خط الأساس لقياس المياه الإقليمية والمنطقة الخالصة لمصر والذي بموجبه خرجت تيران وصنافير منها، وطوال الفترة التي تلت ذلك التاريخ جرت مفاوضات لتسليمها للسعودية، وشكلت لجنة لتعيين الحدود في سنة ٢٠١٠ انتهت بالاتفاق الحالي بين الدولتين في ٩ إبريل ٢٠١٦. وأصبحت السعودية ضمنياً طرفاً في اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة السلام الإسرائيلية المصرية فيما يختص بهاتين الجزيرتين اللتين تقعان في المنطقة (ج) من ترتيبات الأمن في سيناء، وتصريح وزير الخارجية السعودي بالتزام بلاده بما التزمت به مصر.

٧- الخرائط والأطالس المتوفرة لدى الجمعية الجغرافية المصرية لا تضع جزيرتي تيران وصنافير ضمن الأراضي المصرية. حتي أن أطلس مصر القومي (الرسمي) المتميز ATLAS OF EGYPT الذي صدر عام ١٩٢٨ (في عهد الملك فؤاد) لا يضع الجزيرتين ضمن الملكة المصرية (ومما يثير الأسي والعجب معا أن مصر لا تملك أطلسا قوميا علي غرار هذا الأطلس الذي صدر منذ ٨٨ عاما، علي الرغم من المحاولات العديدة من قبل الجمعية الجغرافية

المصرية ولجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلي للثقافة لوضع أطلس قومي يليق بمصر، وباءت هذه المحاولات بالفشل بحجة نفقات إعداده !!!).

٨- والمعروف أن الخرائط تأتي في صدارة الوثائق لتأكيد حقوق الدول في السيادة علي أراضيها. ففي قضية استرداد طابا استعان الوفد المصري لدي محكمة العدل الدولية بخرائط الجمعية الجغرافية المصرية وتولي أمينها العام آنذاك وعضو الوفد المرحوم أ.د. يوسف أبو الحجاج أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب جامعة عين شمس شرح معالم منطقة طابا من واقع هذه الخرائط، خاصة النقاط الحدودية رقم ٩٠ ورقم ٩١، وشجرة الدوم، ووادي طابا وغيرها، وأثبت للمحكمة من واقع الخرائط (ووفقا لاتفاقية عام ١٩٠٦ السابق الإشارة إليها) وقوع طابا ضمن الأراضي المصرية، وجاء حكم المحكمة باتا ومؤكدا تبعية طابا لمصر. وهكذا لعبت الخرائط دورا أساسيا في استرداد طابا.

٩- أما في مسألة جزيرتي تيران وصنافير، لا توضح الخرائط والأطالس بالجمعية الجغرافية المصرية ما يثبت بشكل قاطع أو ما يشكل دليلا لتبعية الجزيرتين لمصر، بينما تكشف الوثائق الرسمية المعلنة من وزارة الخارجية المصرية، التي تشمل مراسلات متعددة بين وزيري خارجية مصر والسعودية، والقرار الجمهوري المصري بتحديد نقاط الأساس للحدود البحرية المصرية في خليج العقبة والبحر الأحمر، والمرسوم الملكي السعودي بتحديد نقاط الأساس للمملكة العربية السعودية في البحر الأحمر وخليج العقبة، وتم إيداعها في الأمم المتحدة والتي تؤكد تبعية الجزيرتين للمملكة العربية السعودية (راجع الملاحق).

١٠-ويجب ألا يغيب عن الأذهان ضرورة احترام الأحكام القضائية والقرارات النيابية والسيادية المحلية لأي دولة، ولكن يجب ألا ننسي أن جميع الدول تخضع لأحكام القانون الدولي فيما يتعلق بالنزاعات علي الحدود السياسية بين الدول.

الملاحق

وثائق وزارة الخارجية المصرية

ملحق (١)

(أ) حامد سلطان – القانون الدولي العام في وقت السلم – القاهرة – ١٩٦١.
ذكر في الفقرة ٧٣٠ – صفحة ٦٣٥ ما يلي بالنص: «إنه ويوجد عند كتفي الخليج، عند مدخله جنوباً، أرخبيل صغير يشتمل على عدد من الجزر الصخرية الصغيرة يبلغ نحو ٣٠ جزيرة كانت كلها تابعة للمملكة العربية السعودية».
وذكر في هامش الصفحة أن منها تيران وصنافير. ثم سجل في الفقرة ٧٣٧ بصفحة ٦٤٣ اتفاق السلطات المصرية والسعودية على أن تقوم مصر باحتلال الجزيرتين – وذلك عقب احتلال إسرائيل لأم رشراش التي كانت واقعة تحت السيطرة الأردنية واحتلتها إسرائيل في وقت الهدنة، وهي التي أصبحت ميناء إيلات فيما بعد.[١٩]

(ب) وثيقة لمجلس الأمن في ١٥ فبراير ١٩٥٤، وعنوانها: نص وثائق الأمم المتحدة بمصرية مضايق وجزر تيران وصنافير. وتتضمن الوثيقة شكوي إسرائيل من منع مصر عبور سفن إسرائيل من المرور عبر قناة السويس وخليج العقبة ومصادرة ما تراه تهديدا لها من البضائع المتجهة إليها علي سفن غيرها، تطبيقا لمرسوم مقاطعة إسرائيل الذي أصدره الملك فاروق، وتوسعت مصر في تطبيقه بعد ثورة ١٩٥٢. وفي الوثيقة يؤكد ممثلا مصر «غالب وعزمي» أن الهدنة ليست سلام، وأن مصر قد احتلت الجزيرتين مرة في ١٩٠٦ مع قطع علاقة مصر بالإمبراطورية العثمانية، وأخري بالاتفاق مع السعودية في ١٩٥٠ في سياق الصراع مع إسرائيل، وردع مطامعها للاستيلاء عليهما.[٢٠]

ملحق (٢)

تعيين حدود البحر الإقليمي في حالة الدول المقابلة أو المتلاصقة

وضعت اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ – وتابعتها في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ – أحكاماً خاصة بتحديد البحر الإقليمي في بعض الحالات الخاصة كالخلجان والموانى والجزر.

وقد وضعت المادة (١٣) من اتفاقية جنيف المذكورة الحكم في الحالة التي تكون فيها سواحل دولتين مقابلة أو متلاصقة على نحو لا يمكن لأحداهما أو لكلتيهما استيفاء امتداد البحر الإقليمي طبقاً للحد الذي قررته الاتفاقية وهو إثنى عشر ميلاً بحرياً، فجعلت الأمر متروكاً لاتفاق الطرفين، وفي حالة عدم وجود اتفاق – جُعل خط الوسط أساساً للتحديد ما لم يحل دون تطبيق ذلك المعيار سند تاريخي للادعاء بحقوق على المياه فيما يجاوز خط الوسط أو ظروفاً خاصة تبرر الخروج عليه.[٢١]

وقد وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٠ وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن الموافقة على هذه الاتفاقية، ووفقاً لهذه الاتفاقية حددت مصر بحرها الإقليمي وفقاً للمادة الخامسة من المرسوم الصادر في ١٩٥٨/١/١٨ والمعدل بالقرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٨/٢/٧ بإثنى عشر ميلاً بحرياً، وهو ما يتفق مع نص المادة الثالثة من الاتفاقية.[٢٢]

ملحق (٣)[٢٣]

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
[illegible]

معالي اللواء الدكتور / احمد محمد عبدالمجيد
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بجمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :-

يسرني أن أنهت لمعاليكم بهذه الرسالة وأستهلها بتقديم خالص تحياتي وأطيب تمنياتي لكم بموفور الصحة والعافية ودوام التوفيق . وانها لمدعاة لسروري أن أكتب لمعاليكم بعد زيارة فخامة الرئيس حسني مبارك لبلده الشقيق المملكة العربية السعودية وزيارة صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة العربية السعودية لجمهورية مصر الشقيقة الأمر الذي أكد على عمق العلاقات القائمة بين بلدينا وشعبينا الشقيقين ، تلك العلاقات التي تحكمها على الدوام مبادئ الوفاء والاحترام المتبادل والحرص المشترك على صيانة المصالح العليا لأمتنا العربية والاسلامية وهي علاقات ترسخت على مر العهود واتسمت بما تميزت به نتيجة الايمان الراسخ بوحدة الهدف والمصير المشترك .

وأود ابتداءً ان اؤكد لمعاليكم حرص حكومة المملكة العربية السعودية الدائم على القيام بكل ما من شأنه تدعيم علاقاتها ببلدينا وخدمة مصالحهما والدفاع عن حقوقهما ، واتخاذ جميع الموافق بعيدة النظر التي لا تكون المصلحة الخاصة الضيقة بقدر تكريسها أبعاد بعيدة المدى تصب نتائجها دائما في وعاء المصلحة العربية المشتركة وخدمة أهدافها . كما اني على يقين راسخ بأن حكومة جمهورية مصر العربية تحس ايضا في تعاملها وموافقها في تحقيق الشيء ذاته انطلاقا من وحدة الهدف والمصير المشترك الذي يربطان بين بلدينا الشقيقين .

وبين هذه المنطلقات ، ورغبة في ايجاد الحلول المناسبة لأي امور معلقة بين بلدينا أود ان أتطرق الى موضوع جزيرتي صنافير . وتيران ، المتاخمتين لمملكة العربية السعودية والواقعتين عند مدخل خليج العقبة . حيث يعلم معاليكم أنه نتيجة للاتصالات التي جرت بين مسئولي البلدين عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م رغبة من حكومتي البلدين في تعزيز الموقف العسكري العربي في مواجهة الكيان الصهيوني ، ونظرا لموقعهما الاستراتيجي في مدخل خليج العقبة فقد وافقت حكومة المملكة العربية السعودية على أن تكونت تحت الادارة المصرية حينذاك لتقوية الدفاعات العسكرية المصرية في سيناء ومدخل خليج العقبة ايضا بعد أن احتلت العصابات الصهيونية ميناء أم رشرش (ايلات) في ٩مارس ١٩٤٩م الأمر الذي خلف وجودا بغيضا لاسرائيل في منطقة خليج العقبة وفي الوقت الذي بدأت جمهورية

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
ديوان الوزير

مصر العربيه تشقيقه تستعيد الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧م تلقى الملك خالد برحمه الله رساله من الرئيس السوداني السابق جعفر محمد نميري في عام ١٤٠٢هـ تتضمن رجاء لخاصة الرئيس محمد حسني مبارك بعدم اثارة موضوع الجزيرتين حتى يتم الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المصرية ويمثل أمرهما مسألة عربية لهما بين المملكة وجمهورية مصر العربية .

والتي على يقين ان العلاقات الطيبة القائمة بين البلدين الشقيقين والتي تحرص حكومتانا بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وأخيه الخاصة الرئيس محمد حسني مبارك على تطويرها وتنميتها بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين سوف تهيء فرصة طيبة لحكومة جمهورية مصر العربيه الشقيقه باعادة الجزيرتين المذكورتين الى حكومة المملكة العربية السعودية .

مؤكدا ان هذا الطلب لا يرمي الا الى تعزيز نهج التعاون المعهود بين بلدينا الشقيقين ومصالحهما الدائم للحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقتنا وتحقيق مزيد من المنعة وقوة أمتنا العربيه والاسلامية . وكل ما فيه المصلحه المشتركه للبلدين الشقيقين .

واني لعلى ثقة تامه أن هذا الأمر سوف ينال من معاليكم ومن حكومة جمهورية مصر العربيه كل الاهتمام ... كما أن أي نظرة خاصه لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة جمهورية مصر العربيه تقررها طبيعة وضع معين يستدعي أن تبقيا تحت ادارة جمهورية مصر العربيه وانى أن تحتفظ المملكة لهما ينال من جانب حكومة المملكة العربية السعودية ما هو جدير به من اهتمام وسننظر فيه بكل تبصر في الامور .

والله أسأل ان يوفقنا جميعا لما فيه خير أمتنا وعزتها وبما يحقق مصالحها العليا .

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر تقديري واحترامي . ...

سعود الفيصل

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

رقم/ ١٧/١/٩٩

تاريخ/ ٣ / ٩/ ١٤٠٨هـ الموافق ١٤/ ٤ / ١٩٨٨م

معالي الأخ الدكتور/ أحمد عصمت عبد المجيد

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بجمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرني أن أبعث لمعاليكم بهذه الرسالة وأستهلها بتقديم خالص تحياتي وأطيب تمنياتي لكم بموفور الصحة والعافية ودوام التوفيق..

وإنها لفرصة طيبة أن أكتب لمعاليكم بعد زيارة فخامة الرئيس حسني مبارك لبلده الشقيق المملكة العربية السعودية وزيارة صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة العربية السعودية لجمهورية مصر الشقيقة الأمر الذي أكد عمق العلاقات القائمة بين بلدينا وشعبينا الشقيقين، تلك العلاقات التي تحكمها علي الدوام مبادئ الوئام والاحترام المتبادل والحرص المشترك علي صيانة المصالح العليا للأمة العربية والإسلامية وهي علاقات ترسخت علي مر العهود واتسمت بما تميزت به نتيجة الإيمان الراسخ بوحدة الهدف والمصير المشترك.

وأود ابتداء أن أؤكد لمعاليكم حرص حكومة المملكة العربية السعودية الدائم علي القيام بكل ما من شأنه تدعيم علاقات بلدينا وخدمة مصالحهما والدفاع عن حقوقهما، واتخاذ جميع المواقف بعيدة النظر التي لا تكرس المصلحة الخاصة الضيقة بقدر تكريسها لأهداف بعيدة المدي تصب نتائجها دائما في وعاء المصلحة العربية المشتركة وخدمة أهدافها. كما أنني علي يقين راسخ بأن حكومة جمهورية مصر العربية تسعي أيضا في تعاملها ومواقفها إلي تحقيق الشيء ذاته انطلاقا من وحدة الهدف والمصير المشترك اللذين يربطان بين بلدينا الشقيقين.

ومن هذه المنطلقات ورغبة في إيجاد الحلول المناسبة لأي أمور معلقة بين بلدينا أود أن أتطرق إلي موضوع جزيرتي صنافير وتيران التابعتين للمملكة العربية السعودية والواقعتين عند مدخل خليج العقبة حيث يعلم معاليكم أنه نتيجة للاتصالات التي جرت بين مسئولي البلدين عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م ورغبة من حكومتي البلدين في تعزيز الموقف العسكري العربي في مواجهة الكيان الصهيوني، ونظرا لموقعهما الاستراتيجي في مدخل خليج العقبة فقد وافقت حكومة المملكة العربية السعودية علي أن تكونا تحت الإدارة المصرية حينذاك لتقوية الدفاعات العسكرية المصرية في سيناء ومدخل خليج العقبة لاسيما بعد أن احتلت العصابات الصهيونية ميناء أم رشراش (إيلات) في ٩ مارس ١٩٤٩م الأمر الذي خلف وجودا فعليا لإسرائيل في منطقة خليج العقبة وفي الوقت الذي بدأت جمهورية مصر العربية الشقيقة تستعيد الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٢م تلقي الملك خالد يرحمه الله رسالة من الرئيس السوداني السابق جعفر محمد نميري في عام ١٤٠٢هـ تتضمن رجاء فخامة الرئيس محمد حسني مبارك بعدم إثارة موضوع الجزيرتين حتي يتم الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية ويبقي أمرهما مسألة عربية فيما بين المملكة وجمهورية مصر العربية.

وإنني علي يقين أن العلاقات الطيبة القائمة بين البلدين الشقيقين والتي تحرص حكومتنا بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وأخيه فخامة الرئيس محمد حسني مبارك علي تطويرها وتنميتها بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين سوف تهيئ فرصة طيبة لحكومة جمهورية مصر العربية الشقيقة بإعادة الجزيرتين المذكورتين إلي المملكة العربية السعودية.

مؤكدا أن هذا الطلب لا يرمي إلا إلي تعزيز نهج التعاون المعهود بين بلدينا الشقيقين ومسعاهما الدائم للحفاظ علي الأمن والاستقرار في منطقتنا وتحقيق مزيد من المنعة والعزة لأمتنا العربية والإسلامية. وكل ما فيه المصلحة المشتركة للبلدين الشقيقين.

وإني لعلي ثقة تامة أن هذا الأمر سوف ينال من معاليكم ومن حكومة جمهورية مصر العربية كل الاهتمام ... كما أن أي نظرة خاصة لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة جمهورية مصر العربية وإلي أن تحتاج المملكة لهما سينال من جانب حكومة المملكة العربية السعودية ما هو جدير به من اهتمام وسننظر فيه بكل تبصر في الأمور.

والله أسأل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير أمتنا وعزتها وبما يحقق مصالحها العليا.

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر تقديري وامتناني،،،

سعود الفيصل

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

١٩٨٨/٩/١٤م

(نص طبق الأصل)

ملحق (٤)[٢٤]

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
مكتب الوزير

معالي الاخ الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد

نائب رئيس الوزراء" ووزير الخارجية بجمهورية مصر العربية

شقيقي عشكم ورحمة الله وبركاته :

أنه لمن دواعي سروري أن تحمل لمعاليكم بالغابي هذا مستهل اياه بشائي الشعب وأطيب التمنيات لكم بحضور السعادة والعافية ودوام التوفيق . وانتهز هذه الفرصة لأعرب لمعاليكم عن أطيب ترحيبي بزيارة خادم الحرمين الشريفين لمصر الشقيقة لتأكيد جمهورية مصر العربية . وما حفلت به هذه الزيارة من مظاهر عظيمة تدل على عمق الروابط والصلات بين شعبينا وتعبيرنا لشقيقين عما يؤكد من جديد خصوصية العلاقات التي تجمع بين البلدين على نحو يدفعهما لكل الى آفاق أرحب من التعاون لما يعود بالخير على شعبيهما ومصالحنا المشتركة .

وأود أن اشير الى الاتصالات التي جرت بيني وبين معاليكم وآخرها اتصالي بكم في سبتمبر الماضي بتاريخ ١٤٠٩/٢/١٦ والذي تطرق الى بحث موضوع الجزيرتين صنافير وتيران التابعتين للمملكة العربية السعودية حيث اتضح عدم وجود اي اعتراض أو تحفظ لديكم فيما يخص سيادة المملكة على هاتين الجزيرتين سوى مسألة يتعارض مع التزامات مصر الاتفاقية والدولية التي تتنافى بعدم تواجد اية قوات عسكرية بهما .

وهنا أود أن ابدي لمعاليكم أن حكومة المملكة العربية السعودية لاتتوان لحظة طرود قد تؤثر على النهج الذي رسمته مصر الشقيقة لسياستها الخارجية . وكلنا في الأمر عن عودة الجزيرتين بعد ان أنتهت اسباب "الإدارة" .

وكما سبق وأشرت في كتابي السابق لمعاليكم بتاريخ ١٤٠٩/٢/٢٣ في هذا الصدد فان أي نظرة خاصة لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة جمهورية مصر العربية تعترضها طبيعة ودع معين ستدعي أن يبقيا تحت "ادارة جمهورية مصر العربية وأن ان تتمتع المملكة فيها بسيادة من جانب حكومة المملكة العربية السعودية مما لم يحدث من اهتمام وستنظر فيه بكل تبصر في الأمور .

لذا فاذا وافق معاليكم فانني أود اعتبار خطابي هذا وجواب معاليكم الذي صادرد به بشكل اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في هذا الشأن .

ولله اسأل أن يوفقنا لما فيه خير امتنا وعزتها . وأن يحيينا على تحقيق ما نصبو اليه من قوة ومنعة .

وتقبلوا معاليكم بقبول تحياتي ووافر تقديري

سعود الفيصل

وزير خارجة المملكة العربية السعودية

١٤٠٩/١٢/٢٩هـ

معالي الأخ الدكتور/ أحمد عصمت عبد المجيد

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية بجمهورية مصر العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إنه لمن دواعي سروري أن أبعث لمعاليكم بخطابي هذا مستهلا إياه بخالص التحيات وأطيب التمنيات لكم بموفور الصحة والعافية ودوام التوفيق، وإنها لفرصة طيبة أن أكتب لمعاليكم في أعقاب زيارة خادم الحرمين الشريفين لبلاده الشقيق جمهورية مصر العربية، وما حفلت به هذه الزيارة من مظاهر عظيمة تدل علي عمق الروابط والصلات بين بلدينا وشعبينا الشقيقين بما يؤكد من جديد خصوصية العلاقات التي تجمع بين البلدين علي نحو يدفعها لآفاق أوسع وميادين أرحب من التعاون البناء بما يخدم أهدافنا وغاياتنا المشتركة.

وأود أن أشير إلي الاتصالات التي جرت بيني وبين معاليكم وأخرها اجتماعي بكم في نيويورك بتاريخ ١٤٠٩/٢/١٦هـ والذي تطرق إلي بحث موضوع جزيرتي صنافير وتيران التابعتين للمملكة العربية السعودية حين أبديتم عدم وجود أي اعتراض أو تحفظ لديكم فيما يخص سيادة المملكة علي هاتين الجزيرتين سوي ما قد يتعارض مع التزامات مصر الإقليمية والدولية التي تقتضي بعدم تواجد أية قوات عسكرية بهما.

وهنا أود أن أبدي لمعاليكم أن حكومة المملكة العربية السعودية لا تنوي خلق ظروف قد تؤثر علي النهج الذي رسمته مصر الشقيقة لسياستها الخارجية, وكل ما في الأمر هو عودة الجزيرتين بعد أن انتهت أسباب الإعارة.

وكما سبق وأشرت في كتابي السابق لمعاليكم بتاريخ ١٤٠٩/٢/٣هـ في هذا الصدد فإن أي نظرة خاصة لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة جمهورية مصر العربية تفرضها طبيعة وضع معين يستدعي أن يبقيا تحت إدارة جمهورية مصر العربية وإلي أن تحتاج المملكة لها سينال من جانب حكومة المملكة العربية السعودية ما هو جدير به من اهتمام وسننظر فيه بكل تبصر في الأمور.

لذا فإذا وافق معاليكم فإنني أود اعتبار خطابي هذا وجواب معاليكم علي ما ورد به يشكل اتفاقا بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في هذا الشأن.

والله أسأل أن يوفقنا لما فيه خير أمتنا وعزتها، وأن يعيننا علي تحقيق ما نصبو إليه من قوة ومنعة.

وتفضلوا معاليكم بقبول تحياتي ووافر تقديري،،،

سعود الفيصل

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

١٤٠٩/١٢/٢٩هـ

(نص طبق الأصل)

ملحق (٥)[٢٥]

وزارة الخارجية
مكتب
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

اجتماع مجلس الوزراء
٤/٣/١٩٩٠
—
مسألة جزيرتي تيران وصنافير
—

الأمر :

١ — تلقيت خلال العام ونصف العام الماضيين خطابين من الأمير سعود الفيصل يتناول فيهما مسألة طلب الزوار مصر بسيادة السعودية على جزيرتي تيران وصنافير ، السابق لمصر احتلالهما في عام ١٩٥٠ بمباركة من السعودية ، اثناء المواجهة مع اسرائيل.

٢ — تضمنت الرسالتان ايضا من :—

أ — ان اي نظرة خاطفة لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة مصر تذرفها طبيعة واقع معين يبتدعون ان تبقيا تحت ادارة مصر والى أن تشاء المملكة لهما سينال من جانب حكومة المملكة ما هو جدير به من اهتمام ويتنظرون فيه بكل تبصر في الامور.

ب — ان حكومة السعودية لا تتوخى خلق ظروف قد تؤثر على النهج الذي رسمته فيما يتعلق لسياستها الخارجية.

٣ — وكان الأمير سعود الفيصل قد اثار هذه المسألة معي في نيويورك في سبتمبر ١٩٨٨ ، على هامش اعمال دورة الجمعية العامة ، وقد علقت حينذاك ، بأننا لا نعترض على سيادة المملكة على هاتين الجزيرتين سوى ما قد يتعارض مع التزامات مصر الاقليمية والدولية التي تقتضي عدم تواجد اية قوات عسكرية بهما.

٤ — وأود في هذا السياق ان اشرح لحضراتكم الآتي :—

أ — ان جزيرتي تيران وصنافير تدخلان في المنطقة (ج) من بروتوكول تنفيذ اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية والتي تنص على " عدم تواجد اية قوات عسكرية بالجزيرتين ، وحيث تتولى الشرطة المدنية المصرية المجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا مهامها داخل المياة الاقليمية للمنطقة ، فضلا عن تمركز القوة متعددة الجنسيات في هذه المنطقة.

من هنا فان للجزيرتين وضع ذو حساسية خاصة ويتطلب التزام السعودية به . وهو ما أكدته في حديثي المشار اليه مع الامير سعود الفيصل.

ب- وكنت قد كلفت أجهزة الوزارة بدراسة الجانب القانوني للمسألة . كما تشاورت مع الدكتور مفيد شهاب ، وخلصنا الى نتيجة مفادها : -

- ان مصر قامت باحتلال الجزيرتين في عام ١٩٥٠ لحمايتهما من اسرائيل وللسيطرة على مدخل خليج العقبة .
- ان الجزيرتين تتبعان فعلا المملكة السعودية ، اذ أن من الامور الثابتة تاريخيا ان السيادة كانت للسعودية حتى قامت مصر باحتلالهما بمباركة من السعودية .
- أن عدم مبادرة السعودية لمظاهر السيادة عليهما طوال الفترة الاخيرة لا يخال باي حال من الاحوال من تبعيتهما للسعودية ، اذ ان السيادة على الاقليم لا تتأثر بادارة دولة أخرى له . ولم تتنازل السعودية لمصر عن السيادة على الجزيرتين .
- لم تحاول مصر في أي وقت أن تدعي السيادة على هاتين الجزيرتين ، وقد أكدت فقط انها تتولى الدفاع عنهما .
- اصابت المادة الثانية من معاهدة السلام مع اسرائيل - بشأن تحديد الحدود - الى خريطة تقع الجزيرتين خارج اطار الاقليم المصري . وان لهما لون مختلف عن لون الاراضي المصرية ويتفق مع اللون المستخدم بالنسبة للاراضي السعودية .

ج - وأرى ان هناك حاجة ، في ضوء رغبتنا في تنمية العلاقات مع السعودية ، ومع اقتراب موعد اللجنة المشتركة المصرية السعودية ان نرد على جواب سمو الفيصل بموقف ايجابي خاصة وان لنا رغبة ايضا في اقامة جسر يربط بين البلدين .

رجاء - عرض تقرير الوزير والتفضل بتوقيع الجواب
المرفق للوزير سعود الفيصل رداً على خطابه

٢٠٠٠/٤/٢٩

د. عصمت عبد المجيد يطلب تفويض الحكومة للرد علي خطاب الفيصل

اجتماع مجلس الوزراء ١٩٩٠/٣/٤
مسألة جزيرتي تيران وصنافير

أولا:

١. تلقيت خلال العام ونصف الأخيرين خطابين من الأمير سعود الفيصل يتناول فيهما مسألة طلب إقرار مصر بسيادة السعودية علي جزيرتي تيران وصنافير، السابق لمصر احتلالهما في عام١٩٥٠ بمباركة من السعودية في أثناء المواجهة مع إسرائيل.

٢. تحدثت الرسالتان أيضا عن:

أ- إن أي نظرة خاصة لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة مصر تفرضها طبيعة وضع معين يستدعي أن تبقيا تحت إدارة مصر وإلي أن تحتاج المملكة لهما سينال من جانب حكومة المملكة ما هو جدير به من اهتمام وستنظرون فيه بكل تبصر في الأمور.

ب- إن حكومة السعودية لا تنوي خلق ظروف قد تؤثر علي النهج الذي رسمته مصر الشقيقة لسياستها الخارجية.

٣. وكان الأمير سعود الفيصل قد أثار هذه المسألة معي في نيويورك في سبتمبر ١٩٨٨ علي هامش أعمال دورة الجمعية العامة، وقد علقت عندئذ، بأننا لا نعترض علي سيادة المملكة علي هاتين الجزيرتين سوي ما قد يتعارض مع التزامات مصر الإقليمية والدولية التي تقتضي عدم وجود أية قوات عسكرية بهما.

٤. وأود في هذا السياق أن أشرح لحضراتكم الآتي:

أ- إن جزيرتي تيران وصنافير تدخلان في المنطقة (ج) من بروتوكول تنفيذ اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية والتي تنص علي عدم تواجد أية قوات عسكرية بالجزيرتين، وحيث تتولي الشرطة المدنية المصرية المجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا مهامها داخل المياه الإقليمية للمنطقة، فضلا عن تمركز القوة متعددة الجنسيات في هذه المنطقة.

من هنا فإن للجزيرتين وضعا ذا حساسية خاصة وينبغي التزام السعودية به، وهو ما أكدته في حديثي المشار إليه مع الأمير سعود الفيصل.

ب- وكنت قد كلفت أجهزة الوزارة بدراسة الجانب القانوني للمسألة، كما تشاورت مع الدكتور مفيد شهاب، حيث وصلنا إلي نتيجة مفادها:

* إن مصر قامت باحتلال الجزيرتين في عام ١٩٥٠ لحمايتهما من إسرائيل وللسيطرة علي مدخل خليج العقبة.
* إن الجزيرتين تتبعان فعلا المملكة السعودية، إذ إن من الأمور الثابتة تاريخيا أن السيادة كانت للسعودية، حتي قامت مصر باحتلالهما بمباركة من السعودية.
* إن عدم ممارسة السعودية لمظاهر السيادة عليهما طوال الفترة الأخيرة لا ينال بأي حال من الأحوال من تبعيتهما للسعودية، إذ إن السيادة علي الإقليم لا تتأثر بإدارة دولة أخري له، ولم تتنازل السعودية لمصر عن السيادة علي الجزيرتين.
* لم تحاول مصر في أي وقت أن تدعي السيادة علي هاتين الجزيرتين، وقد أكدت فقط أنها تتولي الدفاع عنهما.
* أحالت المادة الثانية من معاهدة السلام مع إسرائيل. بشأن تحديد الحدود إلي خريطة تقع الجزيرتان خارج إطار الإقليم المصري، وأن لهما لونا مختلفا عن لون الأراضي المصرية ويتفق مع اللون المستخدم بالنسبة للأراضي السعودية.

٥. وأري أن هناك حاجة، في ضوء رغبتنا في تنمية العلاقات مع السعودية، ومع اقتراب موعد اللجنة المشتركة المصرية السعودية أن نرد علي جوابي سعود الفيصل بموقف إيجابي، خاصة وأن لنا رغبة أيضا في إقامة جسر يربط بين البلدين.

ثانيا:

رجاء صدور قرار مجلس الوزراء بتفويضي بتوقيع الخطاب إلي الأمير سعود الفيصل ردا علي خطابيه.

د. عصمت عبد المجيد

١٩٩٠/٣/٤م

(نص طبق الأصل)

ملحق (٦)

وزارة الخارجية
مكتب
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

١٢ فبراير ١٩٩٠

سعادة الدكتور / عاطف صدقي

رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد ،

تتشرف بتبليغكم الآتي : -

١ - تلقيت بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٠ رسالة من الأمير سعود الفيصل ، وزير خارجية المملكة العربية السعودية ، تضمنت رغبة ملك المملكة العربية السعودية في توجيه دعوة لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك لزيارة المملكة في موعد يتفق عليه بين الجانبين . وقد أبدى الأمير سعود الفيصل في رسالته أن الهدف من الزيارة هو تأكيد العلاقات الطيبة بين البلدين الشقيقين ، وتنسيق المواقف بين مصر والمملكة في كل ما يتعلق بالقضايا العربية والدولية الراهنة ، وبحث سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات .

٢ - وقد رحبت وزارة الخارجية بالدعوة الكريمة ، وأبلغت السفارة السعودية بالقاهرة بتاريخ ٢٠/٩/١٩٨٠ بقبول الدعوة ، وبأن الرئيس محمد حسني مبارك سيقوم بزيارة للمملكة العربية السعودية في الموعد الذي يتفق عليه بين الجانبين .

٣ - وقد أبلغت السفارة السعودية بالقاهرة بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٠ بأن الرئيس محمد حسني مبارك سيقوم بزيارة للمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٠ ، وأن الوفد المرافق للرئيس سيضم كلا من السيد وزير الخارجية ، والسيد وزير الدولة للشئون الخارجية ، والسيد وزير الدولة للشئون الاقتصادية ، والسيد وزير الدولة للإعلام ، والسيد وزير الدولة للشئون العسكرية ، والسيد رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ، والسيد رئيس المخابرات العامة ، والسيد رئيس المخابرات العامة العسكرية ، والسيد رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، والسيد رئيس الحرس الجمهوري ، والسيد رئيس مكتب رئيس الجمهورية ، والسيد رئيس مكتب رئيس الوزراء ، والسيد رئيس مكتب وزير الخارجية ، والسيد رئيس مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية ، والسيد رئيس مكتب وزير الدولة للشئون الاقتصادية ، والسيد رئيس مكتب وزير الدولة للإعلام ، والسيد رئيس مكتب وزير الدولة للشئون العسكرية ، والسيد رئيس مكتب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ، والسيد رئيس مكتب رئيس المخابرات العامة ، والسيد رئيس مكتب رئيس المخابرات العامة العسكرية ، والسيد رئيس مكتب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، والسيد رئيس مكتب رئيس الحرس الجمهوري ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس الجمهورية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس الوزراء ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الخارجية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للشئون الاقتصادية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للإعلام ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للشئون العسكرية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس المخابرات العامة ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس المخابرات العامة العسكرية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس الحرس الجمهوري ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس الجمهورية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس الوزراء ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الخارجية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للشئون الاقتصادية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للإعلام ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للشئون العسكرية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس المخابرات العامة ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس المخابرات العامة العسكرية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس الحرس الجمهوري ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس الجمهورية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس الوزراء ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الخارجية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للشئون الخارجية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للشئون الاقتصادية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للإعلام ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب وزير الدولة للشئون العسكرية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس المخابرات العامة ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس المخابرات العامة العسكرية ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، والسيد رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس مكتب رئيس الحرس الجمهوري .

وأكدت رسالة الأمير سعود الفيصل أن حكومة المملكة العربية السعودية لا تنوي حتى تاريخه أن توقع على أي اتفاق قد يوقع بين مصر وإسرائيل . وكل ما في الأمر أن المملكة العربية السعودية [illegible] .

وزارة الخارجية

مكتب
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

وكررت الرسالة نفس التوقف السعودي السابق الابلاغ به من انه " اذا
تطلب الامر بقاء البريطانيين تحت ادارة مصر وتحت ما تختاره تسميته لهما ،
فان هذا سيتنافى مع مفهوم جديد به من الاستعلام " .

٣ - قامت وزارة الخارجية بدراسة مطلب السعيدي في ضوء مكتبة متكونة لديها من
مذكرة ، وخرائط قديمة ، ومعلومات تصدرية أخيرة من مذكرة أخرى .

وقد اتضح لديها بصفة خاصة مع الدكتور / فؤاد شبب رئيس قسم
الشئون السودانية بالجامعة العربية ، حيث اتفقنا في ضوء ما هذه من المعلومات
المتوفرة لديها كما يلي :

أ - ان مصر قامت في فبراير ١٩٥٠ بانشاء جزيرتي مشتير وتيران وأسلمتهما
حكومتين أمريكية و أنجلوفرنسية بهدف التوغل بينهما نهائيا في ضوء
المعلومات التي قررت من جانب السلطات الاسرائيلية تعد الجزيرتين ، وذلك
عند المفاوضة تمت بالاتفاق مع حكومة المملكة السعودية .

ب - ان الملك عبد العزيز آل سعود بأرسل برقية الى سوزير السعودي
السعودي في شهر فبراير ١٩٥٠ تضمنت أنه " لقد سرنا توغل
القوة المصرية في جزيرتي تيران وصنافير ، لأن أي منهما لجزيرتين كانتا
مملكتا لنا كما هو في ملكية مصر ، ولا داعي لأن نصدر أي تصريحات علنية ،
فوجود القوة المصرية فيهما قد أزال ذلك القلق " .

جـ - تقع الجزيرتان ، فيما لاتفاقية السلام المصرية / الاسرائيلية
والبروتوكولات الملحقة بها في المنطقة " ج " ، حيث يحق التقيد على
التواجد العسكري المصري ، وحيث تتولى القوة الدولية المتعددة الجنسية
بمراقبة خليج سمحة تنفيذا فعليا مهامها داخل المنطقة الاقليمية للمنطقة ،
فضلا عن تمركز القوة متعددة الجنسيات في هذه المنطقة .

وتؤكد هذه المعلومات بتعهد احترامها بالاستمرار من الالتزامات

وزارة الخارجية

مكتب
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

---

٥ - ان تبعية جنتين الجزيرتين - وفقا لاعتقاد القانون الدولي - هي للمملكة العربية السعودية ، وذلك للأسباب الآتية : -

١) ان من الأمور المشكوك فيها ان سيادة على الجزيرتين كانت للسعودية أثناء عهد الحكم - في فترة سيطرتها العسكرية مع اسرائيل في عام ١٩٥٠ - باعتبار الجزيرتين احتلالا فعليا وسيادة وملكية للسعودية .

ويجدر بالذكر هنا ان مصر مارست سيادتها الفعلية على الجزيرتين قبل عام ١٩٥٠ - نتيجة عدم تواجدها الفعلي فيها - وكذا عدم معارضتها لهذا التصرف بعد عام ١٩٥٠ - نتيجة لاحتلال مصر لهما - لأنها ، بل هي ، من تبعية الجزيرتين للسعودية . ذلك ان من الأمور المستقرة في القانون الدولي ، قديما وحديثا ، ان السيادة على الأقليم تتمثل بمظاهر دولية أخرى لعل ، أهمها اذا كان هذا التمثل يتجسد في الحكم . كما ان من المسلم به في أحكام القانون الدولي ان السيادة على الأقليم لا تتأثر مباشرة أو عدم مباشرة مظاهر السيادة عليه . طالما لم يقم دليل على تنازل الدولة صاحبة الاقليم عنه لدولة أخرى تباشر مظاهر السيادة عليه ، وفي الحالة ، قيد المملكة السعودية ، وان قامت باحتلاله الجوي عام ١٩٥٠ عقبة سيطرة الأنجلوفرنسيين على الجزيرتين ، الا انها لم تتنازل عنهما في اي وقت لمصر ، الأمر الذي يؤكد خطأ تبعيتها الآن باعتراف مصر بالسيادة السعودية عليها ، وعليه فان التواجد المصري في الجزيرتين لا يؤثر على استمرار تبعيتهما للسعودية ، باعتباره مجرد تواجد مادي لا يؤثر [illegible]

٢) بل ان مصر نفسها ، لم تحاول في اى وقت من الاوقات ان تدعى بأن السيادة على جزيرتين اللتين انتقلت اليها ، وان اقصى ما اكدت هو تذرعها بتولي مسئولية الدفاع عن جزيرتين (خطاب مندوب مصر الدائم لدى الامم المتحدة الى مجلس الامن بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٧) .

٣) ومما يؤكد ما سبق ذكره ، ان لجنة الهدنة المشتركة العاملة مع اسرائيل قد بحثت - بشأن تحديد حدود مصر الدولية - التي تقع شرقية بالعريش ، وقد نتج عن ذلك ان اعتبرت جزيرتين صغيرتين خارج اطار الاقليم المصري ، وانسحبت جزء من القوات المصرية ، بينما ان جزيرتي صنافير وتيران تقعان على بعد الاميال المصرية ويفصل عن ساحل سيناء بمسافة تقارب اثنى عشر ميلا بحرية ، مما يعتبر تواجده في من المنطقة المياه تحرث بين جزيرتين سعوديتين ، مما قد يتوجه في المنطقة السلام وملاحتها . اى اشارة حول ادارة مصر لجزيرتين .

هـ - وفي ضوء ما سبق ، ولما كانت مشاورات تتم وفي العلاقات السعودية المصرية ، خاصة في هذه المرحلة التي تتسم فيها العلاقات بالسعودة والرغبة في الحفاظ المشترك من اجل الحد وايجاد استراتيجية يمكن ان تتوج باقامة جسر يربط بين مصر و السعودية عبر خليج العقبة ، ومع الترتيب مؤتمر القمة ابتداءات اللجنة السعودية المصرية المشتركة في الرياض في مارس القادم ، واتاحة الفرصة امام سمو الامير سعود الفيصل على رئاسته السابق استعراض مستوياتها بعيد . فاننا نقترح ان يقوم وزير [illegible] السعودية بان يصر " نقر بتبعية الجزيرتين للسيادة المصرية لم تتم بمقتضاها عام ١٩٥٠ الا حماية لهما وللامن

الأهرام الشارع
nitro PDF

وزارة الخارجية

مكتب
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

التوسي شرعي ودون ذلك كن بمثابة من السعودية نفسها " لتؤكد الرسالة بعد ذلك ان تعتقدنا " بشأن عزم مصر مواصلة عدم الاخلال بالتزاماتها عبر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تكون طرفا بشأن التزام مصر في صفقات وتشتري بعدم توجيه اية قوات عسكرية بمجلس الامن " .. ثم ذلك الرسالة بعد " ان يعتبر ابقاء الطوارئ تحت اشارة مصر ـ بصفة مؤقتة ـ حتى حين يتقرر ـ انتهاء بالنسبة لاسرائيل ".

و ـ لذلك كلفت بعقد مؤتمر صحفي عقب عودة السيد وزير الخارجية السعودية في الاسبوع القادم لمكن بعد التأكيد على حديث الرئيس ، على اهمية مواصلة جانب الدولة في عقد المؤتمرات بين المجتمعين المصري والسعودي خاصة وان تصريحات قد يفسر بعدها انه تصريح السعودية من جانبها، وربما تعني الفرصة لاستغلال من جانبها اخرى في اثارة الشعب العربية ليس بها بين علاقات في بيت الصفدر .

برجاء التفضل بالنظر والتوجيه .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،

" د.أشرف عبد الحميد "

د . عاطف صدقي

ملحق (٧)[٢٦]

وزارة الخارجية
مكتب
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

الصديق العزيز سمو الأمير سعود الفيصل
وزير خارجية المملكة العربية السعودية

تحية عربية خالصة وبعد:،

يسرني ان اكتب الى سموكم ، بشأن رسالتيكم السابق ارسالهما الينا في ١٤ سبتمبر ١٩٨٨ وفي ٦ أكتوبر ١٩٨٩ اللتين تضمنت اولهما موقف المملكة العربية السعودية من جزيرتي تيران وصنافير في مدخل خليج العقبة . وحيث اشرتم سموكم الى " رغبة المملكة في استعادة الجزيرتين " وان اي نظرة عامة لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة جمهورية مصر العربية ، تفرضها طبيعة وضع معين يستدعي ان تبقيا تحت ادارة مصر والى ان تحتاج المملكة لهما سيتال من جانب حكومة المملكة ما هو جدير به من اهتمام وستتفاوضون فيه بكل تجرد في الامور".

وتضمنت رسالتكم الثانية اشارة الى الحديث الذي دار بيننا في نيويورك بتاريخ سبتمبر ١٩٨٨ وحيث عبرت لكم " عدم وجود اعتراض او تحفظ لدينا في مصر فيما يمس سيادة المملكة على ماتين الجزيرتين سوى ما قد يتعارض مع التزامات مصر الاقليمية والدولية التي تقتضي بعدم تواجد اية قوات عسكرية بهما" .. ثم تاكيد سموكم في رسالتكم هذه " ان حكومة المملكة السعودية لا تنوي خلق ظروف قد تؤثر على النهج الذي رسمته مصر لسياستها الخارجية " ، فانني اود ان اؤكد لسموكم العناصر الآتية:-

١ - ان حكومة جمهورية مصر العربية تقر بسيادة جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية ، وان مصر قامت في الحقيقة بالتواجد فيهما في عام ١٩٥٠ من اجل حمايتهما وتدبير الأمن لهما، وان ذلك قد تم بمباركة من المملكة السعودية.

٢ - ان حكومة جمهورية مصر العربية التي تولتها عن الجزيرتين ، تركز اهتمامها على ضرورة مراعاة عدم الاخلال بالتزامات مصر الاقليمية والدولية طبقا لاتفاقيات الدولية التي ابرمتها بشأن اقرار السلام في المنطقة والتي تقضي ، بعدم تواجد اية قوات عسكرية بالجزيرتين وحيث تتولى الشرطة المدنية المصرية المتخصصة بزوارق حفيفة مسلحة تسليحا خفيفا مهامها داخل المياة الاقليمية للمنطقة ، فضلا عن تمركز القوة متعددة الجنسيات في هذه المنطقة.

جمهورية مصر العربية
وزارة الخارجية
مكتب
نائب رئيس الوزراء
وزير الخارجية

٢ - ان جمهورية مصر العربية في ضوء الظروف المحيطة بالبيرتنين ، تطالب من شقيقتها المملكة العربية السعودية ان يستمر بقاء الحزبرتين تحت الادارة المصرية وذلك بصفة مؤقتة الى حين استقرار الاوضاع في المنطقة.

أود ان ابلغ لسموكم ، اننا ننظر هنا في مصر الى تدعيم علاقات بلادينا الشقيقتين بكل الاهتمام ، كما اننا نسعى الى توفير كل السبل التي تكفل لهذه العلاقة قوية في هذا الاتجاه . ولنس على ثقة من ان المستقبل سيحمل لهذه العلاقات التاريخية بين الشعبين السعودي والمصري كل الخير. وسوف يبقى مصير الشعبين والبلدين مرتبطا برباط وثيق من الاخوة الوطيدة والاحترام المتبادل ، والسعي الدؤوب الى خدمة مطالب الامة العربية وحقوقها.

ولنس قد لنتهز هذه الفرصة لاعرب لكم عن عظيم التقدير والاحترام. اتمنى لكم موفور الصحة والسعادة ، واسال الله ان يوفقنا جميعا لما فيه خير امتنا وتقدمها.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

د. أحمد عصمت عبد المجيد

نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية
جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٦ من شهر شعبان ١٤١٠ هـ ، الموافق ٣ مارس ١٩٩٠ .

رد د. عصمت عبد المجيد علي سعود الفيصل

الصديق العزيز سمو الأمير سعود الفيصل ...

وزير خارجية المملكة العربية السعودية

تحية عربية خالصة وبعد،،،

يسرني أن أكتب إلي سموكم، بشأن رسالتيكم السابق إرسالهما إلينا في ١٤ سبتمبر ١٩٨٨ وفي ٦ أغسطس ١٩٨٩ اللتين تضمنت أولاهما موقف المملكة العربية السعودية من جزيرتي تيران وصنافير في مدخل خليج العقبة، وحيث أشرتم سموكم إلي رغبة المملكة في استعادة الجزيرتين، وأن أي نظرة خاصة لهاتين الجزيرتين السعوديتين من جانب حكومة جمهورية مصر العربية، تفرضها طبيعة وضع معين يستدعي أن تبقيا تحت إدارة مصر وإلي أن تحتاج المملكة لهما سينال من جانب حكومة المملكة ما هو جدير به من اهتمام وستنظرون فيه بكل تبصر في الأمور.

وتضمنت رسالتكم الثانية إشارة إلي الحديث الذي دار بيننا في نيويورك بتاريخ سبتمبر ١٩٨٨ وحيث عبرت لكم عدم وجود اعتراض أو تحفظ لدينا في مصر فيما يخص سيادة المملكة علي هاتين الجزيرتين سوي ما قد يتعارض مع التزامات مصر الإقليمية والدولية التي تقتضي بعدم تواجد أية قوات عسكرية بهما .. ثم تأكيد سموكم في رسالتكم هذه أن حكومة المملكة السعودية لا تنوي خلق ظروف قد تؤثر علي النهج الذي رسمته مصر الشقيقة لسياستها الخارجية، فإنني أود أن أؤكد لسموكم العناصر الآتية:

١. أن حكومة جمهورية مصر العربية تقر بسيادة جزيرتي تيران وصنافير للمملكة العربية السعودية، وأن مصر قامت في الحقيقة بالوجود فيهما في عام ١٩٥٠ من أجل حمايتهما وتوفير الأمن لهما، وأن ذلك قد تم بمباركة من المملكة العربية السعودية.

٢. أن حكومة جمهورية مصر العربية في موقفها من الجزيرتين، تركز اهتمامها علي ضرورة مراعاة عدم الإخلال بالتزامات مصر الإقليمية والدولية طبقا للاتفاقيات الدولية التي أبرمتها بشأن إقرار السلام في المنطقة والتي تقضي بعدم تواجد أية قوات عسكرية بالجزيرتين وحيث تتولي الشرطة المدنية المصرية المجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا مهامها داخل المياه الإقليمية للمنطقة، فضلا عن تمركز القوة متعددة الجنسيات في هذه المنطقة.

٣ . أن جمهورية مصر العربية في ضوء الظروف المحيطة بالجزيرتين, تطلب من شقيقتها المملكة العربية السعودية أن يستمر بقاء الجزيرتين تحت الإدارة المصرية وذلك بصفة مؤقتة إلي حين استقرار الأوضاع في المنطقة.الأخ الصديق

أود أن أؤكد لسموكم، إننا ننظر هنا في مصر إلي تدعيم علاقات بلدينا الشقيقين بكل الاهتمام, كما أننا نسعي إلي توفير كل السبل التي تكفل تحقيق دفعة قوية في هذا الاتجاه، وإني علي ثقة من أن المستقبل سيحمل لهذه العلاقات التاريخية بين الشعبين السعودي والمصري كل الخير، وسوف يبقي مصير الشعبين والبلدين مرتبطا برباط وثيق من الأخوة الوطيدة والاحترام المتبادل، والسعي الدءوب إلي خدمة مصالح الأمة العربية وعزتها.

وإني إذ أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر لكم عن عظيم التقدير والاحترام, أتمني لكم موفور الصحة والسعادة, وأسأل الله أن يوفقنا جميعا لما فيه خير أمتنا وتقدمها.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

د. أحمد عصمت عبد المجيد

نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية

جمهورية مصر العربية

القاهرة في ٦ من شهر شعبان١٤١٠هـ

الموافق ٣ مارس١٩٩٠م

(نص طبق الأصل)

ملحق (٨)[٢٧]

قـــرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٠

بشأن خطوط الأساس التى تقاس منها المناطق البحرية لجمهورية مصر العربية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم الصادر فى ١٥ يناير سنة ١٩٥١ بشأن المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن الموافقة على اتفاقية قانون البحار التى وقعت عليها مصر فى منتيجوبى بجامايكا بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٠ ؛

وبناء على ما عرضه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يبدأ قياس المناطق البحرية الخاضعة لسيادة وولاية جمهورية مصر العربية بما فيها بحرها الإقليمى من خطوط الأساس المستقيمة التى تصل بين مجموعة النقاط المحددة بالإحداثيات الواردة فى المادة الثانية .

(المادة الثانية)

الإحداثيات المشار إليها بالمادة الأولى وفقا للسند الجيوديسى (مستطمار كيتور) هى :

١ — فى البحر المتوسط وفقا للرفق رقم ١ الذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا القرار .

٢ — فى البحر الأحمر وفقا للرفق رقم ٢ الذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا القرار .

(المادة الثالثة)

تعلن قوائم الإحداثيات الواردة بالمادة الثانية من هـــذا القرار وفقا للقواعد المعمول بها فى هذا الصدد ، ويخطر بها الأمين العام للأمم المتحدة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٤١٠ (٩ يناير سنة ١٩٩٠)

حسنى مبارك

القرار الجمهوري بشأن خطوط الأساس

في الجريدة الرسمية

العدد ٣ في ١٨ يناير سنة ١٩٩٠م

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٠

بشأن خطوط الأساس التي تقاس منها المناطق البحرية لجمهورية مصر العربية

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع علي الدستور وعلي المرسوم الصادر في١٥ يناير سنة ١٩٥١ بشأن المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية والقرارات المعدلة له، وعلي قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن الموافقة علي اتفاقية قانون البحار التي وقعت عليها مصر في منتيجوبي بجمايكا بتاريخ١٠/١٢/١٩٨٢.

وبناء علي ما عرضه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية..

قرر:

المادة الأولي

يبدأ قياس المناطق البحرية الخاضعة لسيادة وولاية جمهورية مصر العربية بما فيها بحرها الإقليمي من خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين مجموعة النقاط المحددة بالإحداثيات الواردة في المادة الثانية.

المادة الثانية

الإحداثيات المشار إليها بالمادة الأولي وفقا للمسند الجيوديسي (مسقط ماركيتور) هي:

١. في البحر المتوسط وفقا للمرفق رقم١ الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا القرار.

٢. في البحر الأحمر وفقا للمرفق رقم٢ الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من هذا القرار.

المادة الثالثة

تعلن قوائم الإحداثيات الواردة بالمادة الثانية من هذا القرار وفقا للقواعد المعمول بها في هذا الصدد, ويخطر بها الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادي الآخرة سنة ١٤١٠هـ / ٩ يناير سنة ١٩٩٠م

محمد حسني مبارك

(نص طبق الأصل)

ملحق (٩)

الرقم : م/٤
التاريخ : ١٤٣١/١/٢٦هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٥٦/٨٤) وتاريخ ١٤٣٠/١١/٢٨هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) وتاريخ ١٤٣١/١/٢٥هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولاً : تكون خطوط الأساس للمناطق البحرية للمملكة العربية السعودية في البحر الأحمر وخليج العقبة والخليج العربي وذات الإحداثيات الجغرافية المبينة في الجداول (١، ٢، ٣) المرفقة، الموضح فيها المرجع الجيوديسي لهذه الإحداثيات.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

ملحق (١٠)

United Nations Nations Unies

HEADQUARTERS - SIEGE NEW YORK, NY 10017

TEL. 1 (212) 963 5356 FAX: 1 (212) 963 5847

REFERENCE: M.Z.N.77.2010.LOS (Maritime Zone Notification)

25 March 2010

United Nations Convention on the Law of the Sea
Montego Bay, 10 December 1982

Deposit by Saudi Arabia
of lists of geographical coordinates of points,
pursuant to article 16, paragraph 2, of the Convention

The Secretary-General of the United Nations communicates the following:

On 5 March 2010, Saudi Arabia deposited with the Secretary-General, pursuant to article 16, paragraph 2, of the Convention, lists of geographical coordinates of points defining the baselines of Saudi Arabia "in the Red Sea, the Gulf of Aqaba and the Arabian Gulf," as contained in *Council of Ministers Resolution No. 15* dated 11 January 2010 and *Royal Decree No. M/4* dated 12 January 2010.

The lists of geographical coordinates of points are referenced to the World Geodetic System 1984 (WGS84).

The lists of geographical coordinates of points, as deposited by Saudi Arabia are posted on the website of the Division for Ocean Affairs and the Law of the Sea, Office of Legal Affairs, at: www.un.org/Depts/los. *Council of Ministers Resolution No. 15* and *Royal Decree No. M/4* will be published in *Law of the Sea Bulletin* No. 72.

S.T.

Note verbale of the Arab Republic of Egypt
to the United Nations, 2 May 1990

The Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations presents his compliments to the Secretary-General of the United Nations and has the honour to inform him that the Arab Republic of Egypt, upon ratification of the United Nations Convention on the Law of the Sea, has deposited a declaration establishing the breadth of its territorial sea at 12 nautical miles, which is in line with the provisions of article 3 of the Convention. In the declaration, the Arab Republic of Egypt was committed to publish charts showing the baselines from which the breadth of its territorial sea in the Mediterrean Sea and in the Red Sea is measured, as well as the lines marking the outer limit of the territorial sea, in accordance with usual practice.

In this connection, the Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations is pleased to attached herewith a letter signed by H.E. Dr. Ahmed Esmat Abdel-Meguid, Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs, addressed to Your Excellency, to which is attached Presidential Decree No. 27/90 signed by H.E. Mr. Mohamed Hosni Mubarak, President of the Arab Republic of Egypt, on 9 January 1990, concerning the baselines from which the maritime areas in the Arab Republic of Egypt are measured, and to which is annexed a list of geographical co-ordinates of points specifying the Geodetic Datum. Such list shows the straight baselines from which the maritime areas under the sovereignty and jurisdiction of the Arab Republic of Egypt are measured, including its territorial sea in the Mediterrean Sea as shown in annex I of the Presidential Decree and in the Red Sea as shown in annex II of the Presidential Decree.

Furthermore, the Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt wishes to report that the Arab Republic of Egypt has published the attached Presidential Decree, and accordingly it has entered into force in Egypt.

The Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt wishes to deposit the attached Presidential Decree with the Secretary-General of the United Nations in accordance with article 16 of the United Nations Convention of the Law of the Sea.

2 May 1990

Sir,

Inasmuch as the Arab Republic of Egypt is anxious to fulfil the international obligations arising out of its signature, in 1982, and its ratification, in 1983, of the United Nations Convention on the Law of the Sea, in accordance with Part II of the said Convention; and since article 16 of this Convention requires that coastal States shall give due publicity to lists of geographical co-ordinates relating to that territorial sea and shall deposit a copy thereof with the Secretary-General of the United Nations, I have the honour to transmit to you herewith a copy of Decree No. 27 (1990) of the President of the Arab Republic of Egypt, issued on 9 January 1990, concerning the baselines from which the maritime areas of the Arab Republic of Egypt are measured, with a list of the geographical co ordinates of all points, specifying the geodetic datum (Mercator projection), which represent the straight baselines from which the maritime areas coming under the sovereignty and rule of the Arab Republic of Egypt, including its territorial sea, are measured:

1 In the Mediterranean Sea, in accordance with annex I of the Presidential Decree;

2 In the Red Sea, in accordance with annex 2 of the Presidential Decree.

I am also pleased to inform you that the Arab Republic of Egypt has published the Republican Decree and its annexes and the Decree has entered into force.

(Signed)
Ahmed Esmat ABDEL MEGUID
Deputy Prime Minister
and
Minister for Foreign Affairs

ملحق (١١)

معاهدة جدة (١٩٢٧)

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

المحتوى هنا يفتقر الاستشهاد بمصادر. يرجى إيراد مصادر موثوق بها. أي معلومات غير موثقة يمكن التشكيك بها وإزالتها. (مارس 2016)

معاهدة جدة هي معاهدة تمت في جدة بين الحكومة البريطانية ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها سنة 1927 م، اعترفت فيها بريطانيا بالاستقلال الكامل لتلك المملكة -والتي تغير اسمها لاحقا إلى المملكة العربية السعودية سنة 1932.

نص المعاهدة

ونص المعاهدة كما يلي:

"جلالة ملك بريطانيا وأيرلندا والممتلكات البريطانية من وراء البحار وإمبراطور الهند من جهة، وجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من جهة أخرى.

رغبة في توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما، وتوثيقها وتأمين مصالحهما وتقويتها؛ قد عزما على عقد معاهدة صداقة، وحسن تفاهم.

لذلك أوفد صاحب الجلالة البريطانية حضرة السير جلبرت فلكنجهام كلايتن مندوبا مفوضا عنه، وانتدب صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز نجله ونائبه في الحجاز مندوبًا مفوضًا عنه.

بناء على ما تقدم، وبعد الاطلاع على مستندات اعتمادهما والتثبُّت من صحتها، قد اتفق سمو الأمير فيصل بن عبد العزيز وحضرة السير جلبرت فلكنجهام كلايتن على المواد الآتية:

1. (المادة الأولى) يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالاستقلال التام المطلق لممالك صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها.
2. (المادة الثانية) يسود السلم والصداقة بين صاحب الجلالة البريطانية، وصاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق الآخر، وبأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة الموجهة ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر.
3. (المادة الثالثة) يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بتسهيل أداء فريضة الحج لجميع الرعايا البريطانيين، والأشخاص المتمتعين بالحماية البريطانية من المسلمين أسوة بسائر الحجاج، ويعلن جلالة الملك بأنهم يكونون آمنين على أموالهم وأنفسهم أثناء إقامتهم في الحجاز.
4. (المادة الرابعة) يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بتسليم مخلفات من يتوفى في البلاد التابعة لجلالته من الحجاج المذكورين آنفا، والذين ليس لهم في بلاد جلالته أوصياء شرعيون إلى المعتمد البريطاني في جدة، أو من ينتدبه لذلك الغرض؛

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9_%D8%AC%D8%AF%D8%A9_(1927)

لإيصالها لورثة الحاج المتوفى المستحقّين، بشرط أن لا يكون تسليم تلك المخلفات إلى الممثل البريطاني إلا بعد أن تتم المعاملات بشأنها أمام المحاكم المختصة وتُستوفى عليها الرسوم المقررة في القوانين الحجازية أو النجدية.

5. (المادة الخامسة) يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالجنسية الحجازية أو النجدية لجميع رعايا صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، عندما يوجدون في بلاد صاحب الجلالة البريطانية، أو البلاد المشمولة بحماية جلالته، وكذلك يعترف صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالجنسية البريطانية لجميع رعايا صاحب الجلالة البريطانية، ولجميع الأشخاص المتمتعين بحماية جلالته عندما يوجدون في بلاد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، على أن تراعى قواعد القانون الدولي المرعي بين الحكومات المستقلة.
6. (المادة السادسة) يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ (قطر) والساحل العماني الذين لهم معاهدات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية.
7. (المادة السابعة) يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بأن يتعاون بكل ما لديه من الوسائل مع صاحب الجلالة البريطانية في القضاء على الاتجار بالرقيق.
8. (المادة الثامنة) على الفريقين المتعاقدين إبرام هذه المعاهدة، وتبادل قرارات الإبرام بأقرب وقت، وتصير المعاهدة نافذة اعتبارا من تاريخ تبادل قرارات الإبرام، ويعمل بها مدة سبع سنوات ابتداء من ذلك التاريخ، وإن لم يعلن أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر قبل انتهاء السنوات السبع بستة أشهر أنه يريد إبطال المعاهدة؛ تبقى نافذة، ولا تعتبر باطلة إلا بعد مضي ستة أشهر من اليوم الذي يعلن فيه أحد الفريقين إبطالها للفريق الآخر.
9. (المادة التاسعة) تعتبر المعاهدة المعقودة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها في 26 ديسمبر سنة 1915 يوم كان جلالته حاكمًا لنجد وما كان ملحقًا بها؛ إذ ذاك - ملغاة ابتداء من تاريخ إبرام المعاهدة.
10. (المادة العاشرة) دونت هذه المعاهدة باللغتين العربية والإنكليزية، وللنصين قيمة واحدة، أما إذا وقع اختلاف في تفسير أي قسم منها؛ فيرجع إلى النص الإنكليزي.
11. (المادة الحادية عشر) تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة جدة.

وقعت هذه المعاهدة في جدة يوم الجمعة الثامن عشر من ذي القعدة سنة 1345 هجرية الموافق 20 مايو سنة 1927. جلبرت فلكنجهام كلايتن – فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملحق (١٢)[٢٨]

اتفاقية تعيين الحدود البحرية بين مصر والسعودية

في ٨ أبريل ٢٠١٦

اتفاقية

تعيين الحدود البحرية

بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية

انطلاقاً من روابط الأخوة التي تربط الشعبين والبلدين الشقيقين، جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، وتأكيداً لهذه الروابط الأخوية المتميزة بين البلدين الشقيقين، ورغبة منهما في تحقيق وإدامة مصالحهما المشتركة وبما يخدم علاقات حسن الجوار الدائمة بينهما؛

واتصالاً بمحضر الاجتماع الختامي لأعمال اللجنة المشتركة لتعيين الحدود البحرية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية الموقع بتاريخ ٢٠١٦/٤/٧؛

فقد اتفق البلدان على تعيين الحدود البحرية بينهما وفقاً لما يلي:

<u>المادة الأولى</u>

١- يبدأ خط الحدود البحرية بين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية من نقطة الالتقاء المشتركة للحدود البحرية المصرية السعودية الأردنية في خليج العقبة والتي سيتم الاتفاق عليها لاحقاً بين الدول الثلاث.

٢- يمتد خط الحدود البحرية بين البلدين من نقطة الإلتقاء المشتركة للحدود البحرية المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة إلى نقطة خط الحدود البحرية رقم (١)، ومنها يمتد في خطوط مستقيمة تصل بين نقاط خط الحدود البحرية بين البلدين في خليج العقبة والبحر الأحمر حتى نقطة خط الحدود البحرية رقم (٦١)، وفقاً للإحداثيات الجغرافية لنقاط خط الحدود البحرية بين البلدين التالية:

نقطة الحدود	خط العرض - شمالاً			خط الطول - شرقاً		
	ثانية	دقيقة	درجة	ثانية	دقيقة	درجة
1	٢٠,٥٢	٢٢	٢٩	٥٧,٧٤	٥٢	٣٤
2	٠١,٠٧	٢٢	٢٩	٤٤,٧١	٥٢	٣٤
3	٣٤,٦٤	٢٠	٢٩	١٥,٥٤	٥٢	٣٤
4	١٦,٩٥	١٩	٢٩	١٧,٩٤	٥١	٣٤
5	٢٢,١٨	١٧	٢٩	٢٥,٢٨	٥٠	٣٤
6	٣٦,٦٢	١٦	٢٩	٥٦,٩٤	٤٩	٣٤
7	٥٧,١٣	١٣	٢٩	٣٢,١٦	٤٩	٣٤
8	٠٥,٣٤	١١	٢٩	٤٥,٨٠	٤٨	٣٤
9	٤٨,٠٦	٠٦	٢٩	٤٨,٥٤	٤٦	٣٤
10	٣٠,٢٧	٠٣	٢٩	٤٧,٣٥	٤٥	٣٤
11	٢١,٦٠	٠٠	٢٩	٥٧,٧٤	٤٥	٣٤
12	١٩,٤٦	٥٧	٢٨	٣٥,٣٦	٤٥	٣٤
13	٤٠,٥٣	٥٤	٢٨	٠١,٧٤	٤٤	٣٤
14	٠٥,٧٦	٥٣	٢٨	٠٠,٤١	٤٤	٣٤
15	٢٠,٧٤	٥١	٢٨	١٠,٣٢	٤٤	٣٤
16	٠١,٤٥	٥٠	٢٨	٠٣,٦٦	٤٤	٣٤
17	١٧,٨٣	٤٨	٢٨	٢٦,٢٧	٤٣	٣٤
18	٥٦,٩٨	٤٣	٢٨	٣٩,٥٢	٤٢	٣٤
19	٥٣,٤٤	٣٩	٢٨	٠٨,٧٤	٤١	٣٤
20	٢٧,٤٨	٣٦	٢٨	٥٠,٧٧	٤٠	٣٤
21	٥١,٥٩	٣٢	٢٨	٠٥,٢٩	٤٠	٣٤
22	٠٣,٩٣	٣١	٢٨	٠٤,٨٩	٣٩	٣٤
23	٠٥,٠٣	٢٨	٢٨	٠٩,٩٠	٣٨	٣٤
24	٣٧,٣٦	٢٥	٢٨	٠٩,٤٢	٣٧	٣٤
53	١٨,٦٩	١٢	٢٤	٠٧,٢٦	٢٧	٣٦
54	٢٢,٢٠	٣١	٢٣	٥٣,٧٩	٥٩	٣٩
55	٢٧,٦٥	١٧	٢٣	٥٢,١٢	٠٩	٣٧
56	٣٠,٤٧	٥٨	٢٢	٤٣,٩٩	٢٩	٣٧
57	٢١,٦٥	٤٨	٢٢	٥٣,٦٦	٣٨	٣٧
58	٠١,٥٧	٣٧	٢٢	١٣,٣٨	٤٤	٣٧
59	٥٤,٨٣	٢٩	٢٢	٢٦,١٢	٤٧	٣٧
60	٣٢,٧٣	١٧	٢٢	١٠,٧٠	٥٣	٣٧
61	٠٠,٠٠	٠٠	٢٢	٤٣,٧٠	٥٣	٣٧

٣- إن النظام الجيوديسى العالمى ٨٤ (WGS-٨٤) هو مرجع الإحداثيات الجغرافية لنقاط خط الحدود البحرية المذكورة فى هذه المادة.

المادة الثانية

١- مرفق بهذه الاتفاقية خارطة مجمعة من خارطتى الأميرالية البريطانية رقم (١٥٨) ورقم (١٥٩) بمقياس رسم (١:٧٥٠٠٠٠٠) موقع عليها من البلدين، توضح خط الحدود البحرية بينهما، وتكون هذه الخارطة للإيضاح فقط.

٢- يكون المرجع الأساسى لخط الحدود البحرية بين البلدين هو الإحداثيات الجغرافية لمواقع نقاط خط الحدود البحرية الواردة فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة

١- يتم التصديق على هذه الاتفاقية وفقاً للإجراءات القانونية والدستورية فى كلا البلدين، وتدخل حيز النفاذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها.

٢- يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه الاتفاقية لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة، بعد دخولها حيز النفاذ.

حررت هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية، وتم التوقيع عليهما بمدينة القاهرة فى جمهورية مصر العربية فى يوم الجمعة الأول من شهر رجب عام ١٤٣٧ هـ الموافق الثامن من شهر أبريل عام ٢٠١٦ م.

عن	عن
جمهورية مصر العربية	المملكة العربية السعودية
رئيس مجلس الوزراء	ولى ولى العهد
	النائب الثانى لرئيس مجلس الوزراء
	وزير الدفاع
شريف اسماعيل محمد	محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود

هوامش الدراسة

(١) إبراهيم سلامة – الحدود البحرية لمصر – ضمن كتاب: حدود مصر الدولية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – ١٩٩٣ – ص ٥٤١.

(٢) معهد البحوث والدراسات العربية – جزر البحر الأحمر (الملف العلمي) – القاهرة – ١٩٩٠ – ص ص ٦٤٩–٦٥٠.

(٣) نعوم شقير – تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها – ١٩١٦ – الطبعة الثانية (محققة) – دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة – ٢٠٠٥ – ص ١٦.

(٤) معهد البحوث والدراسات العربية – المرجع السابق – ص ٦٥١.

(٥) عطية حسين أفندي عطية – الحدود الشرقية لمصر – ضمن كتاب حدود مصر الدولية – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – القاهرة – ١٩٩٣ – ص ٣١٥.

(٦) المرجع السابق – ص ٢٨٧.

(٧) عبد المنعم سعيد – قصة جزيرتين – جريدة المصري اليوم – ٢٠١٦/٤/٢٤.

(٨) جاءت اتفاقية سايكس– بيكو بين بريطانيا وفرنسا بمصادقة من الإمبراطورية الروسية – لاقتسام الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا – وكانت هذه الاتفاقية في ١٦ مايو ١٩١٦ – وذلك بعد تهاوي الإمبراطورية العثمانية، وحصلت فرنسا بمقتضاها على سوريا ولبنان ومنطقة الموصل في العراق، وامتدت مناطق سيطرة بريطانيا من طرف بلاد الشام الجنوبي متوسعة بالاتجاه شرقاً لتضم بغداد والبصرة وكل المناطق الواقعة بين الخليج العربي، والمنطقة الفرنسية في سوريا.

(٩) عاصم الدسوقي – الوقائع التاريخية تؤكد أن «تيران وصنافير» سعوديتان – جريدة «الأهالي» – ٢٠١٦/٤/٧.

(١٠) أحمد أبو الوفا – الأوضاع القانونية لجزر البحر الأحمر – ص ص ١٥٣–١٦٤. نقلاً عن: معهد البحوث والدراسات العربية – جزر البحر الأحمر – (الملف العلمي) – المرجع السابق – هامش ص ٦٥٢.

(١١) معهد البحوث والدراسات العربية والجمعية العلمية الملكية (الأردنية)، ومركز الدراسات العربية – جزر البحر الأحمر – الملف العلمي – قصير في الجمعية الجغرافية المصرية في ١٩٩٠/٩/١٢ – ص ص ٤٩٣–٤٩٤.

(١٢) المرجع السابق- ص ٤٥٦.

(١٣) المرجع السابق – ص ٤٩٧.

(١٤) جريدة المصري اليوم – ٢٠١٦/٤/١٨.

(١٥) صلاح منتصر – حاول أن تعرف – جريدة الأهرام – ٢٠١٦/٤/١٨.

(١٦) هالة مصطفى ٦- أزمة الجزيرتين أم أزمتنا – جريدة الأهرام – ٢٠١٦/٤/٢٣.

(١٧) عبد الرحمن عبد الله الشهري «الأهمية السياسية والعسكرية لجزر البحر الأحمر»، الحربي الوطني، السنة ١٩، العدد ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، أكتوبر، ونوفمبر وديسمبر ١٩٩٧، ص ص ٣٥-٤٣.

(١٨) ذات المرجع – ص٢٠٠ – نقلاً عن عبد الرحمن الشهري، ١٩٩٧، المرجع السابق.

(١٩) طه عبد العليم – الحقيقة والبطلان في مسألة تيران – جريدة الأهرام ٢٠١٦/٤/٢٤.

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) صلاح الدين عامر – حدود مصر البحرية – تعيين الحدود البحرية – نظره عامة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – ضمن كتاب: حدود مصر الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص٥٠١-٥٠٢.

(٢٢) إبراهيم سلامة – الحدود البحرية لمصر – ضمن كتاب : حدود مصر الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٥٤١.

(٢٣) المصدر: جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٥.

(٢٤) المصدر: جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٥.

(٢٥) المصدر: جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٥.

(٢٦) المصدر: جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٥.

(٢٧) المصدر: جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٥.

(٢٨)مصطفى بكرى، تيران وصنافير (الحقيقة الكاملة)، دار الأسبوع للصحافة والطباعة والنشر، مايو ٢٠١٦.

المصادر والمراجع

- إبراهيم سلامة – الحدود البحرية لمصر – ضمن كتاب: حدود مصر الدولية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – ١٩٩٣.
- إبراهيم محمد علي بدوي – جزيرة تيران – دراسة جيومورفولوجية. مركز بحوث الخدمة للاستشارات البحثية – كلية الآداب – جامعة المنوفية – عام ٢٠٠١.
- أحمد أبو الوفا – الأوضاع القانونية لجزر البحر الأحمر – ضمن كتاب : جزر البحر الأحمر – معهد البحوث والدراسات العربية – الملف العلمي – القاهرة – ١٩٩٠.
- جريدة الأهرام – ٢٠١٦/٤/١٥.
- جريدة المصري اليوم – ٢٠١٦/٤/١٨.
- جمال حمدان – شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان – المجلد الأول – (١٩٨٠) والمجلد الثاني (١٩٨١) – عالم الكتب – القاهرة.
- السيد الحسيني، الجغرافية السياسية، دار الثقافة العربية، القاهرة ٢٠٠٥.
- السيد الحسيني – ١٦٠ خريطة لم تثبت ملكية تيران وصنافير لمصر – مجلة المصور – عدد ٤٧٧٧ – ٢٠١٦/٤/٢٧.
- صلاح الدين عامر – حدود مصر البحرية – تعيين الحدود البحرية – نظرة عامة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – ضمن كتاب: حدود مصر الدولية – جامعة القاهرة – ١٩٩٣.
- طه عبد العليم – الحقيقة والبطلان في مسألة تيران – جريدة الأهرام – ٢٠١٦/٤/٢٤.
- عاصم الدسوقي – الوقائع التاريخية تؤكد أن "تيران وصنافير" سعوديتان – جريدة الأهالي – ٢٠١٦/٤/٧.
- عباس مصطفى عمار – المدخل الشرقي لمصر: أهمية شبه جزيرة سيناء – كطريق للمواصلات ومعبر للموجات البشرية – القاهرة – ١٩٤٦.
- عبد المنعم سعيد – قصة جزيرتين – جريدة المصري اليوم – ٢٠١٦/٤/٢٤.

- عطية حسين أفندي عطية – الحدود الشرقية لمصر – ضمن كتاب : حدود مصر الدولية – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – القاهرة – ١٩٩٣.
- فتحي أبو عيانة – الجغرافيا السياسية – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية – ٢٠١٥.
- فتحي أبو عيانة – الخريطة السياسية العربية في عالم متغير – مجلة الإنسانيات – كلية الآداب بدمنهور – جامعة الإسكندرية – العدد (١٥) ٢٠٠٣.
- فتحي مصيلحي – بالحقائق الجغرافية : الجزيرتان سعوديتان – مجلة المصور ٢٠١٦/٤/٢٧.
- قاسم الذويكات – مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي – إربد – الأردن – ٢٠٠٥.
- المجلس الأعلى للعلوم – موسوعة سيناء – القاهرة – ١٩٦٠.
- مصطفى بكرى، تيران وصنافير (الحقيقة الكاملة)، دار الأسبوع للصحافة والطباعة والنشر، مايو ٢٠١٦.
- معهد البحوث والدراسات العربية – جزر البحر الأحمر – الملف العلمي – القاهرة – ١٩٩٠.
- نعوم شقير – تاريخ سينا القديم والحديث وجغرافيتها – ١٩١٦ – الطبعة الثانية – (محققة) – دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة – ٢٠٠٥.
- هالة مصطفى – أزمة الجزيرتين أم أزمتنا – جريدة الأهرام – ٢٠١٦/٤/٢٣.
- Holmes, A. Physical Geology. London, 1965.

الجمعية الجغرافية المصرية

مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور	/ السيد السيد الحسينى إبراهيم	(رئيس مجلس الإدارة)
" "	/ فتحى محمد أحمد أبو عيانة	(نائب الرئيس)
" "	/ محمود محمد إبراهيم عاشور	(الأمين العام)
" "	/ شحاته سيد احمد طلبه	(أمين الصندوق)
" "	/ نبيل سيد إمبابى عبد الرازق	عضو مجلس إدارة
" "	/ محمد مدحت جابر عبد الجليل	عضو مجلس إدارة
" "	/ احمد حسن إبراهيم	عضو مجلس إدارة
" "	/ فتحى محمد مصيلحى خطاب	عضو مجلس إدارة
" "	/ فتحى عبد العزيز أبو راضى	عضو مجلس إدارة
" "	/ محمد إبراهيم محمد شرف	عضو مجلس إدارة
" "	/ أحمد السيد الزاملى	عضو مجلس إدارة
" "	/ عبدالله علام عبده علام	عضو مجلس إدارة
" "	/ مصطفى محمد محمد البغدادى	عضو مجلس إدارة
" "	/ محمد نور الدين السبعاوى	عضو مجلس إدارة
" "	/ المتولى السعيد احمد احمد	عضو مجلس إدارة

المراسلات :

جميع المراسلات المتصلة بهذه الدورية توجه إلى الأستاذ الدكتور رئيس مجلس إدارة الجمعية الجغرافية المصرية (١٠٩ شارع قصر العينى . صندوق بريد ٤٢٢ محمد فريد – القاهرة – تليفون : ٢٧٩٤٥٤٥٠ – فاكس : ٢٧٩٥٦٧٧١).

البريد الإلكتروني : E-mail : ggeoegypt@gmail.com

موقع الجمعية الجغرافية المصرية على شبكة الانترنت : www.EgyptianGS.com

---

رئيس التحرير : الأستاذ الدكتور/ محمود محمد إبراهيم عاشور

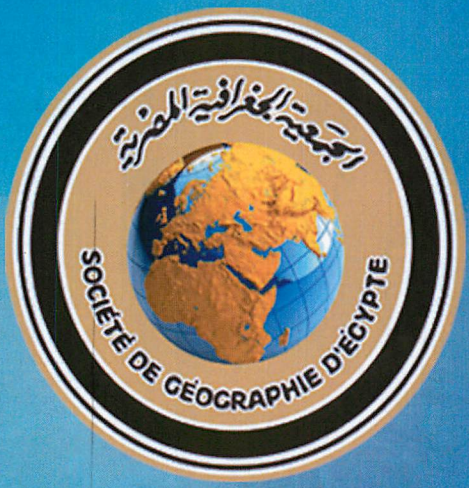
الجمعية الجغرافية المصرية
SOCIÉTÉ DE GÉOGRAPHIE D'ÉGYPTE